شؤون فلسطينية

خريف وشتاء 2021

العدد 285-286

الاحتلال و الفضاء الرقمي

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 285-286 خريف وشتاء 2021

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail: Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2022

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 6

ملف العدد

فلسـطين والإعـلام الجديدمن "انتشـار القوة" إلـى "البيانـات الكبرى" و"اللوغريتمـات"
أحمد جميل عزم 9

الدبلوماسـية "السـيبرانية" الإلكترونية وأهميتها لإسرائيل
تينا الجلاد 24

الدعايـة الرقميـة الإسـرائيلية للفلسـطينيين والعـرب تحليـل محتـوى"
زياد حسيبا 44

"مركـز مراقبـة الإعـلام الفلسـطيني" واسـتهداف شـرعية النضال
عبير النّجار 58

وسـائل التواصل الاجتماعي: سـاحة اشتباك جديدة
سعيد الآغا و يحيى قاعود 66

أنثولوجيا

التكنولوجيـا.. التفـوق العلمـي المدنـي والعسـكري.. وعلاقـات إسـرائيل الدوليـة
رشا الحسن 88

المحتويات

متابعات

مؤتمر حركة فتح.. الفكر السياسي والاجتماعي
بكر أبو بكر 99

الجهود الجزائرية- الجنوب أفريقية في عرقلة سعي إسرائيل للحصول على عضوية مراقب في الاتحاد الأفريقي "الفكر السياسي والاجتماعي"
آمال وشنان 106

دراسات تاريخية

الحملة الفرنسية على فلسطين عام 1213هـ 1799م
زهير غنايم و محمود سعيد 122

ندوة العدد

الاحتلال وتحديات التحول الرقمي
ريهام المقادمة 151

صورة قلمية

شفيق الغبرا, الاكاديمي المشتبك
مهند ياسين 159

مراجعات

كتاب تحرير الشرق
أحمد زكارنة 171

المحتويات

كتاب العسكرية الفلسطينية، ذروة الكفاح المسلح والاقتلاع (1973 – 2000)
حذيفة حامد 179

كتاب أكبر سجن على الأرض سردية جديدة لتاريخ الأراضي المحتلة
محمود الفطافطة 187

مراجعات قصيرة

رنيم العزة 197

وثائق

بيان صادر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الدورة العادية الحادية والثلاثون دورة الشهيد القائد الوطني جمال محيسن 207

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

الاحتلال والفضاء الرقمي

شهد العقد الأخير صعوداً متسارعاً للحضور الرقمي في العلاقات الدولية بشكل عام، ما انعكس بشكل مباشر على منظومة الاحتلال الإسرائيلي بشكل واضح. استفادت إسرائيل من ميزتها النسبية في المجال الرقمي، التي راكمتها بدعم أميركي، وعكست هذه الميزة عبر العديد من الأدوات لتعزز احتلالها وتحكم قبضتها على الفضاء الرقمي الفلسطيني.

يذهب المسار الرقمي للاحتلال في ثلاثة اتجاهات: الأول دبلوماسي يحاول استثمار المنصات الرقمية العابرة للقيود والحدود من أجل تجميل شكل الاحتلال عند الفلسطينيين، وتقديم إسرائيل كمكون بنيوي منسجم مع الإقليم عند العرب، ووضعها كدولة ريادية مركزية ومنخرطة في مفاعيل التنمية والإنماء الدولية عند الغرب والشرق.

ولخدمة هذا المسار، تقود الحكومة الإسرائيلية من خلال وزارة خارجيتها هذا الجهد، وتعمل بتناغم مع كل مراكز الفعل المتخصصة، فيبرز المنسق مثلاً في الشأن الفلسطيني، كما برز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو بحضوره الرقمي المدروس. وهنا، لا يمكن إغفال حرص إسرائيل على التغلغل في كبريات شركات المنصات الرقمية من خلال كبار الموظفين وصناع القرار فيها.

ورغم استثمار إسرائيل تقدمها في مجال الأمن المعلوماتي وأمن الشبكات لإحداث اختراقات دبلوماسية وعقد شراكات إستراتيجية على المستوى الدولي، إلا أن فضائح «بيغاسوس» في الداخل الإسرائيلي قد تحمل تبعات سلبية على هذه المساحة.

في العدد 285 من «شؤون فلسطينية»، الذي يصدر في الذكرى السابعة والخمسين لتأسيس مركز الأبحاث، نحاول رصد التفاعل بين الاحتلال وتحولات الفضاء الرقمي، مركزين على مساحتين مركزيتين وهما الدبلوماسية والإعلام، من خلال خمسة مقالات تعالج مواضيع هذا المحور.

في ملف العدد، يقدم أحمد عزم قراءة في تحولات مساحات الفعل والتأثير الرقمي، من صعود انتشار القوة وتعاظم دور الفرد في الفضاء العام، إلى مأسسة هذا الفعل والاستحواذ عليه عبر شركات كبرى تحتكر التأثير وتوجهه، وترسم ملامح استعمار جديد.

وتقدم تينا الجلاد قراءة لواقع وموقع الدبلوماسية السيبرانية الإسرائيلية في علاقاتها الدولية، وعلى المستوى العالمي بشكل عام، راصدة التطورات والتحولات في هذا المجال، خاصة أن إسرئيل أضحت واحدة من أهم دول العالم في الأمن السيبراني.

ويضع زياد حسيبا تحليلاً لمحتوى منصات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية وما تحمل من رسائل موجهة للفلسطينيين والعرب، ودور هذه الدبلوماسية الرقمية في اختراق مساحات وعي عربية وفلسطينية كانت منيعة حتى وقت قريب.

ويحاول يحيى قاعود وسعيد الأغا استطلاع التحولات التي تشهدها مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي كمساحة اشتباك ومواجهة مع الاحتلال، من خلال تحليل أدوار الأفراد والشركات والحكومات ومأسسة التضليل إسرائيليّاً.

أما عبير النجار، فتتبعت في ورقتها عمل مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني، كنموذج عن العديد من المؤسسات الإسرائيلية التي تعمل على تكبيل المحتوى والرواية الفلسطينية.

وفي باب أنثولوجيا، ترصد رشا الحسن ما جاء في أعداد «شؤون فلسطينية» السابقة وفي إنتاجات المركز البحثية حول التكنولوجيا والتفوق العلمي العسكري والعلاقات الدولية الإسرائيلية.

أما في باب متابعات، فيضعنا بكر أبو بكر في مجريات ومخرجات مؤتمر حركة فتح البحثي الذي جاء بعنوان «حركة فتح: الفكر السياسي والاجتماعي»، و تتابع آمال وشنان الجهود الجزائرية الجنوب افريقية التي أسهمت في عرقلة سعي إسرائيل الحصول على عضوية مراقب في الاتحاد الافريقي.

وفي باب الدراسات التاريخية، يكتب زهير غنايم ومحمود الأشقر عن الحملة الفرنسية على فلسطين، سياقاتها ومسارها ومآلاتها.

أما باب ندوة العدد، فيغطي ندوة «الاحتلال وتحديات التحول الرقمي»، التي عقدها المركز في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر الفائت.

الافتتاحية

وأخيراً،

يقدم هذا العدد ثلاث قراءات موسعة لكتب صدرت حديثاً، وهي كتاب أكبر سجن على الأرض لإيلان بابيه ويراجعه محمود فطافطة، وكتاب العسكرية الفلسطينية لكاتبه مازن عز الدين ويراجعه حذيفه حامد، وكتاب تحرير الشرق لإياد البرغوثي ويراجعه أحمد زكارنة، إلى جانب مراجعات قصيرة لعدد من أحدث الإصدارات تراجعها الباحثة رنيم العزة.

فلسطين والإعلام الجديد

من «انتشار القوة» إلى «البيانات الكبرى» و«اللوغريتمات»

أحمد جميل عزم*

بدا مع ثورات الربيع العربي مطلع العقد الثاني من القرن العشرين (2011) أنّ هناك فرصة نادرة للأفراد ولقوى جديدة ليصبح كل منهم «لاعباً دوليّاً» أساسيّاً، مؤثراً، ضمن ظاهرة سميت «انتشار القوة» (Power Diffusion) كانت جزءاً من ظاهرة عالمية، فلسطين ليست استثناءً منها. سرعان ما لاح اتجاه مضاد يحرم الأفراد من الميزة النسبية التي يتمتعون بها، تحديداً مع دخول شركات وحكومات وهيئات كبرى للتلاعب بالإعلام الجديد، عبر مجموعة أدوات، يوضحها هذا المقال، من ضمنها الذباب الإلكتروني، والبيانات الكبرى (Big Data)، واستعادة شركات وسائل التواصل الاجتماعي للملامح التقليدية للشركات متعددة الجنسية التي تتحالف مع حكومات استعمارية، وتستخدم أدوات الذكاء الصناعي (artificial intelligence)، واللوغريتمات البرمجية.

مقدمة

نشر الكاتب والروائي إلياس خوري مقالاً في صحيفة القدس العربي، حول الشأن الفلسطيني، ووضعه على صفحته على «فيسبوك»، لكن حُذف المقال يوم 18 كانون الثاني/يناير وأرسل له من قبل «فيسبوك»، مجموعة قيود، تتعلق بتقليص نشاطه على الموقع، لمدة 59 يوماً، ومنعه تحديداً من بث الفيديوهات بثاً حيّاً مباشراً، كما منع من الإعلان على الموقع، فضلا عن ذلك، تم إعلامه أنّ ما ينشره سيظهر في موقع متأخر على صفحات الفيسبوك.

لاحقاً، كتب إلياس خوري مقالاً آخر في صحيفة القدس العربي (ونشره على حسابه على الفيسبوك أيضاً)، جاء فيه «لم أشعر يوماً بوطأة الرقابة مثلما شعرت بها أمام قمع «فيسبوك»، الذي قامت إدارته بمحو نصين نشرتهما على صفحتي. الأول للأسير زكريا الزبيدي، وهو كناية عن مقال نشرته «مجلة الدراسات الفلسطينية» للأسير الزبيدي بُعيد عملية نفق الحرية في سجن جلبوع، والثاني هو مقالي «أين فتح؟» الذي نشر في زاويتي الأسبوعية في «القدس العربي». ويكمل خوري «شعرت بالإهانة،

* استاذ مشارك في العلاقات الدولية

إذ يقوم جهاز باستغلال سيطرته على الفضاء الافتراضي لفرض رقابة عشوائية هدفها تشكيل جدار لحماية إسرائيل من النقد».[1]

تجربة خوري واحدة من آلاف، بل حتى ملايين الحالات المشابهة التي مر بها الفلسطينيون، وحسب تقرير في صحيفة واشنطن بوست، فإنّ شركتي «فيسبوك» و«تويتر» قامتا «بحجب وتقييد ملايين التدوينات (posts)، والحسابات، غالبيتها مؤيدة للفلسطينيين».[2]

لم تمض «سياسات» فيسبوك ضد المحتوى الفلسطيني، دون رد، ولكن لفهم طبيعة «المواجهة»، لا بد من وضع الحدث ضمن صورته الأكبر، وتسلسل الأحداث من مبادرة فلسطينية إلى «قمع» مضاد، ومعنى هذا في السياقات الأوسع لظاهرة العولمة وصعود شركات تكنولوجيا المعلومات.

كيف تطورت مواقع الانترنت العالمية، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعية من قناة لانتشار القوة وتمكين الأفراد في العالم إلى أداة لمركزة الرقابة، وكبت حرية التعبير عالمياً، لصالح حكومات ونخب. وهو كبت عشوائي أحياناً عبر أدوات رقابة الذكاء الصناعي ومتابعة مفردات محددة في النصوص، ومدروس وهادف أحياناً، وبسبب اختراق إسرائيلي للشركات.

انتشار القوة والتمكين الفلسطيني

كتب مستشار الأمن القومي الأميركي، ووزير الخارجية سابقاً، هنري كيسنجر، وهو من أهم منظّري المدرسة الواقعية في العلاقات الدّولية التي تؤمن بدور مركزي للدولة، أنّ الانترنت خلط الحسابات، وجعل دور الدول مشكوكاً فيه، يقول في كتابه الصادر «النظام العالمي»: "قبل عصر الإنترنت، كانت قدرات الأمم تقاس بخليط القوة البشرية، المعدات، والجغرافيا، والاقتصاد، والمعنويات. وكان هناك تمييز واضح بين وقتي الحرب والسلم، وكانت أحداث معينة تشعل شرارة الاعتداءات، وتنفذ عبر إستراتيجيات، تمت صياغتها عبر مذاهب معينة. وكانت خدمات المخابرات تلعب دوراً في تقدير، وأحياناً، إعاقة قدرات الخصوم، وكانت نشاطاتهم محدودة بمعايير مشتركة للتصرفات، أو على الأقل عبر خبرة مشتركة تطورت عبر عقود". ثم يتابع أنّه في عصر الإنترنت، «لا يوجد فهم جديد مشترك للقوة، وممارساتها، حيث يستطيع أفراد البدء بأفعال تجعل المعنى الحقيقي لسلطة الدولة غامضاً»[3].

ما يتحدث عنه كيسنجر جزء مما اصطلح على تسميته عالمياً بين الباحثين باسم انتشار القوة «Power Diffusion»، وأحد التوضيحات لهذه الظاهرة هي «أن تقدم وقوة تكنولوجيا - أدوات الاتصال connection، التي تربط الناس مع كم هائل من المعلومات، و(تربط) إنساناً مع آخر، تجعل القرن الواحد والعشرين مليئاً بالمفاجآت، حيث ستتم مباغتة الحكومات على حين غفلة عندما يتمكن عدد كبير من المواطنين، مسلحين فعلياً بلا شيء، إلا هواتف خلوية، من المشاركة في ثورات صغيرة تتحدى سلطاتهم».[4]

في الواقع، هذا التفكير بشأن انتشار القوة، وأنها تقوي الأفراد على حساب الدول والقوى المنظمة التقليدية، كان فكرة سائدة فعلاً نحو العام 2010 وقبل ذلك، قبل أن تبرز تدريجياً آليات وظواهر تُفرغ هذه الظاهرة من محتواها، وتتضمن هجمات مضادة، وهذا ينطبق على الواقع الفلسطيني، ربما بصورة مضاعفة، وإن كان هذا لا يعني أنّ ظاهرة «انتشار القوة» وفرصة الأفراد في إحداث أثر انتهت تماماً.

كتب جوزيف ناي كتاباً عام 2011، عن «مستقبل القوة في العالم»، وفي ندوة عن الكتاب تحدث فيها ناي ومعه جاك غولدسميث، الأستاذ في جامعة هارفارد، تم ربط الكتاب بما يحدث في الشرق الأوسط حينها، حيث يتفق سميث مع ناي في أنّ «انتشار القوة هو تهديد أكبر للقوة الأميركية، من مسألة انتقال القوة (لأطراف اخرى في العالم)، وهذا هو تهديد الفواعل غير الدول، الذي قد يكون أعظم واكثر جدّيةً من تهديدات، لنقل من الصين». ويتفق أيضاً أن هذا يتضح بالدرجة الأولى من «قوة السايبر (الفضاء الرقمي)»، سواء من حيث الحروب الرقمية، أو استخدام هذا الفضاء الرقمي، من قبل الفواعل غير الدول، وغير حكومية.[5]

كان الشعور العام نحو العام 2011 أنّ الشباب العربي بات يستخدم أدوات مثل فيسبوك وتويتر لينسق حركة سياسية تنزل إلى الأرض وتغير الحكومات، وتفرض إيقاعاً جديداً، وأنّ هذا نوع من القوة لا تسيطر عليه الدول الكبرى، التي تتعامل مع السياسات التقليدية، وأدواتها العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية.

وحسب سميث، فإنّ تحرك الشباب العربي في مصر، وتونس، واستخدام فيسبوك، وتويتر، وما يشبه ذلك من وسائل تواصل اجتماعي شكل تحدياً خاصاً حتى للسياسة الأميركية «التي تتعامل مع عناصر القوة الصلبة،

مثل المساعدات العسكرية للحكومة، والسلام مع إسرائيل، والموازنة مع القوة الإيرانية، وما إلى ذلك، من قضايا يجب التعامل معها». ويتابع غولدسميث «كان على إدارة أوباما أن تتعامل مع المجتمع المدني، مع ما يحدث في ميدان التحرير، مع جيل جديد».[6]

نماذج من انتشار القوة الفلسطينية

استطاع الفلسطينيون استخدام الانترنت والهاتف الخلوي ووسائل التواصل الاجتماعي بقدرة عالية، ودأب كبير. وهناك أمثلة حظيت بنوع من الاعتراف العالمي في هذا الصدد، فمثلا صنفت مجلة التايمز الأميركية، الأخوين منى ومحمد الكرد، اللذين برزا في الدفاع عن حي الشيخ جراح ضد مخطط إسرائيلي بالمصادرة وتحويله للمستوطنين الصهاينة، ضمن الشخصيات المئة الأكثر تأثيراً في العالم، للعام 2021، بسبب «منشوراتهم على الانترنت وظهورهم الإعلامي» والتي «زودت العالم بنافذة (لمعنى) أن تعيش تحت الاحتلال».[7]

في العام 2021 ومطلع 2022، برز أفراد كثر يستخدمون الإنترنت لمناصرة القضية الفلسطينية، في تحدٍّ لوسائل الإعلام التقليدية، وأحدثوا هزات في الرأي العام، وعلى سبيل المثال، الأختان الفلسطينيتان، أميركيتا الجنسية، وعارضتا الأزياء المشهورتان، بيلا وجيجي حديد، اللتان نشرتا على تويتر وإنستغرام رسائل ضد الاحتلال، ما أدى لحملة إسرائيلية ضدهما، وباتت كبرى صحف ومجلات العالم تتابع ما تقولانه والحملات المضادة عليهما.[8] وفي مطلع عام 2022، واجهت الممثلة الأميركية إيما واتسون Emma Watson حملة ضدها بعد أن وضعت على تطبيق إنستغرام، صورة متضامنة مع فلسطين، مع جملة «التضامن فعل»، وفوراً شنت حملة عليها تتهمها باللاسامية، وعلى رأس هذه الحملة كان ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة جلعاد أردان، ووزراء سابقين، لكن واتسون أصرت على موقفها، وحظيت بدعم رعاة مجموعة تسمى «فنانون لأجل فلسطين» في بريطانيا التي جمعت تواقيع أربعين شخصية بارزة من العاملين في قطاع السينما[9].

بالتأكيد هذا ليس المثال الوحيد، حيث يستخدم الفلسطينيون وسائل التواصل الاجتماعي لمخاطبة العالم، وأيضاً للتواصل فيما بينهم، مثل هذا الاستخدام تعترضه أو تواجهه عدة تحديات، يستعرضها ما تبقى من هذا المقال، هي أولاً السلبيات التي يحملها انتشار القوة، ثانياً، ظاهرة الميليشيات

الإلكترونية المنظمة حكومياً، ثالثاً، التحالف والاختراق للشركات العالمية، ورابعاً، هي مرحلة البيانات الكبرى والتلاعب باللوغريتمات.

الوجه الآخر لانتشار القوى: التشظي والانقسام

لا شك أنّ تمكين الأفراد والجماعات الصغيرة من تكوين شبكات اتصالها الخاصة أمر فيه الكثير من الإيجابيات. فعلى سبيل المثال عدم وجود جهاز أو إعلام مركزي يصعب على دولة مثل الاحتلال تصفية هؤلاء. وهنا يمكن استذكار أنّ بعض أشهر اغتيالات إسرائيل للفلسطينيين مسّت كُتّاباً وإعلاميين ومثقفين ودبلوماسيين لهم دور مهم في مخاطبة الرأي العام، مثل اغتيال كل من الروائي والصحافي غسان كنفاني (1972)، والكاتب والمترجم وائل زعيتر (1972)، والشاعر والإعلامي كمال ناصر (1973)، ومحاولات اغتيال آخرين مثل الإعلامي بسام أبو شريف، ومدير مركز الأبحاث سابقاً أنيس صايغ. كذلك يعطي تمكين الأفراد مساحة حرية وإمكانية وصول دون انتظار الإعلام الرسمي أو الفصائلي، أو الخضوع لذات القيود ومتطلبات الإمكانيات الضخمة التي يحتاجه هذا الإعلام.

لكن إحدى المشكلات في هذا الصدد تكمن في أن سهولة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي إلى تشظي وانقسام منابر التواصل، وهو انقسام يصل إلى الأرض. فمثلا في العام 2011 قرر الشباب الفلسطيني، البدء بتحرك على غرار تحركات الشباب في مصر وتونس ضمن ثورات الربيع العربي، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتبلور أثناء المظاهرات الشبابية الفلسطينية المساندة شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام». لكن النتيجة كانت انقسام من يريدون انهاء الانقسام ضمن ما لا يقل عن 118 صفحة متنافسة، تم إحصاؤها حينها، بعنوان «الشعب يريد انهاء الانقسام»، وفشلت جهود القائمين على هذه الصفحات في تنسيق جهودهم، وانتهت الظاهرة سريعاً.[10] ذات الشيء يلاحظ من خلال تمكن كل مخيم وقرية ومدينة وأحياناً عائلة من بناء شبكاتها الإعلامية الخاصة، وحتى منتجاتها الفنية والغنائية، بعيداً عن الإعلام الموحد الذي يصوغ عقلاً جمعياً موحداً.

الميليشيات والوحدات الإلكترونية النظامية

كان إحدى الطرق التي ردّت الحكومات والهيئات المنظمة وحتى العديد من الشركات على ظاهرة انتشار القوة، بتكوين وحدات ومجموعات تعمل على التواجد ضمن وسائل التواصل الاجتماعي أحياناً بطريقة مستترة، أي ضمن

أسماء وحسابات وهمية، أو دون إعلان العمل باسم ولصالح جهة ما، مع مساعٍ لتوجيه النقاش في وجهة محددة، يحددها مُشغل هذه المجموعات. بل قد تكون هذه المجموعات عبارة عن برامج كمبيوتر وتطبيقات تعمل ضمن برمجة تقررها لجان عمل، على إعادة نشر وتوزيع أفكار ومعلومات معينة، لأشخاص حقيقيين أو غير حقيقيين، بطريقة إلكترونية، عبر «الهاشتاغ»، وإعلانات، وطرق مختلفة، مقابل إضعاف وإخفاء أفكار ومعلومات أخرى.[11] وفي مقال للباحث نور الدين بنوصلة، يحلل هذه الظاهرة سياسياً وتكنولوجياً، يقول إنّ عمر هذه الظاهرة ما بين 3- 5 أعوام، (أي نحو عام 2014- 2015).[12] ويقول إنّه عام 2014 وحده كان هناك 23 مليون حساب من هذا النوع المخصص لترويج أفكار ومعلومات لفترة محدودة، التي كانت في كثير من الأحيان حسابات وهمية أو موجهة لتظهر باسم أفراد وموجهة لصالح جهات معينة. ويوضح: «من المهم ملاحظة أنّ هذه الحسابات الآلية (automatic) لا تستخدم فقط في الدعاية السياسية»، فأحياناً ترفد شركات وخدمات مثل مواقع التنبؤ الجوي وبورصات الأسهم، وغيرها، وهذه «الحسابات الآلية تنشر ما تمت برمجتها لتنشره دون تدخل بشري»[13].

من ضمن التقارير التي تناولت دور الذباب الإلكتروني في الموضوع الفلسطيني، تلك التي تناولت جهود دول عربية تسعى مجموعات فيها أو جهات لترويج فكرة التطبيع مع إسرائيل، وهؤلاء قد يكونون أفراداً استقطبتهم الدعاية الإسرائيلية لمهاجمة الفلسطينيين وتشويه مواقفهم. ونشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في هذا الصدد، عن كيفية قيام وزارة الخارجية الإسرائيلية، بدعوة «مؤثرين» في وسائل التواصل الاجتماعي العربية، خصوصاً من منطقة الخليج، لزيارة فلسطين، ثم كيف يتم توظيف ردة فعل الفلسطينيين غير المرحبة، كالتي ووجه بها الشاب السعودي «محمد سعود» الذي ينشر دائماً داعياً للتطبيع مع إسرائيل، عندما نسقت له الحكومة الإسرائيلية زيارة تطبيعية للقدس، في تموز/ يوليو 2019، حيث واجه هتافات غاضبة من الفلسطينيين في المسجد الأقصى، وتم أخذ هتافات ومشاهد من قبل مجموعات على الإنترنت لإظهار هذا الرفض كموقف فلسطيني ضد السعوديين ككل، وشن حملة مضادة على الفلسطينيين[14].

لعب الذباب الإلكتروني دوراً أساسياً في ترويج فكرة التطبيع مع إسرائيل في العام 2020، ويلخص عبد الحميد صيام، المحاضر في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة رتغرز بنيوجرسي، في مقال في صحيفة القدس العربي،

دور هذا الذباب على النحو التالي: «أعد المطبعون أنفسهم سلفاً لمواجهة عاصفة الانتقادات الحادة، التي كانوا يعرفون أنهم سيتعرضون لها، فتم تجنيد جيوش من الموظفين، الذين يتقاضون أجورا لمتابعة كل ما يكتب حول السياسات الجديدة، التي اتبعتها هذه الدول. وبمجرد أن ينشر شخص ما تعليقا ناقدا للتطبيع، أو مقالا، أو صورة، أو رسما كاريكاتيريا، أو المشاركة في حديث تلفزيوني، تنطلق موجات الهجوم الكاسح من كل حدب وصوب، تحت أسماء في غالبيتها الساحقة مستعارة، خاصة على تويتر وفيسبوك". ويحلل صيام تفاصيل الرسائل التي تتهم من يرفض التطبيع بالعمالة لجهة ما، أو تنظيم ما، واتهام الفلسطينيين بالتطبيع وبيع أراضيهم، ومدح الكيان الصهيوني، ورسائل أخرى[15].

إسرائيلياً، عدا الوحدات المستترة، فإنّ العديد من الصفحات العلنية تقوم باستهداف الفلسطينيين، منها مثلاً صفحة المنسق، التي تتبع ما تسمى الإدارة المدنية، التي صارت تستخدم «فيسبوك» لتوصيل رسائلها لفلسطينيين، باللغة العربية، وكعامل جذب أساسي للصفحة، تحويلها لمنصة للإعلانات عن مسائل تتعلق بتصاريح السفر وتصاريح العمل وأمور حياتية أخرى[16] (لمزيد عن مثل هذه الصفحات الإسرائيلية، انظر مقال زياد حسيبا في هذا العدد من شؤون فلسطينية).

في المقابل، حاول الفلسطينيون تنظيم صفوفهم في أكثر من مرحلة والرد بعمل شعبي ولكن منظم. ومن الأمثلة على ذلك حملة انطلقت عام 2019، سمت نفسها «إهبد 194»، أسسها شباب من قطاع غزة، ومن مؤسسيها الشاب حسن الداوودي، ويقول: «استخدمنا مصطلح «إهبد» أي اضرب الكلام الفارغ بالمعنى الشعبي الفلسطيني. والحملة أشبه بجيش إلكتروني فلسطيني يحمل الهوية والحقيقة لمواجهة بعض المنشورات أو التصريحات الصادرة عن شخصيات رسمية وعالمية وإسرائيلية على مواقع التواصل الاجتماعي، لكشف الكذب والتزييف الإسرائيليَين. بدأت بشكل عفوي بعدما نشرت «ناشيونال جيوغرافيك أبو ظبي» صورة لحيوان تيس الجبل النوبي الذي يتسلق الجبال، ووضعت التسمية الإسرائيلية للمنطقة «صحراء جوديان» بدلاً من الاسم الأصلي الفلسطيني، ونجحنا في إجبار الصفحة على حذف المنشور وتعديل الاسم. من هنا، بدأنا نستهدف الحسابات الإسرائيلية الرسمية التي تحجب عن العالم ما يحدث من انتهاكات باللغة الإنجليزية في البداية».[17] ونجحت الحملة في تحقيق حضور مهم، ولكن لا يبدو أن عملها استمر.

كذلك انطلق المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة)، لمتابعة الحقوق الرقمية الفلسطينية، وينشط في مجال مواجهة السياسات الإسرائيلية لاختراق وسائل التواصل الاجتماعي بوسائل سياسية ولمواجهة الضغط الإسرائيلي الرامي لقمع الصوت الفلسطيني.[18]

اختراق الشركات الكبرى والضغط عليها

مع العام 2021، اتضح معلم جديد من طبيعة العلاقة بين الاحتلال وشركات وسائل التواصل الاجتماعي الكبرى، تعيد للأذهان العلاقة بين الدول والشركات متعددة الجنسيات الكبرى. طالبت الحكومة الإسرائيلية رسمياً وعلنياً، من شركات التواصل الاجتماعي الكبرى، بالحد من المضمون الفلسطيني، فمثلا أجرى وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، في أيار/ مايو 2021، اجتماعات واتصالات مع شركات فيسبوك (التي تسيطر أيضاً على واتس آب، وإنستغرام)، ومع تيك توك، طالباً منها أن تكون «أكثر فاعلية في إزالة المحتوى التحريضي على العنف والإرهاب»، وقال بيان صادر عن مكتب غانتس إن مدراء هذه الشركات وعدوا بالاستجابة.[19] في الواقع أن غانتس التقى مجموعة من كبار العاملين في شركات فيسبوك وتيك توك، عبر زووم، لدعوتهم لمتابعة المحتوى الفلسطيني، الذي يصفه بالإرهاب،[20] وتحديداً التقى من بين آخرين، كلا من نيك كليغ، وهو نائب رئيس شركة فيسبوك التي أصبحت تعمل باسم ميتا (Meta)، وقد كان كليغ نائب رئيس الوزراء البريطاني بين عامي 2010- 2015، ورئيس حزب الليبراليين الأحرار البريطاني من 2005- 2017، كما شارك باللقاءات مع غانتس جويل كابلان، نائب رئيس شركة فيسبوك للسياسات العامة، وهو أيضاً سياسي أميركي سابق، وعمل ضمن مجموعات الضغط الأميركية، وكان ضمن فريق الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش بين عامي 2001- 2009، ومن مناصبه في تلك الإدارة موقع المساعد الخاص بالرئيس الأميركي لشؤون السياسات.

بعد هذا، وبمبادرة فلسطينية، التقى رئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، ومعه فريق من الوزراء والمختصين وممثلي المجتمع المدني، مع مسؤولي فيسبوك، خصوصا كليغ وكابلان، عبر تقنيات الإنترنت،[21] رافضا سياسات فيسبوك إزاء المحتوى الفلسطيني، موضحاً بكثير من الأمثلة استهداف فيسبوك بطلب من إسرائيل، للمضمون الفلسطيني، الذي يثبت الحقوق التاريخية الفلسطينية، والذي في كثير من الأحيان يتعلق بحقائق ومعلومات تاريخية، وسياسية، وليس فقط أمور تتصل بالصراع، مطالباً بمتابعة

للمضمون الإسرائيلي المحرض على العنف.[22]

في الواقع، يكفي استعراض أخبار اللقاءات أعلاه، وطبيعة وخلفية المسؤولين الذين يديرون كبرى شركات الإنترنت في العالم، ليتضح أنّ الحديث هو عن الشكل القديم للشركات متعددة الجنسية الكبرى، التي تتداخل علاقاتها مع الحكومات والسياسات بشكل كبير. وهنا يجدر التنويه الى أنّ شركات وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت هي من ضمن أكبر عشر شركات في العالم متقدمة على شركات البترول والصناعات الثقيلة، فمثلا إذا كانت شركة «أبل» للحواسيب والهواتف، هي الأولى في العالم، ومايكروسوفت للبرمجيات الثانية، فإنّ شركة ألفابت التي تسيطر على يوتيوب وغوغل هي أكبر ثالث شركة في العالم، وأمازون هي الخامسة، أما ميتا التي تمتلك فيسبوك، وواتس آب، وإنستغرام، فهي السابعة في العالم[23].

ولكن الأمر لا يتوقف أبداً عند استجابة شركات الفيسبوك الكبرى للمطالب الإسرائيلية، فقد تم تعيين عدد من الأشخاص الذين انتقلوا من أجهزة إسرائيلية، لكبرى الشركات، مثل جوردانا كتلر Jordana Cutler ، وهي مستشارة سابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وعضو متفرغ في حزب الليكود، ومسؤولة في السفارة الإسرائيلية في واشنطن حتى عام 2016، وعينت منسقة للسياسات العامة في فيسبوك لشؤون إسرائيل والشتات اليهودي.[24] وإيمي بالمر Emi Palmor عضو مجلس الإشراف على فيسبوك، التي عملت سابقا كمدير عام وزارة العدل الإسرائيلية، ولا تُخفي أنّها في مجلس الإشراف على فيسبوك "تقدم هويتها اليهودية والإسرائيلية في الاجتماعات».[25] وحسب منظمة «صوت يهودي للسلام»، فإنّ بالمر كانت مؤسسة لجنة حكومية إسرائيلية باسم «وحدة السايبر الإسرائيلي» مهمتها «استهداف الخطاب الفلسطيني، وإجبار مواقع الإنترنت لإزالة عشرات آلاف مواد المحتوى الفلسطيني»[26]، وهو ما تنفيه بالمر[27].

في التقرير السنوي لمركز «حملة» سالف الذكر، لعام 2020، جاء أنّ «منصات الإعلام الاجتماعي مثل فيسبوك، واتس آب، وتويتر، استمرت في التعاون وحدات الأمن الإسرائيلية، واستمرت عملية تقييد المحتوى الفلسطيني على الإنترنت»، وقالت «حملة» إنّ فيسبوك قبلت 81 بالمئة من طلبات وحدة السايبر الإسرائيلية لإزالة محتوى فلسطيني. وأوقفت تويتر عشرات الحسابات الفلسطينية بناءً على شكاوى وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية.[28] وفي عام 2016 قالت وزيرة العدل الإسرائيلية آيليت شاكيد إن نسبة قبول

فيسبوك للطلبات الإسرائيلية وصل نسبة 95 بالمئة، ويوتيوب 80 بالمئة.[29]

رد شباب ومناصرون للقضية الفلسطينية بحملة، في أيار/ مايو 2021، هدفها خفض تصنيف تطبيقات فيسبوك على مواقع تنزيل التطبيقات في شركتي «أبل» و«غوغل»، وبالفعل نجحت الحملة بخفض التصنيف من درجة 4 إلى نحو درجتين، وقد أخذت فيسبوك الأمر على محمل الجد (التصنيف يؤثر على أسهم الشركة)، وطلبت من شركة «أبل» حذف التقييمات والتعليقات السلبية على التطبيق، ولكن الأخيرة رفضت.[30]

البيانات الكبرى واللوغاريتمات

مقابل مصطلح «انتشار القوة» سالف الذكر الذي بدا أنّه عنوان المرحلة حتى نحو الأعوام 2011/2010 فإنّ البيانات الكبرى Big Data أصبحت المصطلح الجديد المنافس لاحقاً، يوضح موقع شركة أوراكل العالمية للبرمجيات، أنّه لا تعريف محدد للبيانات الكبرى، ولكنها تتحدث عن المعلومات والبيانات التي يتم أخذها من مصادر جديدة، وهي كبيرة جداً لدرجة لا يمكن لبرامج البيانات والمعلومات التقليدية استيعابها.[31]

في الواقع، إنّ الحديث عن البيانات الكبرى في السياسة لفت الانتباه عند الحديث عن حملات تلاعب كبرى بالرأي العام ظهرت في مناسبات كبرى مثل حملات الانتخابات الرئاسية الأميركية، أو حملة إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، حيث تمكنت شركات مثل كيمبردج أنالتيكا، التي كانت تعمل لصالح سياسيين وأحزاب، من استغلال المعلومات الشخصية لملايين الأشخاص، وهي معلومات مأخوذة، أو بالأحرى مشتراة بمبالغ ضخمة، من شركات عديدة أبرزها فيسبوك، وتتضمن مئات السجلات للأفراد مثل نوع الصفحات التي يتابعونها، آراؤهم، مشترياتهم على الإنترنت عبر بطاقات الائتمان (كريدت كارد)، والأماكن التي يرتادونها، وشبكة صداقاتهم، وغير هذا (تشير التقديرات إلى أن المعلومات المأخوذة من فيسبوك وحده لصالح هذه الشركة تخص 50 مليون شخص).

ثم وعبر البرمجيات، وعلى غرار الذباب الإلكتروني المذكور سالفاً، وبرمجيات الذكاء الصناعي يتم توجيه رسائل محددة للأشخاص للتأثير في تفكيرهم، وشن حرب نفسية عليهم، وحجب أو إخفاء وتقليل ظهور رسائل أخرى، عبر ما يعرف بسياسات اللوغاريتمات، التي تتحكم بمدى ظهور أو اختفاء المواد التي تبث على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[32].

لعل كيمبردج أنالتيكا واحدة من الشركات والجهات التي كشف أمرها، وأن غيرها سيكتشف أيضاً، يضاف لها الدور الذي تقوم به الحكومات وجهات مختلفة في استغلال البيانات الكبرى لتوجيه الرأي العام.

فكرة البيانات الكبرى وتعني أنّ مسألة تمكين الفرد عبر وسائل التواصل الاجتماعية فقدت معناها، أو أن هذا المعنى تقلص بشكل كبير، بل إنّه على العكس أصبحت هناك جهات مركزية في العالم تدير الحروب النفسية، وحملات التأثير في الإعلام والرأي العام والضغط السياسي.

اعترفت إسرائيل عام 2018 باستخدام تكنولوجيا البيانات الكبرى لمتابعة المضمون الفلسطيني، على وسائل التواصل الاجتماعي لإفشال ما تسميها هجمات فلسطينية «للمهاجمين المحتملين» كما قال وزير الأمن الإسرائيلي حينها غلعاد أردان. وتعلق شبكة CBS- News الأميركية، على أنّ إسرائيل باتت «في مقدمة اتجاه عالمي متزايد الشعبية، وخلافي، لاستخدام أجهزة المخابرات وإنفاذ القانون تكنولوجيا البيانات الكبرى»،[33] في ملاحقة الأفراد الذين تلاحقهم.

اتضح في عام 2021 أنّ إسكات المضمون الصوت الفلسطيني باستخدام تقنيات البيانات الكبرى، وصل ليس حد متابعة وإخفاء المضمون الفلسطيني وبث مضمون مخالف فقط، ، بل وصل إلى منع ظهوره أصلاً، فمثلا في شهر نيسان/ أبريل 2021، وكما يوضح تقرير نشره موقع الجزيرة. نت الإنجليزي، لكاتبه عمر زهزه «منعت زووم، وفيسبوك، ويوتيوب، حدثاً أكاديميّاً «أون لاين»، بعنوان «سرديّة من؟ ما معنى حرية الخطاب بالنسبة لفلسطين؟»، كان برعاية جهات منها برنامج الدراسات العربية والإثنيات المسلمة في الشتات (AMED) في جامعة سان فرانسيسكو، ومعها معهد أبحاث الإنسانيات في جامعة كاليفورنيا. يوضح زهزه أن مثل هذه النشاطات لا تخمدها أصوات مؤيدة لإسرائيل تتابع وسائل التواصل الاجتماعي، بل إنّ «وزارة الدفاع الأميركية تنسق مسح، وتحليل البيانات الكبرى» لوسائل التواصل الاجتماعي.[34]

خاتمة

إن مفهوم البيانات الكبرى يعاكس تماماً فكرة انتشار القوة، ففي انتشار القوة للفرد والقوى الشعبية نفوذ وقوة وقدرة على تجاوز الدول والشركات الكبرى والتعبير عن أنفسهم، أما البيانات الكبرى، فهي آليات تستخدمها الدول والسياسيون ممن لديهم قدرات مالية عالية، يتم بموجبها تحليل وتتبع

اتجاهات الرأي العام، ونشاطات معينة. وتبعاً للقدرة على تحليل البيانات الكبرى، يتم حذف ملايين المساهمات من وسائل التواصل الاجتماعي. كما يتم توظيف ما يسمى الذباب الإلكتروني، سواء البشري والوحدات العاملة لصالح حكومات وشركات، أو الذباب الإلكتروني الرقمي على شكل برمجيات ذكاء صناعي، لضخ معلومات وبيانات وأفكار كجزء من حرب نفسية. وفي الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، تمارس ضغوط كبيرة على الشركات، وتخترقها بموظفين يعبرون عن فكر صهيوني يدافعون عنه داخل هذه الشركات، تقابل هذا مقاومة فلسطينية، وإصرار على أي فرصة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال أصواتهم.

الهوامش

1 إلياس خوري، المبضع والمنشار والمرهم، **القدس العربي**، 24 كانون الثاني (يناير) 2022.

2 Elizabeth Dwoskin and Gerrit De Vynck, Facebook's AI treats Palestinian Activists Like it Treats American Black Activists. It blocks Them., **Washington Post**, 28 May 2021.

3 Henry Kissinger, **World Order,** (New York: Penguin Press, 2014), p.345- 346

4 Schmidt, Eric, Cohen, Jared, The Digital Disruption - Connectivity and the Diffusion of Power, **Foreign Affairs**, October/ November 2010, Vol. 89, Issue 6.

5 Joseph S. Nye and Jack L. Goldsmith, The Future of Power, Bulletin **of the American Academy of Arts and Sciences**, Spring, 2011.

6 Ibid.

7 Sanya Mansoor, The 100 Most Influential People of 2021, Muna El- Kurd and Mohammed El- Kurd, **Time**, 15 September 2021

8 Emma Nolan, Gigi Hadid Says 'You Will Not Erase Palestine,' Speaks Out Against Israel, **Newsweek** 5 Nov 2011, and Chaim Levinson, Israeli Instagram Influencers Took on Bella and Gigi Hadid Following Their Gaza Posts. Guess Who Won, **Haaretz**, 31 May 2021.

9 Nadia Komami, Hollywood Stars Back Emma Watson after Palestinian solidarity post, **The Guardian**, 13 Jan 2022.

10 أحمد جميل عزم، المشروع الوطني الفلسطيني بين «الوطن» و«الدولة»: تأصيل المفاهيم، في **قضية فلسطين والمشروع الوطني الفلسطيني، الجزء الأول**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

11 Noureddine Bensoula, Electronic Flies and Public Opinion, **Al-Naciriya: Journal of Sociological and Historical Studies** PP. 195-211 Vol. 11 Issue, 1 June 2020.

12 المصدر نفسه.

13 المصدر نفسه.

14 Muhammad Shehada, Saudi Arabia's Vicious Troll Army Has a New Target: Palestinians, Haaretz, 28 July 2019.

15 عبد الحميد صيام، اتفاقيات التطبيع والترهيب الإلكتروني، 7 كانون الثاني (يناير) 2021.

16 لمزيد من التفاصيل، انظر عوض مسحل، توسعة «الإدارة المدنية» الإسرائيلي، استهداف السلطة الفلسطينية في إطار اقتصادي، شؤون فلسطينية، العدد 275/ 276، ربيع/ صيف 2019.

17 يامن سليمان، «حسن الداوودي: حملة «إهبد» لفضح الاحتلال الإسرائيلي، **العربي الجديد**، 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019

18 موقع «حملة» على الإنترنت. https://:7amleh.org/

19 Gantz urges Facebook, TikTok executives to crack down on social media incitement, **Times of Israel**, 14 May 2021.

20 لتفاصيل اللقاء والمشاركين،

Emily Birnbaum, Facebook meets with Israeli and Palestinian officials to discuss online hate speech, threats as violence escalates, Politico, 14 May 2021.

21 رئيس الوزراء يلتقي إدارة «فيسبوك» ويطالب بمتابعة خطاب الكراهية ضد الفلسطينيين، **وفا**، 19 أيار (مايو) 2021.

22 شارك كاتب هذا المقال بهذا اللقاء.

23 Matthew Johnson, Biggest Companies in the World By Market Cap, **Investopedia**, 21 December 2021. https://bit.ly/35fLLCF

24 Jordana Cutler, **American Jewish Community**, https://www.ajc.org/bio/jordana-cutler

Accessed 29 Jan 2022.

25 Lahav Harkov, Emi Palmor: The Israeli Watchdog Involved in Facebook's Ban on Trump, **The Jerusalem Post,** 1 May 2020.

26 Jewish Voice for Peace, Tell Mark Zuckerberg: Emi Palmor Doesn't Belong on Facebook's Oversight Board accessed 29 Jan 2022. https://bit.ly/3sXazr0

27 Lahav Harkov, Emi Palmor: The Israeli Watchdog Involved in Facebook's Ban on Trump, **The Jerusalem Post**, 1 May 2020.

28 #Hashtag Palestine 2020: An Overview of Digital Rights Abuses of Palestinians during the Coronavirus Pandemic, **7amlah,** 10 May 2021. https://bit.ly/34W4yTF

29 Sharon Pulwer and Elihay Vidal, Facebook Complying With 95% of Israeli Requests to Remove Inciting Content, Minister Says, **Haaretz**, 12 Sep 2016.

30 Olivia Solon, Pro- Palestinian Activists target Facebook with 1 Star app Store Reviews, **NBC News,** 23 May 2021. https://nbcnews.to/3LQXfNx

31 What is Big Data? Oracle. https://bit.ly/3JlpdJu

32 لمعلومات مفصلة عن هذه الشركة ونشاطها، انظر سلسلة ملفات وتحقيقات نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية:

The Cambridge Analytica Files, **The Guardian**. https://bit.ly/3BzB6yK

33 Israel claims 200 attacks predicted, prevented with data tech**,** CBS News, 12 June 2018. https://cbsn.ws/3ldOwTG

34 Omar Zahzah, Digital apartheid: Palestinians being silenced on social media, Al Jazeera, 13 May 2021. https://bit.ly/35cqbP8

الدبلوماسية «السيبرانية» الإلكترونية وأهميتها لإسرائيل

تينا الجلاد*

أصبح الفضاء «السيبراني»- الإلكتروني واحداً من أهم أعمدة وميادين العمل الدبلوماسي. صار لزاماً على كل دولة على حدة امتلاك أدوات العمل الدبلوماسي الرقمي و«السيبراني»، والتنافس للريادة في مجالاته، والعمل على استقطاب الدول الأخرى بهدف التعاون معها في أحد هذه المجالات. كذلك فإنّ الدبلوماسية الرقمية ذات بعد آمن، وهذا الأمن متشابك ومعقد بشدة بسبب الكم الهائل من المعلومات المحملة على هذا الفضاء «السيبراني»، وبالتالي تزداد الحاجة إلى وسيلة لحماية البنى التحتية الحيوية للحكومات، والمواطنين، من تأثير الهجمات «السيبرانية» وسرقة المعلومات.

تقيم الدول فيما بينها علاقات قائمة على أساس البعد «السيبراني» (Cyber Dimension)، ما يقود إلى أحد أهم أنواع الدبلوماسية، وهو الدبلوماسية «السيبرانية»- الإلكترونية (Di- Cyber plomacy). أي استخدام الأساليب الدبلوماسية والأساليب العقلية لتحليل وإدارة مشاكل الفضاء «السيبراني». وبالرغم من أن استخدام الأدوات «السيبرانية» للترويج لتطور وتقدم الدول في المجالَيْن التقني والرقمي يعتبر نشاطاً منفصلاً (الدبلوماسية الرقمية، Digital Diplomacy)، إلا أنه يلتقي مع أهداف الدبلوماسية «السيبرانية» لكونه يمهد الطريق لأجندات دبلوماسية أوسع[1].

تعتبر «إسرائيل» من الدول المتقدمة في مجال الدبلوماسية «السيبرانية» ومحط أنظار العديد من الدول في الشرق الأوسط، بل والعالم أجمع، للتعاون معها في مجال الأمن «السيبراني» وتوقيع اتفاقيات بهدف الحصول على الأمن «السيبراني»، وكذلك للاستفادة من الخبرات المتقدمة التي امتلكتها «إسرائيل» على مدار سنين طويلة، وأثبتت تفوقها وفق معايير مختلفة. وفقاً لمؤشر القوة «السيبرانية» القومي لعام 2020، تحتل «إسرائيل» المرتبة الثالثة على العالم في المقدرة على شن هجمات عبر الإنترنت،

* مرشح دكتوراة في الدبلوماسية السيبرانية- في جامعة غرناطة - اسبانيا

وتحتل المرتبة السادسة على العالم في المقدرة الاستخباراتية «السيبرانية»، والمرتبة العاشرة في المقدرة على المراقبة عبر الفضاء «السيبراني»[2].

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدبلوماسية «السيبرانية» الإسرائيلية، وتبحث في انعكاس هذه الدبلوماسية على موقع «إسرائيل» عالمياً، وقدرتها على تسويق الحاجة الدولية لخبراتها في عالم الفضاء والأمن «السيبراني». وتقدم هذه الدراسة تأطيراً مفاهيمياً للدبلوماسية «السيبرانية» في ظل قلة الدراسات التي تطرقت للمفهوم حديث الحضور.

الدبلوماسية "السيبرانية" (Cyber Diplomacy): تأطير مفاهيمي

كانت "الشرارة" التي دفعت إلى انطلاق الدبلوماسية «السيبرانية» بمفهومها وشكلها الحاليَيْن في العام 2007، عقب هجوم «سيبراني» واسع النطاق على دولة إستونيا، كانت حملة الهجوم «السيبراني» ذات دوافع سياسية استمرت اثنين وعشرين يومًا، وتسبب الهجوم بتعطيل شبكات الكمبيوتر على نطاق واسع في إستونيا، بسبب المتسللين الذين شلّوا عددًا كبيرًا من المواقع الحكومية والشركات. دفع هذا النوع من الهجمات الحكومات إلى صياغة إستراتيجيات «سيبرانية» وطنية. نشأ ذلك بعد إدراك أن الفضاء «السيبراني» (Cyber Space)، يحاكي العالم الملموس، له أيضًا أبعاد عسكرية وإستراتيجية، ويستدعي من الحكومات العمل معًا لهزيمة الهجمات «السيبرانية»[3].

وتعتبر الدبلوماسية «السيبرانية» من المجالات البحثية الجديدة التي لا تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسات لإرساء نظرياتها وأدبياتها. ولقد قدم مجموعة من الباحثين إسهاماتهم لتوضيح المقصود بالدبلوماسية «السيبرانية». قدم كل من «باهالفي، 2003"، و"ميليسين، 2015»، تفسيراً للحاجة الملحّة لاستخدام الدبلوماسية «السيبرانية»، ذلك لاختلاف أنواع القوة المؤثرة عالمياً، من القوة الصلبة (Hard Power) إلى القوة الناعمة (Soft Power). فوفقًا لوجهات النظر التقليدية، فقد كان الدفاع والأمن من الأمور التي يتم التعامل معها على أفضل وجه من خلال القوة العسكرية. ولكن في عصر ثورة التكنولوجيا والمعلومات، والاعتماد العالمي المتبادل، وفي عصر المجتمعات المترابطة والمتشابكة عبر وسائل الاتصالات بمختلف أنواعها، يصبح الأمر أكثر تحدياً وتعقيداً أمام الدول لزيادة أمنها من خلال تقييد منافسيها بالقوة أو الجيش[4]. وبالتالي «نظرًا للمستويات العالية من الاتصال عبر الحدود في العالم «السيبراني»، يجب أن يأخذ النهج الجديد

للأمن «السيبراني» في الاعتبار البعد الدولي. وبالتالي، بدلاً من التركيز حصريًا على الدفاع «السيبراني» أو الحرب «السيبرانية»، من الضروري البدء في تطوير «الدبلوماسية السيبرانية»[5].

وناقش كل من «ريوردان، 2019» وكذلك «بارينها ورينارد، 2020» أن الفضاء «السيبراني» يجب ألا يُترك للفنيين فقط، إنما ينبغي دمج المهارات والعقليات الدبلوماسية التقليدية مع التقنيات الجديدة لتحقيق النظام وتعزيز التعاون الدولي عبر الدبلوماسية «السيبرانية»[6]. فمنذ نشأة الفضاء «السيبراني» الأول في الستينيات، والدول تتعرض للتحدي من قبل أولئك الذين لم يكن لهم رأي في كيفية تشكيله. وأن ظهور الدبلوماسية «السيبرانية» جاء نتيجة واستجابة لمرحلة ما بعد التحول الليبرالي. أي أنه إذا كان الفضاء الإلكتروني من صنع النظام الليبرالي، فإن الدبلوماسية «السيبرانية» هي ممارسة عالمية ما بعد ليبرالية[7].

وقدم تعريفاً لها كل من «عبد الصادق، 2019"[8] و«خليل، 2018"[9] بأنها ممارسة الدبلوماسية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وأضاف عبد الصادق أن الدبلوماسية «السيبرانية» جاءت بهدف حماية مصالح الدول وجمع المعلومات، استغلالاً لتطور تكنولوجيا الاتصال والتواصل عبر شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية. إلا أن الدبلوماسية «السيبرانية» في الواقع ليست ممارسة الدبلوماسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إنما المقصود في هذا التعريف هو الدبلوماسية الرقمية (Digital Diplomacy).

يجد الباحث في مجال الدبلوماسية «السيبرانية» أن هناك لُبساً لدى بعض الباحثين بين مفهومي الدبلوماسية «السيبرانية»- الإلكترونية، والدبلوماسية الرقمية. فإن الدبلوماسية «السيبرانية» تشير إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية، والعقلية والخبرة الدبلوماسية لمعالجة القضايا الناشئة عن الفضاء «السيبراني»[10]. بينما تشير الدبلوماسية الرقمية إلى استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية وصفحات التواصل الاجتماعي للقيام بالأعمال الدبلوماسية، والتأثير على الجمهور والشعوب الأخرى وكسب الرأي العام[11].

بالمجمل يتفق الباحثون على أن الدبلوماسية «السيبرانية» هي دبلوماسية طرأت نتيجة الفوضى العارمة في الفضاء «السيبراني»، وافتقار الدول والأشخاص شيئاً فشيئاً لخصوصياتهم لمجرد اقتنائهم لأجهزة متصلة على شبكات الإنترنت. وهنا كان لزاماً على الحكومات التوصل إلى آلية لضبط

وتنظيم هذه الفوضى «السيبرانية»، عن طريق عقد اتفاقيات، وتشكيل هيئات عليا، وتدريب مجموعة من الدبلوماسيين القادرين على استخدام أدوات وعقليات دبلوماسية في العلاقات الدولية، وبنفس الوقت يكونون على دراية بتقنيات العمل «السيبراني»، كما يفهمه التقنيون والخبراء ومهندسو التكنولوجيا، تحديداً بعدما حدثت في العالم العديد من حوادث الاختراقات والهجمات «السيبرانية»، التي تم تنفيذها من قبل أفراد وجماعات إرهابية وأجهزة أمنية وغيرها، وسببت شللاً في الوظائف الحيوية للمجتمعات وأحدثت خسائر ذات تكاليف جسيمة.

أبعاد الدبلوماسية "السيبرانية"

قدمت الباحثة «أمل عطاطفة» في شكل بياني مجموعة من العناصر التي ترتبط معاً لتشكل أبعاد هذا النوع من الدبلوماسية، حيث أشارت إلى أهم الأعمدة التي ترتكز عليها الدبلوماسية «السيبرانية»، ألا وهي الدبلوماسية، وشبكة الإنترنت، أما باقي العناصر فهي تجتمع معاً لكي تبلور الصورة الأكثر وضوحاً للدبلوماسية «السيبرانية»، وهي:

1. القوة الناعمة التي تفسر علاقات التأثير والدبلوماسية بأنواعها.
2. القوة الصلبة، بحيث تقف ما وراء الدبلوماسية «السيبرانية» مجموعة من التهديدات بين الدول تشكل في مجملها حرباً إلكترونية، تهدد العالم والمجتمعات وأمنها، ويمكن فهم هذه الخلافات في سياق القوة الصلبة التي انطلقت منها الهجمات «السيبرانية» بشكلها الحديث.
3. الشأن العام، فالدبلوماسية «السيبرانية» لا يعود نفعها على الحكومات فقط، إنما على أمن وحماية معلومات المواطنين وحساباتهم ووظائفهم الحياتية الحيوية.
4. قيادة الدولة، فالدولة هي الفاعل الأساسي في عملية الدبلوماسية «السيبرانية»، ويقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في تقديم الدعم اللازم لتعزيز حماية أنظمة ومؤسسات الدولة، وتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك.
5. العلاقات ما بين الدول، حيث تقيم الدول في ما بينها علاقات تعتبر الأهم في العصر الحالي، تحت إطار الدبلوماسية «السيبرانية». ومنها

تندرج اتفاقيات تعاون وتبادل خبرات، وقد تتشكل علاقات عدائية، وبالتالي يتم تشكيل هيئات تنظيمية عليا.

6. القوة القسرية، بمجرد إثبات التطور التكنولوجي والرقمي، وأدوات القوة فيه وإمكانيات فرض السيطرة تلقائياً تصبح الدول تشكل قوة كبرى، تستطيع فرض شروطها على الآخرين، وكسب تنازلات من الأطراف الأضعف بما يخدم سياساتها الخارجية.

7. الأجهزة العسكرية، حيث تلعب أجهزة الاستخبارات العسكرية دوراً أساسياً في الدبلوماسية «السيبرانية»، وتحديد معطياتها وقوتها وطريقة طرحها.

8. تسهيل المراقبة، فالبعد الأساسي للدبلوماسية «السيبرانية» هو الحصول على مراقبة أسهل للفضاء «السيبراني» عن طريق التعاون ما بين الدول وتبادل المعلومات.

9. تجميع المعلومات، إذ يخدم الدول بتشكيل قاعدة بيانات منظمة يمكن الاستعانة بها لتحليل القضايا الدولية وفق سياقها التاريخي، والتمكن من التنبؤ بالسيناريوهات والحلول المستقبلية.

10. المؤسسات غير الحكومية، حيث يقع على عاتق المؤسسات غير الحكومية مسؤولية كبيرة لتقديم الدعم للحكومات في مجال تعزيز الدبلوماسية «السيبرانية»، مثل الجامعات ومراكز الأبحاث ومراكز التفكير (Think Tanks)، ومراكز العلوم والتكنولوجيا، ومن مهندسين وفنيين، لتقديم النصح للدبلوماسيين وصانعي القرار، ووضعهم في الصورة التقنية للوضع الحالي من حيث نقاط القوة والضعف في المجال «السيبراني»، وتقديم التوصيات اللازمة من تعديلات وميزانيات مطلوبة.

صورة رقم (1)[12]

تجتمع هذه الأبعاد معاً لتشكل نوعاً جديداً من أنواع الدبلوماسية، الذي تلتقي فيه القوة الناعمة مع القوة الصلبة، ويظهر فيه دور القطاع الخاص -من شركات تكنولوجية ورقمية- إلى جانب الدولة، لتقديم منظومة متكاملة تسعى لتوفير الأمن «السيبراني» لمعلومات الحكومات، والمؤسسات، والأفراد، وكذلك للتفوق في عالم الدبلوماسية «السيبرانية» وتحقيق أكبر قدر من المكاسب.

أولاً: أهداف الدبلوماسية "السيبرانية"

تسعى الحكومات عبر دبلوماسيتها «السيبرانية» لعقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الفضاء الإلكتروني بين الولايات المتحدة والصين لعام 2015 [13]. وكذلك التعاون ما بين إسرائيل وبين دول في الخليج العربي[14]. وذلك لتطور القدرات «السيبرانية» الهجومية في الزمن الحالي، وانبثاق الحاجة الملحة لوضع ضوابط بين الدول، من شأنها تأمين القدر الأكبر من الحماية للمعلومات الخاصة بكل دولة، والتي من الممكن اختراقها عبر الفضاء «السيبراني».

وتكمن أهمية دور الدبلوماسية «السيبرانية» لدرء التصعيد أو الاتهام الخاطئ للهجمات «السيبرانية»، من خلال الحفاظ على قنوات حوار واتصال مفتوحة بين النظراء، حتى في أوقات الأزمات والخلافات السياسية[15]. وتطوير هيئات مسؤولة في الفضاء «السيبراني» يكون جوهر عملها تنظيم مجالات العمل الدبلوماسي «السيبراني»، ووضع قواعد وبروتوكولات ملزمة وغير ملزمة على

الدول الأعضاء من أجل معالجة الاختلافات الأكثر حدة بين أصحاب المصلحة في هذا المجال. تم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الهيئات على المستوى الدولي ذات أطراف متعددة مثل مجموعة الخبراء الحكوميينGGE[16]، ومجموعة العمل المفتوحة العضوية OEWG [17]، وتدابير بناء الثقة، والاتفاقيات.

تحول الجهد في الفضاء «السيبراني» الذي كان ينظمه في الغالب خبراء ومهندسو تكنولوجيا المعلومات إلى الدبلوماسيين «السيبرانيين» ضمن نطاق الدبلوماسية «السيبرانية». إذ يتوجب عليهم الآن محاولة التوصل إلى إجماع بين جميع الأطراف الفاعلين في هذا المجال، وبناء الجسور بين التطلعات ووجهات النظر المختلفة في مضمونها، حتى وإن لم تكن متوافقة مع بعضها البعض.

بشكل عام، يستدعي الأمر لتكون لاعباً في نطاق الفضاء «السيبراني» قبول القاسم المشترك الأدنى بين الدول الأعضاء، وربما التضحية بالقيم الأساسية من أجل الوصول إلى نظام دولي مستقر للفضاء «السيبراني». هذه التنازلات هي نوع من الاعتراف بالفشل في الحفاظ على فضاء «سيبراني» متجانس، وقبول وجود شبكات أقل ترابطاً، تلعب الدول الأقوى «سيبرانياً» فيها اليد العليا التي تحكم شبكة هذه العلاقات. ومع تصادم الرؤى المتضاربة لمستقبل الإنترنت العالمي لا محالة، يتعين على الدبلوماسيين «السيبرانيين» التفاوض بشراسة بشأن هذه الخيارات الصعبة.

حتى الآن، قام الخبراء التقنيون بتشكيل الفضاء «السيبراني»، ولكن سيكون من الخطأ السماح لهم بالاستمرار في تشكيل فروع هذا المجال الأساسي. قد يؤدي القيام بذلك إلى افتقار الجهات الحكومية إلى البنية والقدرات المتعلقة بالأمن غير التقني وأدوات الطاقة.[18] لأن أمن الدول لا يعتمد فقط على خبراء فنيين وتقنيين، إنما يتم تنظيمه عبر اتفاقيات وقوانين تحكم العلاقات «السيبرانية» على مستويات دولية كالتي تم ذكرها سابقاً، وعلى المستوى الإقليمي مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)[19]، وإنيسا (ENISA) في الاتحاد الأوروبي، وهي الوكالة الأوروبية للأمن الإلكتروني، التي عززها قانون الأمن «السيبراني» في أوروبا، ومنحها صلاحية إعطاء شهادة الأمن «السيبراني» للمنتجات والخدمات.[20] وكذلك مجموعة النماذج والتشريعات المتعلقة بتنظيم العلاقات في الفضاء «السيبراني» في منطقة الإسكوا، وهي دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[21].

وهنا يتوجب على جميع الدول فرز دبلوماسيين «سيبرانيين» من نوع متخصص بخبرات تقنية ودبلوماسية رفيعة المستوى. وضرورة تجهيزهم ليكونوا فاعلين ومتمكنين في مجالهم، ليتمكنوا من تحقيق أكبر قدر من الإنجازات والأرباح لصالح بلادهم. وفي سياق الحديث عن الدول الأقوى في مجال الأمن الإلكتروني، لا بد من التطرّق إلى الحديث عن «إسرائيل» كدولة رائدة في هذا المجال، في منطقة الشرق الأوسط، ومحط أنظار العديد من دول المنطقة والعالم أيضاً.

ثانياً: الدبلوماسية "السيبرانية الإسرائيلية"

أصبح الأمن «السيبراني» هدفًا وطنيًا أساسيًا منذ نوفمبر 2010، حين تم إطلاق «المبادرة السيبرانية الوطنية» تحت رعاية المجلس الوطني للبحث والتطوير في وزارة العلوم.[22] يرأس فريق العمل المتعدد التخصصات هذا رئيس المجلس الوطني للبحث والتطوير- العميد المتقاعد البروفيسور إسحاق بن إسرائيل.[23] وعلى إثرها تم إنشاء المكتب الوطني «السيبراني» الإسرائيلي (INCB) ليكون أول مكتب استشاري وطني، وفقاً لقرار الحكومة رقم 3611، عام 2011 [24].

بدأ إنشاء «إسرائيل» لإجراءات ومؤسسات الأمن «السيبراني» في وقت مبكر نسبيًا، ولا يزال يتطور في مواجهة بيئة مليئة بالتحديات من التهديدات العسكرية والمدنية، والبنوك «الإسرائيلية»، والمؤسسات المالية وشركات المرافق، وغيرها من البنى التحتية الحيوية، حيث كانت في العام 2015 من بين تلك الدول الأكثر تعرضًا للأحداث «السيبرانية» العدائية على مستوى العالم بنسبة 47.3 % [25]. بينما في العام 2020، حصل تغيّر كبير، بحيث لم تظهر «إسرائيل» ضمن قائمة العشر دول الأولى العرضة للهجمات «السيبرانية» على مستوى العالم[26]. وقد أكد على ذلك رئيس مديرية السايبر الوطنية الإسرائيلية «ييغال أونا» في مؤتمر التكنولوجيا «السيبرانية» بأنه لم تُرصد إطلاقاً أي هجمات إلكترونية ناجحة على البنى التحتية الوطنية الحرجة «لإسرائيل» في العام 2020 [27]. وقد أولت «إسرائيل» قطاع التكنولوجيا والصناعة «السيبرانية» أهمية كبيرة، واستثمرت في هذا المجال مليارات الدولارات، رغبة منها بتحقيق أهداف وغايات بالغة الأهمية.

ثالثاً: أهداف الدبلوماسية "السيبرانية الإسرائيلية"

تمكنت «إسرائيل» من «إثبات» أهميتها عالمياً في مجال التكنولوجيا «السيبرانية» وأمن المعلومات. وتمكنت من وضع إستراتيجية لتحديد نمط وشكل علاقاتها مع الدول الأخرى في هذا النطاق. ويشير قرار الحكومة رقم 3611، إلى الأساس الذي ستعتمد عليه وثيقة السياسة النهائية، وإلى أولويات وطنية في مجال الفضاء «السيبراني»، وهي:

1. النهوض بالقدرات الوطنية وتحسين إدارة تحديات الفضاء «السيبراني» الحالية والمستقبلية.
2. تحسين الدفاع عن البنى التحتية الوطنية الضرورية للحفاظ على حياة مستقرة ومنتجة في دولة «إسرائيل».
3. النهوض بمكانة البلد كمركز عالمي لتطوير تكنولوجيا المعلومات.
4. تشجيع التعاون الدولي في مجال الفضاء «السيبراني» متعدد التخصصات بين الأوساط الأكاديمية، والصناعة، والقطاع الخاص، والوزارات الحكومية[28].

إجمالاً، على الرغم من قوة «إسرائيل» عسكرياً، وجهوزيتها واحتياطاتها الأمنية والعسكرية الكبيرة، أي في مجال قوتها الصلبة، إلا أنها عملت بشكل مدروس على سحب الدول من أصدقاء وأعداء للدخول إلى ملعبها، فبات من الأسهل عليها مواجهة عدوان، وشن عدوان آخر، سيبرانياً، بدلاً من التطرق لخيار المواجهة مع خصومها وجهاً لوجه. ومع تقدمها التكنولوجي والأمني «السيبراني» الذي يصعب تحديد تاريخ بدايته، وأحداث تطوره الدقيقة، إلا أنه في نهاية المطاف ظهر إلى العيان بمشهد قوة عُظمى. وبدأت «إسرائيل» تلفت الأنظار عالمياً نحوها، بدءاً من دبلوماسية استضافة المؤتمرات «السيبرانية» الدولية، حيث تعقد «إسرائيل» سنوياً مؤتمر التكنولوجيا «السيبرانية»[29]، وصولًا إلى توقيع اتفاقيات مع العديد من الدول تحت إطار الدبلوماسية «السيبرانية»، والتعاون الأمني «السيبراني»، مثل الهند[30]، واليونان[31]، والإمارات العربية المتحدة[32].

رابعاً: الدبلوماسية "السيبرانية" الإسرائيلية والمقاييس العالمية

احتلت «إسرائيل» عام 2020 المرتبة السادسة على العالم حسب مؤشر النوايا «السيبرانية» (CII)[33] بعد كل من الصين، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وروسيا، وهولندا[34]. واحتلت أيضاً موقع الصدارة في مجال تطوير البنية التحتية والخدمات في مجال التكنولوجيا المتقدمة والإنترنت على مدار العقد الماضي، وتتصدر «إسرائيل» قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مجال الإنفاق على البحث والتطوير ((R&D كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الوطني[35] .

في العام 2018، احتلت إسرائيل المرتبة الأولى بين جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المعيار، حيث بلغ الإنفاق الوطني على البحث والتطوير المدني 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي[36]. وفي العام 2020، بلغت قيمة رأس المال والتمويل المستثمر في مجال الصناعة «السيبرانية» 2.9 مليار دولار أميركي بزيادة قدرها 70 % عن العام السابق، وبلغت قيمة الصادرات في هذا المجال 6.85 مليار دولار أميركي. بلغت نسبة الاستثمار العالمي في «إسرائيل» في مجال الصناعة السيبرانية 31 %، كما يظهر في الشكل أدناه.

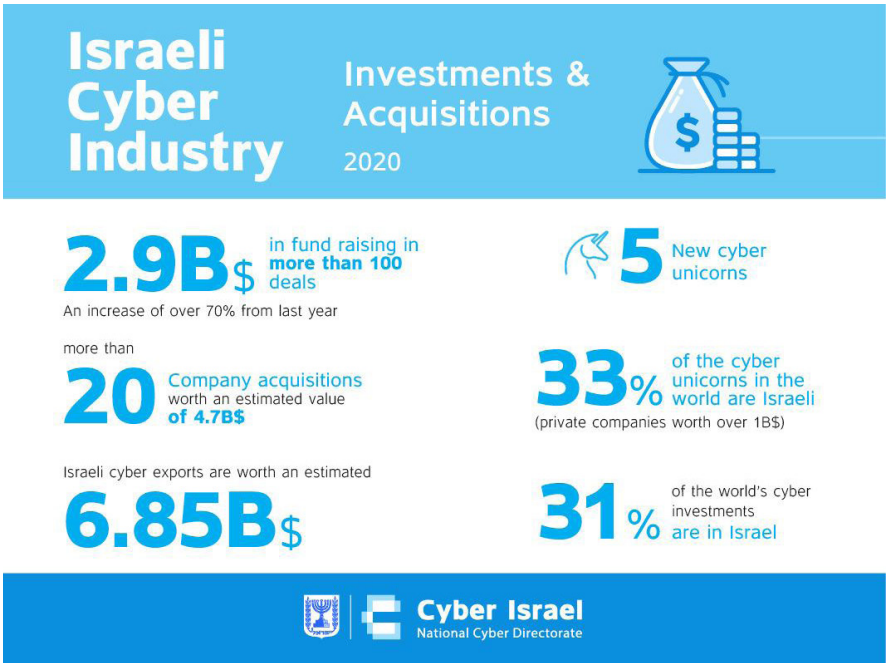

صورة رقم (2)[37]

في العام 2020، دخلت خمس شركات «إسرائيلية» «نادي يونيكورن» المرموق (الذي يدرج إلى تصنيفه الشركات الخاصة التي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار) في مجال الإنترنت، وهي: Snyk SentinelOne ، و Forter ، و Cato Net-works ، و BigID. بالتالي يرفع هذا الرقم الشركات «الإسرائيلية» إلى نسبة 33٪ من اليونيكورن في مجال الإنترنت على مستوى العالم[38].

تعقد «إسرائيل» سنوياً مؤتمر التكنولوجيا «السيبرانية» (Cybertech Confer-ence)، وبه تلتقي قائمة متنوعة من المتحدثين والمشاركين. ومن بينهم قادة ورياديون في مجال الصناعة الإلكترونية، وصنّاع القرار الحكوميون من جميع أنحاء العالم، وخبراء التكنولوجيا، والمستثمرون، ورجال الأعمال، والمتحمسون للحوار حول إستراتيجيات حل المشكلات التجارية لمجموعة متنوعة من التحديات في الساحة «السيبرانية»، والإنشاء الإستراتيجي للنظام الاقتصادي الداعم للابتكار[39].

جاء في حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «بنيامين نتنياهو» في مؤتمر Cybertech السنوي لعام 2019، وبعد تقديمه لعرض وجيز حول الهجمات «السيبرانية» التي تتعرض لها «إسرائيل» بمعدل يومي، وأن أي دولة قد تواجه هجمات «سيبرانية». وأضاف أن «الشيء المهم هو أنه يمكن مهاجمة أي دولة اليوم بهجمات إلكترونية، وكل دولة تحتاج إلى مزيج من جهود الدفاع الإلكتروني الوطنية وصناعة قوية للأمن «السيبراني». وأعتقد أن «إسرائيل» لديها ذلك ولديها طرق لا مثيل لها».[40] وصرّح بأنه منذ سنوات عديدة قرر أن تصبح «إسرائيل» واحدة من القوى الخمس الكبرى على مستوى العالم في مجال التكنولوجيا «السيبرانية»، وقال إنه يعتقد أن «الدبلوماسية السيبرانية» ستكون المجال التالي للتعاون بين الاقتصادات الكبرى[41].

وأوضح «نتنياهو» في مؤتمر التكنولوجيا «السيبرانية» 2019 أهم ركائز الدبلوماسية «السيبرانية» الإسرائيلية، وهي ذلك النوع من الاندماج والتكامل ما بين:

- أجهزة الاستخبارات العسكرية.
- الأبحاث الأكاديمية المتخصصة في مجال التكنولوجيا السيبرانية(Cybertech).
- الصناعة السيبرانية[42].

تعمل جميع هذه العناصر يداً بيد لتشكل منظومة الدبلوماسية «السيبرانية الإسرائيلية»، بصيغتها النهائية، التي تقدم «إسرائيل» بها نفسها أمام باقي الدول. إذ يخوض العالم في وقتنا الراهن حرباً ضروساً داخل أروقة الفضاء «السيبراني»، و«إسرائيل» لاعبٌ أساسي بها. يحتم ذلك عليها تحصين نفسها بشتى الوسائل، بحكم موقعها الجيوسياسي في الساحة الشرق أوسطية والدولية. لكن أكثر أنواع الحروب «السيبرانية» إزعاجاً بالنسبة «لإسرائيل» -كما يتم التصريح عنه في الإعلام «الإسرائيلي»- هي الحرب ما بين «إسرائيل» و«إيران». إذ تتعرض إسرائيل بشكل يومي لهجمات «سيبرانية» إيرانية، وتتمكن «إسرائيل» من إحباطها[43].

خامساً: ثمار الدبلوماسية "السيبرانية الإسرائيلية"

حققت «إسرائيل» إنجازات بالغة الأهمية على مستوى الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم، إذ تمكنت من تسويق نفسها بعيداً عن حقيقة أنها دولة احتلال، إنما دولة متقدمة متطورة، تحديداً في مجال الأمن الإلكتروني (Cyber Security)، الذي تحتاجه الدول لتوفير الأمن والحماية لمؤسساتها ومواطنيها، خاصةً الدول السلطوية منها، كما في منطقة الشرق الأوسط، والذي أظهر جليّاً طمع البعض من هذه الحكومات بالتعاون مع «إسرائيل» للحصول على برامج متقدمة في التجسس والاختراق، وتحقيق مصالح متبادلة، على سبيل المثال، عندما قامت المملكة العربية السعودية بشراء منظومات أمنية متطورة إسرائيلية بقيمة 250 مليون دولار[44]. وعاد ذلك بالنفع على «إسرائيل» على مستويات عدة، منها:

على المستوى الأمني: فإن العلاقة الدبلوماسية التقليدية و«السيبرانية» بين «إسرائيل» وبين بعض الدول العربية من شأنها أن تعزز فرصة حليفتها الإستراتيجية الأولى -الولايات المتحدة- في تمكين سيطرتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لاهتمامها الإستراتيجي بها. وبدورها فإن الولايات المتحدة لا تدخر جهداً في دعم وحماية الأمن «الإسرائيلي»، وكذلك الضغط لتحقيق المصالح «الإسرائيلية» على حساب ما دونها.

وأما التعاون في مجال الأمن «السيبراني» فقد وقّعت «إسرائيل» اتفاقيات في مجال الأمن «السيبراني» مع العديد من الدول. على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية التعاون «السيبراني» مع الإمارات العربية المتحدة. وقد صرح رئيس الأمن «السيبراني» الإسرائيلي أن الإمارات العربية المتحدة و«إسرائيل»

تشتركان في التهديدات لشبكاتهما الوطنية على الإنترنت، كان ذلك في مناقشة علنية من أجل تنظيم آليات التعاون المحتمل مع نظيره بعد تطبيع العلاقات. وبعدما أخذت العلاقات بينهما الطابع الرسمي -محفزة على ذلك المخاوف المشتركة من التهديد الإيراني- انطلقت موجة من الصفقات الثنائية، بما في ذلك بشأن التقنيات السيبرانية، التي بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية منها 6,5 و6,85 مليار دولار في العامين 2019، و2020 على التوالي[45]. وقد تمكنت إسرائيل من عقد صفقات مماثلة كثيرة مع العديد من الدول، مثل، المملكة المتحدة، والهند، والولايات المتحدة، واليونان، لأهداف مختلفة، منها 1- الحماية من الهجمات «السيبرانية» في فترة الوباء العالمي «كوفيد-19»، كما هو الحال في اتفاقيتها مع الهند[46] . بالإضافة إلى 2- عقد صفقات بيع برامج تجسس متطورة، حيث أجرت شركة التجسس الإسرائيلية «NSO» مفاوضات متقدمة لإبرام صفقة لبيع آليات تكنولوجية ومعدات تجسس مع دول خليجية عربية.[47] ومثل هذه الصفقات حصلت مع العديد من الدول العربية[48]، منها ما هو معلن عنه ومنها ما هو سرّيّ. 3- وكذلك اتفاقيات تبادل الخبرات الأكاديمية والتقنية والعملية في مجال الصناعة «السيبرانية» كما يحصل على سبيل المثال في مؤتمر التكنولوجيا «السيبرانية» الدولي، الذي تستضيفه «إسرائيل» سنوياً.

بدورها تسعى «إسرائيل» لعقد المزيد من الاتفاقيات والصفقات للتعاون في مجال الأمن «السيبراني»، لأن الهجمات في الفضاء «السيبراني» لا تحتمل التهاون والأخطاء، فمهما بلغت «إسرائيل» من قوة وتحصين، إلا أن أي خلل قد يحصل، سيكشف نقاط ضعفها، التي ستكلفها لاحقاً أعباء باهظة.

أما على المستوى الاقتصادي، فلا بد أن تجني «إسرائيل» تلك المنافع والمبالغ الضخمة مقابل استثمارها الذكي، والمدروس والمنظم وفق إستراتيجية واضحة ومميزة، حيث تمكنت من تسويق نفسها كسلعة رفيعة المستوى تستحق التجربة، لما أثبتته من تفوقها وتميزها في مجال الصناعة «السيبرانية»، واستطاعت عبر اتفاقيات التعاون مع دول العالم، ومؤخراً مع الدول المُطبّعة من فتح أسواق جديدة لصناعتها «السيبرانية» وتحقيق المزيد من الأرباح، وتحديداً عندما يكون الزبون هو الخليج العربي، حيث القدرات الاقتصادية الكبيرة، كدولة الإمارات العربية المتحدة التي صرحت مؤخراً فيما يتعلق بعلاقتها مع «إسرائيل» اقتصادياً بتخصيص صندوق استثماري بقيمة 10 مليارات دولار، من ضمنها مخصصات تتعلق بالتعاون التكنولوجي والسيبراني»[49].

كان لدى إسرائيل 752 شركة «سيبرانية» في العام 2018، تعمل 421 منها، وتوقفت 213 شركة عن العمل، وتم الاستحواذ على 118 شركة من قبل الحكومة. من بين الشركات التي تم تأسيسها حديثًا في العقد الماضي، انضمت 367 شركة جديدة إلى مجموعة الشركات الإلكترونية الإسرائيلية بين عامي 2013 و2018 [50]. يشير حجم وعدد الشركات التي تعمل في قطاع الصناعة والتكنولوجيا «السيبرانية» في «إسرائيل» إلى مدى أهمية هذا القطاع للاقتصاد القومي «الإسرائيلي». يدلّل على ذلك حجم الاستثمار الكبير فيه من القطاعين الحكومي والخاص، ومدى حجم الطلب عليه. فضلاً عن أن هذا القطاع يعمل على تشغيل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة «الإسرائيلية»، بلغ عددهم 20,5 ألف عامل في العام 2018،[51].

وفي العام 2020، استحوذت صناعة الأمن «السيبراني» في «إسرائيل» على 31٪ من الاستثمارات العالمية في قطاع الأمن «السيبراني»، وجاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. انتقلت الشركات الناشئة في مجال الأمن «السيبراني» في «إسرائيل» في فترة الجائحة إلى مستوى التحدي، وبذلك سجلت نموًا بنسبة 70 % في التمويل لعام 2020، محققة رقمًا قياسيًا قدره 2,9 مليار دولار[52]. وتشير الإحصائيات الحالية إلى أن الصناعة «السيبرانية» في «إسرائيل» في تطور مستمر، وستقدّم الدبلوماسية «السيبرانية الإسرائيلية» لها مجالات أوسع عبر فتح المزيد من الأسواق الدولية.

لم تقتصر ثمار الدبلوماسية «السيبرانية الإسرائيلية» على تحقيق المكاسب الاقتصادية والأمنية فقط، إنما حققت إنجازات عديدة على المستوى السياسي أيضاً. إن عقد اتفاقيات تعاون مع «إسرائيل» وخاصةً في مجال حساس وهام، يتعامل مع حماية أمن المعلومات، والتكنولوجيا «السيبرانية»، تكون فيه «إسرائيل» يداً عليا، تمتلك قوة تحتاجها العديد من الدول الضعيفة المهزوزة. كل ذلك سيكون بمقابل أن تخضع هذه الدول إلى شروط معقدة وصعبة، وستقدم الكثير من التنازلات لكي تحصل على قبول الجانب «الإسرائيلي» لمشاركتهم ببعض خبراتها في مجال الأمن «السيبراني». أصبحت الدبلوماسية «السيبرانية» طاولة المفاوضات الحديثة، التي تستخدمها «إسرائيل» في الوقت الراهن لكسب المواقف السياسية لصالحها، والسير بشكل مستقيم تجاه مخططات وأهداف سياساتها الخارجية، حيث تعتبر علاقات التطبيع التي حصلت مؤخراً هي مكسب سياسي كبير «لإسرائيل» على حساب الجانب الفلسطيني، إذ لم يعد تقديم الحلول للقضية

الفلسطينية شرطاً يحول دون توقيع الدول العربية اتفاقيات مع «إسرائيل» كما ورد في نصوص مبادرة السلام العربية[53] عام 2002. علاوة على ذلك، تقوم «إسرائيل» بعقد مؤتمرها للتكنولوجيا «السيبرانية» في شهر نيسان/أبريل 2021، في دبي باستضافة عدد من المتحدثين حول العالم، وبمشاركة متحدثين «إسرائيليين» من ضمنهم رئيس سابق للموساد «الإسرائيلي» هو «تامير باردو»[54].

لعب العامل «السيبراني» دوراً كبيراً في جذب الحكومات العربية للتطبيع مع «إسرائيل»، كلفها ذلك بالمقابل مبالغ ضخمة وتنازلات في المواقف السياسية. فقد تجاهلت الدول المُطبّعة الصراع «الإسرائيلي»- الفلسطيني، الذي لم يصل إلى الحد الأدنى من الحلول الممكنة وغير الممكنة. وتجاهلت أيضاً مبادرة السلام العربية، التي لطالما سعت «إسرائيل» لقلب بنودها، ودفع الدول العربية للتنصل من شروطها (من أهمها مطالبة الدول العربية بمقاطعة «إسرائيل» اقتصادياً، وعدم توقيع اتفاقيات سلام مع «إسرائيل» إلا بعد استجابتها لقرارات الشرعية الدولية، وإعلان قيام دولة فلسطين، وإيجاد حل لقضية اللاجئين، ..)[55]. وعلى العكس من ذلك تماماً، فقد هرولت الدول العربية واحدة تلو الأخرى للتطبيع مع «إسرائيل»، طمعاً بالمنافع المزعومة التي وعدت بها حلفاءها.

خلاصة

تحوّل المحور الرئيسي للعلاقات الدولية إلى الفضاء «السيبراني». قامت معظم القوى العالمية الآن بطرح القضايا «السيبرانية» في سياساتها الخارجية وأجنداتها، واعتمدت إستراتيجيات «سيبرانية»، وعينت دبلوماسيين ممن يمتلكون الخبرة والمهارة الكافيتيْن لمتابعة هذه الأهداف الإستراتيجية. تقدم هذه الورقة البحثية في مفهوم الدبلوماسية «السيبرانية» (Cyber Diplomacy)، من خلال تحليل تطورها وتحديد أهدافها وأبعادها كمنظومة أساسية تدير العلاقات في المجتمع الدولي. وتسلط الضوء على نموذج الدبلوماسية «السيبرانية الإسرائيلية»، بحيث يتناول أهم أهدافها، ومدى تطورها وتقدمها على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم الإشارة لحجم النفع الذي حققه هذا النوع من الدبلوماسية «لإسرائيل» على المستوى الأمني، والاقتصادي، والسياسي أيضاً.

تفترض هذه الورقة بأن الدبلوماسية «السيبرانية» هي ممارسة دولية تُستخدم فيها الأدوات والعقليات الدبلوماسية من أجل تقديم حلول لقضايا ناشئة من الفضاء «السيبراني»، ومن أجل بناء مجتمع «سيبراني» دولي منظم تحكمه هيئات عليا ضابطة، بحيث تربط هذه الدبلوماسية بين المصالح الوطنية للدول والديناميكيات التي تحكم المجتمع العالمي. وأن الدبلوماسية «السيبرانية الإسرائيلية» هي من أهم أدوات فرض قوة وسيطرة «إسرائيل» إقليمياً وعالمياً، لتحقيق أهداف أجنداتها وسياساتها الخارجية.

الهوامش

1 Amel Attatfaa and others, **Cyber Diplomacy: A Systematic Literature Review**, 24th International Conference on Knowledge-Based and Intelligent Information & Engineering System, 2020, P.61. https://bit.ly/3yBFSt8.

2 **Belfer Center for Science and International Affairs**, National Cyber Power Index 2020: Methodology and Analytical Considerations, Sep 2020, P.31-40. https://bit.ly/2XpUWwt.

3 Ottis Rain, Analysis of the 2007 Cyber Attacks Against Estonia from the Information Warfare Perspective**, Cooperative Cyber Defense Centre of Excellence**, Tallinn, 2008. https://bit.ly/3xGjVYK.

4 Pahlavi Pierre, **Cyber Diplomacy: A New Strategy of Influence**, McGill University, Apr 2003. https://bit.ly/3jPY9g6.

5 Jan Melissen, Brian Hocking, Diplomacy in the Digital Age, **Clingendael**, July 2015. https://bit.ly/3iKMsZ3.

6 Shaun Riordan, **Cyber diplomacy: managing security and governance online**, (Wiley: 2019).

7 Barrinha Andre, Renard Thomas**, Power and Diplomacy in the Post-Liberal Cyberspace**, International Affairs, Volume 96, Issue 3, May 2020, P. 749-766.

8 عادل عبد الصادق، الدبلوماسية الإلكترونية والمدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 https://bit.ly/3AzpKcf.

9 **فاطمة خليل**، الدبلوماسية الإلكترونية الرسمية، **صحيفة الوطن**، 29 نيسان (أبريل) 2018. https://bit.ly/3iEyEPF

10 Attatfaa. (رقم الصفحة)

11 Manor Ilan, What is Digital Diplomacy, Exploring Digital Diplomacy. https://bit.ly/3iDVEOE.

12 Attatfaa.

13 Segal Adam, The Top Five Cyber Policy Developments of 2015: United States-China Cyber Agreement, **Council on Foreign Relations**, Jan 4, 2016. https://on.cfr.org/3lVlvnf.

14 Alexander Kristian, Israeli-Gulf Cyber Cooperation. **Modern Diplomacy**. December 23, 2020. https://bit.ly/3jU08jM.

15 Barrinha Andre & Renard Thomas, The Emergence of Cyber Diplomacy in an Increasingly Post-Liberal Cyberspace, **Council on Foreign Relations**, Jan 10, 2020. https://on.cfr.org/3xzK4Za.

16 تأسست عام 2017، بهدف تعزيز السلوك المسؤول للدولة في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (سابقًا: كانت تهتم بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي). وهي مجموعة عمل مفوضة من الأمم المتحدة في مجال أمن المعلومات. https://bit.ly/3ACH00k.

17 تأسست عام 2018، لمتابعة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، تم تأسيسها بالتوازي مع فريق الخبراء الحكوميين GGE، بمشاركة جميع الدول المهتمة. https://bit.ly/3lXdGxe .

18 Amel Attatfa, **Cyber Diplomacy: A Systematic Literature Review**, 24th International Conference on Knowledge-Based and Intelligent Information &Engineering System, 2020, P.66. https://bit.ly/3yGzqRL

19 تأسست في 10 أذار (مارس) 2016، من أجل إصدار تدابير بناء الثقة الخاصة بأعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتقليل مخاطر النزاع الناجم عن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.. https://bit.ly/3fWJoMyM

20 **European Commission**, Shaping Europe's digital future: The EU Cybersecurity Act, 26 March 2021. https://bit.ly/2XI8F7E.

21 إسكوا، الأمم المتحدة، نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء في الأسكوا، 2007. https://bit.ly/3lUlLmz .

22 Daniel Benoliel, **Towards A Cybersecurity Policy Model: Israel National Cyber Bureau case Study**, North Carolina Journal of Law &Technology, Volume 16, Issue 3, March 2015.

23 Lior Tabansky, Cyber defense Policy of Israel: Evolving Threats and Responses, Chair de Cyber defense et Cyber security, (2013). https://bit.ly/3ACLLql.

24 **Prime Minister's Office**, Israel National Cyber Directorate. https://bit.ly/3lWcXwl

25 **Kaspersky lab,** Kaspersky security bulletin 2015, https://bit.ly/3lXRG5G . (رقم الصفحة)

26 **Kaspersky lab,** Kaspersky Security Bulletin 2020: Statistics. https://bit.ly/3ABfRe9. (رقم الصفحة)

27 **Gov.il**, Israel National Cyber Directorate, Zero Successful Cyber Attacks on Critical National Infrastructures, 29 Jan 2020. https://bit.ly/3fYS8ga.

28 **Israel Ministry of Foreign Affairs,** National Cyber Bureau work plan presented, 07 Jun 2012. https://bit.ly/3jHeT9m .

29 **Tel Aviv,** Cyber tech Conference – The Event for The Cyber Industry, 28-30 January, 2019. https://bit.ly/3jLeX89.

30 Haworth Jessica, Israel and India sign cybersecurity agreement to protect against Covid-19 cyber-attacks, **The Daily Swig**, 23 July 2020. https://bit.ly/3lXpj7q.

31 **Cisomag,** Israel And Greece Sign an Agreement on Cybersecurity Info-Sharing, 17 June 2020. https://bit.ly/3fZfy55.

32 Abott Rich, U.S. And Israel Sign Agreement To Increase Operative Cyber Defense Cooperation, **Defense Daily**, 29 June 2016. https://bit.ly/3lW8NER.

33 يعتمد **مؤشر النوايا السيبرانية** على تصنيفات 32 مؤشرًا تم تجميعها تحت الأهداف الوطنية السبعة: (1) المراقبة ، (2) الدفاع ، (3) السيطرة ، (4) الاستخبارات ، (5) التجارة ، (6) الجريمة (7) القواعد. هذه ، جنبًا إلى جنب مع نقاط عوامل النية في Cyber Strategies ، بالإضافة إلى نقاط الهجمات المنسوبة تشكل النتيجة الإجمالية للهدف.

34 National Cyber Power Index 2020, P.30.

35 **OECD data**, Gross domestic spending on R&D, 2019. https://bit.ly/3lYOnuK.

36 Ibid.

37 **Gov.il**, The Israeli cyber industry continues to grow: record fundraising in 2020, Israel National Cyber Directorate, 2020. https://bit.ly/3jQMuxN.

38 Ibid.

39 **Ministry of Foreign Affairs**, Cyber Tech Conference 2020, 28 Jan. 2020. https://bit.ly/3jUufY2.

40 **I24 News English**, FULL: Netanyahu Speech at 2019 Tel Aviv Cyber Tech Conference, 30 Jan, 2019. https://bit.ly/2VMQVkI

41 Rahul Tripathi, Israel spends big on digital security, PM Benjamin Netanyahu says 'cyber diplomacy' is the future, **The Indian Express,** January 30, 2019. https://bit.ly/2UeEz4p.

42 **I24 News English**, FULL: Netanyahu Speech at 2019 Tel Aviv Cyber tech Conference, 30 Jan. 2019. https://bit.ly/3CUeZ6v.

43 Ibid.

44 Helmhold Juliane, Report: Israel sold $250m. of sophisticated spy systems to Saudi Arabia, **The Jerusalem Post**, 28 October. 2018. https://bit.ly/3m0VPfK.

45 **Haaretz,** UAE, Israeli Cyber Chiefs Discuss Joining Forces to Combat Common Threats, 23 Sep. 2020. https://bit.ly/3CKkunT.

46 Jessica Haworth, Israel and India sign cybersecurity agreement to protect against Covid-19 cyber-attacks, **The Daily Swing**, 22 Jul. 2020. https://bit.ly/2VSw9Az.

47 محمد حسن وتد، تعرف على تفاصيل صفقة شراء السعودية برنامج تجسس إسرائيلياً، الجزيرة، 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018.(الرابط).

48 **موقع عرب 48**، إسرائيل تشجع وتتوسط بيع برامج تجسس NSO لدول خليجية، 23 آب (أغسطس)، 2020.(الرابط).

49 AFP, UAE announces $10 billion fund for investments in Israel, **The Times of Israel**, 12 March. 2021. https://bit.ly/3sbDjvs.

50 **Gov.il**, Israel National Cyber Directorate, Israeli Cyber Industry Report - Main Findings (2013 - 2018), 14 Jul, 2019. https://bit.ly/3jXOGDM.

51 Ibid.

52 **Gov.il**, The Israeli cyber industry continues to grow: record fundraising in 2020, Israel National Cyber Directorate, 2020. https://bit.ly/2XkAxsp.

53 وفا، نص مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002، 10 آذار (مارس) 2016. https://bit.ly/3CD7ujY

54 **Cyber tech Global**, In-Person In Dubai, Full Digital Backup for the Conference, April 5-7, 2021. https://bit.ly/2UeJBxP.

55 الجزيرة، بنود مبادرة السلام العربية، 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2004. https://bit.ly/3yNDe3M

الدعاية الرقمية الإسرائيلية للفلسطينيين والعرب

«تحليل محتوى»

زياد حسيبا*

وفرت التطورات الرقمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أدوات فاعلة لإسرائيل تستغلها في محاولات بناء روايتها ونشرها في العالم العربي، مخترقة بذلك حواجز الدبلوماسية التقليدية التي كانت تواجه حتى وقت قريب جداراً حديدياً عربياً. في المقابل، هناك جهد كبير من شباب فلسطيني مضاد أو في الاتجاه المعاكس، ويحقق نجاحات بالغة الأهمية قد تفوق رغم تطوعيتها واعتمادها على جهد فردي، لكن هذا المقال يختص في تحليل محتوى الدعاية الإسرائيلية الموجهة للفلسطينيين والعرب ضمن منصاتها المخصصة لذلك، التي ترعاها جهات عسكرية وحكومية.

أولاً: الدبلوماسية الإسرائيلية العامة

تعتبر إسرائيل واحدة من دول الصف الأول في مجال الدبلوماسية الرقمية، إذ أدركت تل أبيب مبكراً أهمية مواقع التواصل، وأخذت بالاهتمام بهذا الحقل، ما جعل إسرائيل في المراكز المتقدمة في الدبلوماسية الرقمية، وقامت إسرائيل في آذار/ مارس 2016 باستضافة أول مؤتمر دولي للدبلوماسية الرقمية بمشاركة العديد من الدول الرائدة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وكندا، والدنمارك، وبمشاركة العديد من الباحثين المختصين، ما يدل على الاهتمام المبكر من قبل الحكومة الإسرائيلية بهذا الملف[1].

وكما أشار موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة العربية،فقد «ناقش المؤتمر موضوع «التكنولوجيا في خدمة الدبلوماسية» وقضايا مثل استخدام الشبكات الاجتماعية من قبل وزارات الخارجية لتحقيق أهداف سياسية، والانخراط في حوار مع الجمهور عبر المواقع الإلكترونية، وإتاحة الخدمات القنصلية للمواطنين في حالات الطوارئ وتسويق الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تطرح على بساط البحث للمرة الأولى إمكانية إنشاء شبكة رقمية دولية لوزارات الشؤون الخارجية»[2].

*منتسب لبرنامج الزمالة البحثية-مركز الأبحاث

وتمارس إسرائيل الدبلوماسية الرقمية عبر توظيف مئات الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من 50 لغة، بما فيها العربية، والإنجليزية، والفنلندية، والإندونيسية، والإسبانية، والفارسية وغيرها، ما يدل على أن الجهود المبذولة في هذا المجال هائلة، وأن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي باتت مهمة للغاية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وفيما يخص الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه الناطقين باللغة العربية، كانت فكرة تواصل إسرائيل مع الشعوب العربية غير واقعية، فحتى بعد التوقيع على اتفاقيتي السلام: كامب ديفيد مع مصر في عام 1978 ووادي عربة مع الأردن في عام 1994، إلا أن السلام اقتصر على المستوى الرسمي والدبلوماسي فقط، ولكن، ومع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، باتت الفرصة سانحة لإسرائيل لكي تتواصل مع الشعوب العربية، فمنصات التواصل كفيسبوك وتويتر وغيرهما وفرت منصة خصبة لاستهداف الجمهور العربي ومحاولة التأثير عليه وإرسال الرسائل الإسرائيلية إليه.

وفي هذا، تقول المسؤولة في الخارجية الإسرائيلية «ليندا مينوهين» المنحدرة من أصول عراقية في تصريحاتها لواشنطن بوست إنها لم تتخيل بعد أربعين عاماً من تركها للعراق، أنها ستقود الجهود الدبلوماسية العامة الإسرائيلية الموجهة للعرب، فهي أصبحت سفيرة من نوع آخر تعمل في المجال الرقمي. وتحدثت مينوهين عن التفاعل اليومي الذي يتم مع العرب عبر صفحات التواصل الاجتماعي، وعن ربط العرب بخبراء ومعلمين وأطباء إسرائيليين، وعن قيام الصفحات بتقديم معلومات عن إسرائيل والديانة اليهودية واليهود، وعن أنها تهدف إلى إظهار القيم المشتركة التي يتشاركها اليهود والعرب كما قالت مينوهين[3].

وتدل تصريحات مينوهين على حجم الجهود الهائلة المبذولة في مجال الدبلوماسية الرقمية تجاه العرب، فالتفاعل اليومي على الصفحات الإسرائيلية على مواقع التواصل الاجتماعي يعتبر كبيراً، وإن كان تفاعلاً سلبياً، وفي هذا، يقول الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة العربية حسن كعبية، إن العاملين في قسم الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية يواجهون تحدياً في أنهم أمام أشخاص ترعرعوا على كراهية إسرائيل، على حد وصفه، وأن الكثير من التعليقات هي عبارة عن شتائم، ولكن تواجههم الصفحات الإسرائيلية بطرق دبلوماسية بالرد على التعليقات وعدم الحظر أو

إخفاء التعليقات حسب قوله. ويضيف أن الهدف هو عرض صورة إسرائيل «الحقيقية»، مشيراً إلى أنه عندما حوكم رئيس إسرائيلي بتهمة الاغتصاب وألقي القبض عليه وسجن، وعندما حوكم رئيس وزراء آخر بتهمة الرشوة وتم سجنه، فإن الصفحات الإسرائيلية قامت بالنشر عن هذه القضايا، ما أدى إلى تفاعل إيجابي، حسب قوله، من قبل الجمهور العربي الذي أبدى إعجابه بالديمقراطية الإسرائيلية[4]. لكن المتابع للتفاعل العربي على المواقع الإسرائيلية يرى حجم الرفض الهائل للمحتوى الإسرائيلي والشتائم تجاه الإسرائيليين.

ووفرت هذه المنصات وسيلة سهلة لمن يرغب من العرب بالتواصل مع الإسرائيليين، فخانة الرسائل تبقى مفتوحة وسرية، بحيث لا يتم معرفة من قام بالتواصل مع الإسرائيليين، وهذا أمر يعتبر في غاية الخطورة على البلدان العربية، خاصة من الناحية الأمنية، والتفاعل على خانة التعليقات لا يعتبر دائماً معياراً واضحاً، فالتفاعل، وإن كان سلبياً، يؤدي إلى انتشار المحتوى، ما يعني وصوله إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور.

ويلاحظ في المحتوى الإسرائيلي أنه مبني بطريقة تراعي العقلية العربية الرافضة للوجود الإسرائيلي وتحاول اختراقها، فيبتعد المحتوى الرقمي الإسرائيلي عن القضايا الخلافية والجدلية مع الجمهور العربي، كأحقية إسرائيل في الوجود، كما يتسم هذا المحتوى بالمرونة العالية وسرعة الاستجابة للحدث، وهذا يظهر في أي عدوان على القطاع مثلاً، حيث يسلط المحتوى الرقمي الإسرائيلي الضوء على القدرات العسكرية الإسرائيلية بمواجهة «الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين».

ويمكن تقسيم الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه الناطقين باللغة العربية إلى مساحتين: الأولى موجهة للفلسطينيين، والثانية تستهدف الجمهور العربي الواسع.

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين

لعل النموذج الأبرز في هذه المساحة هو «المنسق»، فصفحة المنسق تقدم محتوى يروج للإدارة المدنية كبديل للسلطة الفلسطينية، إذ يقوم المنسق بتوفير «خدمات» للمواطنين الفلسطينيين، وتسلط الصفحة الضوء على هذه الخدمات ودورها في تحسين حياة الفلسطينيين، بالإضافة إلى إبراز «الجهد»

الإسرائيلي في توفير البنية التحتية بما يخدم المواطنين الفلسطينيين. في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، بلغ عدد الإعجابات بصفحة المنسق حوالي 721 ألف إعجاب، وهو رقم كبير، خاصة أنه يأتي بعد انتشار حملة «يا عندي يا عند المنسق»، التي دعت إلى مقاطعة صفحة المنسق. والأخطر هو التفاعل الإيجابي للجمهور على الصفحة، ففي دراسة بحثية أجريت في جامعة بيرزيت بعنوان «تأثير صفحات فيسبوك الإسرائيلية الناطقة بالعربية على الجمهور الفلسطيني- صفحة «المنسق» كحالة دراسية»، من نتائجها حصول صفحة المنسق الإسرائيلية على 76 % تعليقات إيجابية و24 % سلبية»[5].

لم تنكفئ إسرائيل عن محاولة إيجاد وخلق قيادة بديلة للشعب الفلسطيني، والمنسق هو تجسيد لهذه الفكرة في الوقت الحالي، فعبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، يقوم بإدارة شؤون العديد من الفلسطينيين. وعند الدخول إلى الموقع الرسمي للمنسق، الذي يسمى وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، يتحدث المنسق عن دوره بقضايا كالبنية التحتية والأديان والمجال الاقتصادي والصحي والزراعي والطاقة والقانون والقضاء وغيرها، في رسالة واضحة عن الدور البديل للسلطة الفلسطينية، حيث «أعرب مراقبون فلسطينيون عن اعتقادهم بأن إسرائيل تسعى من خلال توسيع مجال عمل مكاتب الإدارة المدنية في الأراضي الفلسطينية، إلى سحب البساط من تحت أقدام السلطة الفلسطينية، وتعبئة أي فراغ قد يحدث في حال «حلّها»، أو سقوطها»[6]. وتركز صفحات المنسق على مواقع التواصل الاجتماعي، على الجيش الإسرائيلي وتعمل على إبراز دوره في كل شيء، حتى في القضايا التي تتعلق في الحياة المدنية بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين، إذ يقوم المنسق الإسرائيلي دائماً بالتعريف عن نفسه برتبته العسكرية، وفي السواد الأعظم من المحتوى المنشور حول المنسق، يلاحَظ ارتداؤه الدائم للبزة العسكرية.

ويظهر في كافة الأنشطة التي تنشرها صفحة المنسق الجيش الإسرائيلي، فتبرز الصفحة إدارة ضباط الجيش الإسرائيلي لمشاريع البنية التحتية والإشراف عليها، وقيام الجيش بتنظيم دخول العمال إلى إسرائيل، وإظهار «العلاقة المتينة وعلاقة الصداقة» بين العمال والجيش الإسرائيلي، وإشراف الجيش على مشاريع الزراعة وغيرها من المظاهر. وهنا تكمن أهمية هذا المحتوى بترسيخ صورة تغلغل الجيش الإسرائيلي في كافة مناحي الحياة في

الضفة الغربية، وفي إدارة شؤون حياة الفلسطينيين، وهذا أمر له أبعاد مهمة في تطبيع وجود الاحتلال والجيش الإسرائيلي في كافة مجالات الحياة، بما فيها المجالات المدنية في عقول المتابع الفلسطيني تحديداً.

وتمارس صفحات المنسق الترهيب والترغيب، فمن مظاهر الترغيب التي يستعملها حملات إزالة المنع الأمني التي تستهدف الفلسطينيين «أصحاب السوابق الأمنية»، فضابط الجيش الإسرائيلي يوفر لهذه الفئة من الشعب الفلسطيني فرصة للقاء به باستمرار للحديث والنقاش ومن ثم النظر في إمكانية إزالة المنع الأمني حتى يتمكنوا من العمل في إسرائيل، والرسالة الأولى من وراء هذا الفعل تكمن في كسر الجمود بين هذه الفئة والجيش الإسرائيلي، إذ يذهب الفلسطيني للجلوس والحديث مع ضباط الاحتلال في العديد من القضايا، وقد تذهب إلى أبعد وأخطر من ذلك بتجنيد العملاء لإسرائيل. أما الرسالة الثانية، فتقوم على إظهار إسرائيل حسن نواياها للعالم وللجمهور الفلسطيني والعربي تحديداً، خاصة أن إظهار النوايا يأتي عن طريق القوة المحتلة وهي الجيش الإسرائيلي، أما الرسالة الثالثة، فهي دعوة للمتابعين للتخلي عن العمل المقاوم للاحتلال، والانشغال بالعمل وجمع الأموال.

يقوم المنسق دائماً بالربط بين الأمن والأمان والازدهار والانتعاش الاقتصادي، وما إن يقع حدث أمني معين، حتى تبدأ التهديدات وإعادة التذكير بالربط، يقوم المنسق باستعمال هذه الورقة، لخلق رأي عام فلسطيني داخلي مضاد لأي فعل مضاد للقوة الاحتلالية، فتذكير أكثر من 200 ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل، وفق ما ترى إسرائيل، بأن مصدر رزقهم وعملهم مهدد بسبب أي حدث أمني، كفيل بجعل الرأي العام لهؤلاء العمال وعائلاتهم مضاداً لأعمال المقاومة دون وعي منهم حول ما يدور على أرض الواقع وما تعرضوا له من تأثير عبر هذه المنصات.

وتقوم صفحة المنسق على العديد من الأهداف، أهمها ما تم شرحه بمحاولة استبدال السلطة الفلسطينية أو الجهوزية في حال حدوث فجوة أو انهيار للسلطة الفلسطينية بسبب السياسات الإسرائيلية المؤدية لذلك. وتعمل الصفحة على تلميع صورة الاحتلال الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي للجمهور العربي والفلسطيني تحديدا، بل وتذهب أبعد من ذلك في محاولة إضفاء شرعية في عقول المتابعين على حضور الجيش الإسرائيلي في كافة أنحاء

الحياة المدنية للفلسطينيين، وهو ما يترتب عليه العديد من الأمور في غاية الخطورة، وفي المحتوى الذي تقدمه نوع من إعادة ترتيب الأجندة في عقول المتابعين وتغيير للصورة النمطية، بجعل الحياة الاقتصادية والعمل والازدهار، على حد قول المنسق، ذات أهمية عالية، والتحريض على المقاومة ووصفها بالإرهاب والتخريب وربطها بأنها عائق أمام عملية التقدم والتنمية في الأراضي الفلسطينية، وغيرها من الأمور والقضايا التي يركز عليها المنسق من خلال صفحته التي يحاول إعادة ترتيب الشارع الفلسطيني فيها.

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه الشعوب العربية

تحمل الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية للدول التي تعاديها محتوى خاصّاً بها، والمقصود هنا بالدول المعادية إما الدول المعادية بالشقين الرسمي والشعبي، كإيران على سبيل المثال، أو الدول المعادية لإسرائيل على المستوى الشعبي فقط كمصر. يتحدث رئيس القسم الرقمي في وزارة الخارجية الإسرائيلية «يفتاح كوريل» عن أن إسرائيل من الدول الرائدة في مجال الدبلوماسية الرقمية ومن أوائل الدول التي افتتحت قنوات رقمية ومن أفضلها عالميا، ويتحدث عن التواجد الإسرائيلي على خمس منصات رئيسية وهي فيسبوك وإنستغرام وتويتر وتلغرام ويوتيوب، بالإضافة إلى إدارة بعض الحسابات الأخرى والتوسع نحو تطبيقات كتيك توك ولينكد إن. ويشير مدير المكتب العربي في قسم الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية الإسرائيلية «يوناتان جونين» إلى أن بلاده تركز على النشر عن التعايش داخل إسرائيل وابتكاراتها وإسهاماتها في العالم، مشيراً إلى "آلاف" طلبات اللجوء التي تصل يوميّاً من العالم العربي عبر صناديق الرسائل لصفحاتهم على مواقع التواصل[7].

للتصريحات الإسرائيلية دلالة على القدرة على اختراق العالم العربي والتوغل فيه، وتكمن الخطورة فيما يدور خلف الكواليس في الرسائل المتبادلة غير الظاهرة للعلن، وحتى وإن كان التفاعل في خانة التعليقات سلبياً.

أما أهم الرسائل التي تحاول إسرائيل إرسالها إلى الشعوب العربية من خلال منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، فهي:

- **البحث عن القيم المشتركة**

يلحظ المتابع لصفحات التواصل الإسرائيلية قيام هذه الصفحات بالتركيز على القضايا المشتركة بين العرب والإسرائيليين. يتكون المجتمع الإسرائيلي

اليهودي من عدة مكونات عرقية، من أهمها اليهود من أصول عربية، وتقوم الأجهزة الإسرائيلية بالتركيز على هؤلاء اليهود من أصول عربية، وتستعرض عاداتهم وتقاليدهم القريبة من العرب، بالإضافة إلى ذلك، تستغل فلسطيني الداخل والوجود العربي لإظهار المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مثالي وأن «ما يدور في الخارج من حديث عن العنصرية والاحتلال وغيرها من القضايا المعروفة عن إسرائيل ليست صحيحة»، وبالعودة إلى اليهود من أصول عربية، تلعب الصفحات الإسرائيلية على وتر حنينهم إلى أوطانهم الأم والحديث عن ذكرياتهم في بغداد والقاهرة والإسكندرية كمحاولة للربط بين الإسرائيلي في إسرائيل والعربي في البلاد العربية. ومثالا على ذلك، ما نشرته صفحة الفيسبوك «إسرائيل تتكلم بالعربية» بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 2020 عن المغنية الإسرائيلية «تمار شوقي»، وفي هذا الفيديو، تتحدث تمار عن أنها مواليد إسرائيل وسكان يافا، وعن أصولها اللبنانية، وتشير إلى أنها تنحدر من عائلة فنية لبنانية الأصول، وعن شوقها لبيروت بسبب حديث والدها المتكرر عن بيروت وجمالها وشوقه لبيروت، وعن رغبتها الملحة بالغناء في بيروت، وفي ختام الفيديو الذي يمتد لأكثر من ثماني دقائق، تتحدث عن أمنيتها للتعرف على الجمهور اللبناني عن قرب والغناء له حتى يرى «كيف أننا متشابهون».

تنشر هذه القنوات حلقات للحديث عن التشابه بين اللغتين العربية والعبرية، كالفيديو الذي نشرته صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية» بتاريخ 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 لفتاتين تتحدثان وتناقشان المصطلحات المتشابهة بين اللغتين العربية والعبرية، وفي بداية الفيديو، تقول إحداهما إن «العربية والعبرية لغتان شقيقتان»، ومن ثم يبدأوا بسرد المصطلحات العبرية المشتقة من اللغة العربية كنوع من إظهار التشابه بين الثقافتين.

تكمن أهمية هذه الرسائل في خلق نوع من الود بين العرب وإسرائيل، فمتابعة هذا النوع من المحتوى يخلق شيئاً من الألفة لدى المشاهد والمتابع مع المحتوى، وهنا يكمن الذكاء في إرسال هذه الرسالة، فهي بعيدة عن النقاشات والجدالات التي من الممكن أن تجعل عقل المتابع يتوقف عن التفكير ويتخذ حالة دفاعية، كون إسرائيل احتلالاً للأراضي العربية، وينظر للأمور بطريقة ودية.

- **استعمال الخطاب الديني**

يلاحظ في الصفحات الإسرائيلية لجوؤها المتكرر للاستشهاد بالقرآن والأحاديث النبوية في خطابها للعالم العربي، ما يجعل الرسائل أكثر مقبولية لدى المستمعين، وقد تكررت هذه الظاهرة في العديد من المناسبات، وتنشط في استعمالها بشكل مكثف صفحات الناطق باسم جيش الاحتلال «أفيخاي أدرعي»، فهو يهودي سوري الأصل، ويتقن اللغة العربية ويحفظ العديد من آيات القرآن ويستعملها في العديد من المناسبات، فلا نكاد نراه يترك مناسبة إسلامية إلا ويظهر بفيديوهاته لتهنئة المسلمين بأعيادهم، بل إنه يتابع كافة الشعائر الإسلامية كقيامه بشكر الله لأن فريضة الحج لم تتوقف وتمت بسلام في هذا العام في منشور على صفحته على الفيسبوك نشره في 29 تموز/ يوليو 2020، وقيامه بنشر فيديو بتاريخ 24 تموز/ يوليو 2017 يحمل الأحاديث وآيات من القران الكريم بعد عملية حلميش، فذكر حديث الرسول (لا تقتلوا صبيا ولا امرأة ولا شيخا كبيرا)، ومن ثم تبدأ تلاوة آيات من القرآن الكريم تتحدث عن جزاء القاتل في القرآن الكريم. هذه بعض الأمثلة على استخدام الخطاب الديني الإسلامي في مخاطبة العالم العربي، وهي ظاهرة متكررة لدى أفيخاي أدرعي والصفحات الإسرائيلية الناطقة بالعربية.

- **الاندماج**

إحدى الدعايات المهمة التي تحاول الصفحات الإسرائيلية التركيز عليها هي دعاية الاندماج، والمقصود بملف الاندماج هنا أصحاب البلاد من الفلسطينيين الأصلانيين، واندماجهم وعلاقتهم مع اليهود في إسرائيل. تحاول إسرائيل من خلال صفحاتها على مواقع التواصل ضرب فكرة الاحتلال والصراع من خلال إظهار العلاقات بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل على أنها ودية، بل وتمتد هذه الأداة إلى ما أبعد من ذلك عبر تركيز أدوات الاحتلال الرقمية على جنود عرب في جيش الاحتلال وفي الأجهزة الأمنية الخاصة به، ما يعطي شرعية أكبر للاحتلال في نظر المتابع، ومثال ذلك ما نشرته صفحة إسرائيل تتكلم بالعربية بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 حول اللواء جمال حكروش، وهو يعرف نفسه على أنه مواطن مسلم إسرائيلي، ويتحدث عن طبيعة عمله في الشرطة وعن أنه كيف كان كمسلم مديراً في عمله على اليهود، كمحاولة للاستدلال على عدم وجود فصل عنصري في إسرائيل. أما الشخص الآخر الذي تركز عليه وسائل الإعلام الإسرائيلية بلغاتها المختلفة،

فهو يوسف حداد. ويعرف يوسف حداد نفسه على إسرائيلي من سكان الناصرة. ويركز في خطابه على أنه عربي خدم في جيش الاحتلال ولم يشعر بأي فرق أو عنصرية بسبب أنه عربي في الجيش الإسرائيلي. ومن ثم يتحدث عن إصابته في حرب لبنان 2006 وكيف أن الجيش الإسرائيلي لم يتخلَّ عنه بعد إصابته. ويعدد مناقب الجيش الإسرائيلي. ومن ثم ينتقل للحديث عن الحياة المشتركة للعرب واليهود في إسرائيل وعن جمال الحياة في إسرائيل.

- **التقدم العلمي**

تقوم الصفحات الإسرائيلية بالتركيز على قضية التقدم العلمي لإسرائيل. وتحاول إظهارها بصورة الدولة المتقدمة تكنولوجياً. وتركز في حديثها على العلم والعلماء الإسرائيليين وعن تقدم الجامعات الإسرائيلية في التصنيف العالمي. وأحيانا تذهب أبعد من ذلك في الحديث عن الرسائل العلمية بطريقة ربط غريبة. مثال ذلك ما نشرته صفحة "إسرائيل بالعربية" على تويتر وإسرائيل في مصر على الفيسبوك حول العالم اليهودي ريموند شينازي. وهو يهودي ذو أصول مصرية. اضطرت أسرته للرحيل في عهد جمال عبد الناصر. بحسب ادعاء الصفحة. وأنه رغم ذلك لم ينسَ الشعب المصري. وحينما اخترع لقاح فيروس (C). قام ببيع العلاج لمصر بسعر أرخص من الولايات المتحدة الأميركية التي يعمل بها. وتركز الصفحات الإسرائيلية على استعراض التكنولوجيا الزراعية والعسكرية والطبية والتقنية. وعلى إظهار وإبراز أي اختراع إسرائيلي.

وفي أمثلة أخرى. خصص المحتوى الرقمي الإسرائيلي محتوىً خاصاً يستهدف الشارع السوداني من خلال الرسائل التي كانت ترسل للسودان كقضية التضامن الإسرائيلي مع الشعب السوداني عقب الفيضانات التي حصلت في صيف عام 2020 وقيامهم بتاريخ بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 2020 من خلال صفحة إسرائيل تتلكم بالعربية باستعمال بعض العبارات الإسلامية كعبارة لا حول ولا قوة إلا بالله. ومنذ الإعلان عن نية التطبيع مع الخرطوم. كان أول الاهتمامات يصب حول قضية تصدير إسرائيل للتكنولوجيا الخاصة بها للسودان وتسخيرها في خدمة السودان وأهل السودان وخاصة في المجال الزراعي. دون الإعلان عن النوايا الإسرائيلية الحقيقية في استغلال موارد السودان. بحيث ذكرت صفحة إسرائيل تتكلم بالعربية بتاريخ 23 تشرين

الأول/ أكتوبر 2020: «اتفقت إسرائيل والسودان على البدء بعلاقات تجارية واقتصادية مع التركيز أولا على الزراعة. كما اتفق الطرفان على أن تلتقي وفود من كلا البلدين لمناقشة اتفاقات تعاون في هذه المجالات إضافة إلى تكنولوجيا الزراعة، والطيران، وقضايا الهجرة، ومجالات أخرى تخدم مصلحة الشعبين».

- **الملف الإيراني**

هناك تركيز واضح من الصفحات الإسرائيلية على الملف الإيراني، إذ تقوم الصفحات الإسرائيلية الناطقة بالعربية بالتركيز على العداء المشترك مع إيران، خاصة عند مخاطبة شعوب الخليج، بحيث تظهر أن إسرائيل ليست هي العدو الحقيقي للعرب، بل إيران هي من تعادي العرب وإسرائيل، وأن الأخيرة على أرض الواقع هي صديق للعرب. ويلاحظ تركيز الصفحات الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات السلام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين على أن لعبة إيران في المنطقة قد فضحت وأن النفوذ الإيراني سيضعف ويتقلص بسبب توقيع هذه الاتفاقيات.

- **الجيش الإسرائيلي**

يلاحظ إبراز الجيش الإسرائيلي في المحتوى الرقمي بشكل ملحوظ، فتارة تحاول هذه الصفحات إظهار الجانب الإنساني لهذا الجيش، كالتركيز على النشر بأن الجيش الإسرائيلي قام بمساعدة اللاجئين السوريين في إسرائيل، وعن بعض المهمات الإنسانية التي يقوم بها لمساعدة الفلسطينيين.

وتلجأ الصفحات الإسرائيلية في بعض الأحيان للحديث عن قدرات الجيش الهائلة كنوع من التهديد المبطن، ويتقن هذا الدور جيدا «أفيخاي أدرعي» في الحديث عن القدرات والاكتشافات التي حققها الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى قيام هذه الصفحات باتخاذ وضعية دفاعية والتهديد والوعيد عند حدوث أي حدث أمني أو مناوشات أو تهديدات، والتصعيدات التي تحدث بقطاع غزة أو على الجبهة الشمالية مع لبنان حزب الله خير مثال.

- **التفاعل مع الأحداث الإقليمية**

تقوم الصفحات الإسرائيلية على مواقع التواصل الاجتماعي بالتفاعل مع الأحداث اليومية التي تدور في الوطن العربي، والتي تحمل أهمية بالنسبة

للعرب، وتقوم هذه الصفحات بالنشر والتفاعل مع الأحداث، سواء كانت مفرحة أو حزينة، وتحاول دائما ربط هذه الأحداث بإسرائيل، فبعد انفجار بيروت الذي حدث في بداية شهر آب/ أغسطس من العام الماضي، قامت الصفحات الإسرائيلية الناطقة بالعربية بتكثيف النشر حول ما حدث ببيروت وعن التضامن الإسرائيلي مع بيروت وأهل بيروت، وفي نفس السياق، قامت الصفحات الإسرائيلية بالتفاعل بشكل مكثف بعد فيضانات السودان للتعبير عن أسفها وحزنها على ما حصل بالسودان، وتعزي الشعب الكويتي بوفاة الشيخ صباح الأحمد الجابر. ويمتد التفاعل إلى أبعد من ذلك، فنجد الصفحات الإسرائيلية تعزي في وفاة الفنان المصري محمود ياسين، وتتحدث عن شغف عشاق السينما الإسرائيليين بأفلامه، وما نشرته صفحة أفيخاي أدرعي في يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، وهو فيديو لجنود إسرائيليين يغنون إحدى أغاني الفنان عمرو دياب، ويقوم الناطق باسم جيش الاحتلال بتهنئة الفنان المصري عمرو دياب، واصفاً إياه بالهضبة في عيد ميلاده، ويتمنى له عيد ميلاد سعيداً منه ومن جميع محبي عمرو دياب في إسرائيل.

انعكاسات الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

أحد الآثار الخطيرة المترتبة على الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية هي الأثر الأمني، فالصفحات الإسرائيلية باتت منصة للتجنيد السهل للشباب العربي، إذ تحدث العديد من المسؤولين الإسرائيليين عن آلاف الرسائل التي تصلهم يومياً من الشباب العربي، ما يعني وجود حلقة وصل وتواصل سهلة بين الأجهزة الإسرائيلية المختلفة والشباب العربي، ما يعني اختراقاً أمنياً للمنطقة العربية. وحتى لو كانت هذه المزاعم نوعاً من المبالغة، فإنّها جزء من حرب نفسية لإظهار الشارع العربي شارعاً مخترقاً، وهشاً، وبعيداً عن الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، فيركز المنسق على خلق قنوات تواصل عديدة، عن طريق صفحة الفيسبوك وتوفير أرقام للتواصل عبر تطبيق الواتس آب، والحملات التي يدعو لها لإزالة المنع الأمني التي يقوم بها الشباب الفلسطيني بمقابلة ضباط جيش الاحتلال دون معرفة ما دار بينهم من حديث وما النوايا، ويلاحظ من خلال التعليقات أن العديد من المتابعين يقومون بتقديم شكاواهم واحتياجاتهم للمنسق بشكل علني ومباشر.

وينتهك تطبيق المنسق معايير الخصوصية للمستخدمين بشكل واضح، «فوفقاً لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، من أجل تثبيت التطبيق، يحتاج المستخدمون إلى الموافقة على الشروط التالية: يجوز لنا استخدام المعلومات التي نجمعها لأي غرض، بما في ذلك الأغراض الأمنية»[8]، وهي سياسة واضحة في اختراق هواتف المستخدمين لهذا التطبيق، وعند الرجوع إلى متجر جوجل بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، يتضح أن عدد المستخدمين على أجهزة الأندرويد للتطبيق يتجاوز 100 ألف مستخدم.

لم يجر تحرك فلسطيني بشكل فعال ومباشر ضد المنسق حتى انقطاع العلاقات ووقف التنسيق بين الجانبين عقب إعلان صفقة القرن في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 2020، فما إن قُطعت العلاقات والتنسيق، حتى بدأت الدعوات للتحذير من خطورة المنسق والدعوات لعدم التعامل معه. في المقابل، بدأ المنسق بانتهاز الفرصة وتقديم الخدمات للمواطنين التي كانت تحتاج تنسيقاً وعملاً مشتركاً بين السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، متجاوزاً بذلك السلطة ودورها، وهو ما يعتبر مؤشراً على المخططات الإسرائيلية بشأن مستقبل السلطة الفلسطينية، ويقوم بعض الفلسطينيين بتبرير لجوئهم للمنسق بأنه الجهة الوحيدة المخولة بالتعامل مع مشاكلهم المتعلقة بالمنع الأمني ومنع السفر ومنع التصاريح وغيرها العديد من القضايا، ما يعني توغل المنسق في القضايا المتعلقة بحياة الفلسطينيين على حساب دور السلطة الفلسطينية.

تعمل إسرائيل جاهدة على الترويج للرواية الخاصة بها وضرب الرواية الفلسطينية، وتذهب أبعد من ذلك، وتقوم بإعلان حرب على المحتوى الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي وشطبه، بالتواطؤ مع شركات التواصل الاجتماعي كفيسبوك على سبيل المثال بحجة التحريض، وفي بيان لها، اتهمت نقابة الصحفيين الفلسطينيين العديد من مواقع التواصل الاجتماعي بـ»شن حرب» على المحتوى الفلسطيني، من أجل تقديم خدمة للاحتلال، وطالبت بـ»مواجهة الخطر الكبير الذي يتهدد الإعلام الفلسطيني، والرواية الفلسطينية، بسبب إدارة بعض مؤسسات الإعلام الرقمي»[9]، فمنصات التواصل الاجتماعي تعتبر في غاية الأهمية لنشر الرواية الخاصة بالقضية الفلسطينية وفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما تدركه قوات الاحتلال الإسرائيلي جيدا، لذا تقوم بإعلان حرب على المحتوى الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي.

خلاصة

يحتاج العمل الدبلوماسي الرقمي الفلسطيني الرسمي إلى التطوير. فجهود وزارة الخارجية الفلسطينية لا تزال متواضعة مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية. فالخارجية الفلسطينية تمتلك حسابين اثنين على مواقع التواصل الاجتماعي: فيسبوك وتويتر. وتملك حسابات الوزارة حتى بداية عام 2021 ما يقارب الـ 87 الف إعجاب على صفحتها على الفيسبوك. و5000 متابع على صفحتها على تويتر. وهي أرقام متواضعة. في حين لا تمتلك حسابات على إنستغرام أو لينكد إن أو يوتيوب على سبيل المثال. ويمكن القول إن مجابهة الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تقوم على مبادرات فردية. كجيش الهبد الإلكتروني على سبيل المثال. أو بعض الأشخاص العاملين في توثيق ما يدور على أرض فلسطين. كالطفلة جنى التميمي التي توثق ما يدور من انتهاكات للاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين. وتقوم بالنشر باللغتين العربية والإنجليزية. ما دفع وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية إلى تصنيفها على أنها خطر إستراتيجي على دولة إسرائيل[10]. بالرغم من كونها طفلة لا تمتلك إلا آلة التصوير وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

الهوامش

1 **موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية**، وزارة الخارجية تبادر إلى أول مؤتمر دولي عن الدبلوماسية الرقمية، 30 آذار(مارس) 2016. https://bit.ly/3GXM2Hu

2 المصدر نفسه.

3 Ruth Eglash, With no formal ties, Israel is using digital diplomacy to reach out to the Arab world, **The Washington Post**. 21 Dec 2019. https://www.washingtonpost.com/

4 **الميادين**، «الدبلوماسية الرقمية»: ذراع إسرائيل للتواصل مع الشباب في العالم العربي، 3 كانون الأول (ديسمبر) 2020. https://www.almayadeen.net/

5 مرح الوادية، **حملة للتحذير من التفاعل مع صفحات الاحتلال**، شبكة نوى، 24 كانون الأول (ديسمبر) 2018. https://www.nawa.ps/ar

6 قيس أبو سمرة، «الإدارة المدنية» الإسرائيلية تسحب صلاحيات السلطة الفلسطينية، وكالة الأناضول، 15 شباط (فبراير) 2017. https://www.aa.com.tr/ar

7 Felic Friedson, Israel's secret weapon: 800 channels on social media, **Jerusalem Post**.23 Oct 2020. https://www.jpost.com/

8 MEE& agencies. 'The Coordinator': Israel instructs Palestinians to download app that tracks their phones. **Middle East Eye**. 30.Oct 2020. https://www.middleeasteye.net/

9 القدس العربي، «فيسبوك» يتصدر مواقع التواصل الاجتماعي في الحرب على المحتوى الفلسطيني، 2 حزيران (يونيو) 2020. https://www.alquds.co.uk/

10 أسيل الأخرس، الدبلوماسية الرقمية في مواجهة الرواية الإسرائيلية.. ولكن، وكالة وفا، 17 شباط (فبراير) 2018. https://www.wafa.ps/

«مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني» واستهداف شرعية النضال

عبير النجّار*

يعمل مركز «مراقبة الإعلام الفلسطيني» Palestinian Media Watch وهو منظمة غير حكومية إسرائيلية، تأسست في العام 1996، أي عقب توقيع اتفاقيات التسوية الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل(1993-1994)، ذراعاً دعائياً لتضليل النخب السياسية والرأي العام العالمي حول الفلسطينيين، وانتزاع قرارات وقوانين وسياسات من حكومات العالم ضد الفلسطينيين. يناقش هذا المقال آلية عمل المركز، ونجاحاته الدولية، مقابل التشكيك به حتى من القضاء الإسرائيلي.

يعمل مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني، بشكل أساسي على استخدام اقتباسات وإشارات من الإعلام الرسمي والكتب المدرسية الفلسطينية، تقدم للمؤسسات الدولية تحت عنوان «خطاب الكراهية والتحريض على الإرهاب».

يبحث هذا المقال في آليات عمل المركز الإستراتيجية ودورها في تشتيت الانتباه الدولي عن السياسات الإسرائيلية وجرائم الاحتلال، ووصم الفلسطينيين بالإرهاب بغرض عزلهم دولياً وحرمانهم من التضامن الدولي معهم، وتجفيف مصادر دعمهم.

يعرف المركز نفسه على صفحته[1] بأنّه «مركز أبحاث غير ربحي»، يستهدف بناء «تعليم من أجل السلام» وتقديم استشارات حول المجتمع الفلسطيني «من وجهات نظر متعددة». لكن التدقيق في منشورات المركز ونشاطه ومحاضرات فريقه يدلل على أنها تركز حصرياً على نقد وتجريم الفلسطينيين، وتحديداً السلطة الوطنية تحت ما يسميه المركز «تجاوزات السلطة» في المناهج الدراسية والإعلام، فيما لا يوجد اهتمام موازٍ بسياسات وجرائم دولة الاحتلال أو العنف والتمييز الممارس ضد الفلسطينيين، أو بالمناهج والإعلام الإسرائيليين أو أية تصريحات عنصرية للقيادات السياسية والدينية الإسرائيلية.

* أستاذة الإعلام الجديد في الجامعة الأمريكية- الشارقة.

آليات العمل

إن أولى قواعد عمل المركز هي الحرص على التخلص من أي سياق أو إشارة للاحتلال الإسرائيلي وخطابه وسياساته ضد الفلسطينيين في أي من الانتقادات المنشورة أو الاقتباسات التي تستخدم للدلالة على «إرهاب الفلسطينيين» وكراهيتهم «لليهود»، مع تجاهل الاحتلال والسياسات الإسرائيلية، وهنا لا يتم الدفاع عن السياسات الإسرائيلية، بل يتم اعتبارها مواضيع خارج النقاش، ويتم الفصل بين الإعلام وقنوات التعبير الفلسطينية من جهة، وبين السياق الاحتلالي والاستعماري من جهة أخرى.

أما ثاني القواعد فهي الانتقائية، إذ يأتي المركز ضمن عدد من المراكز المناصرة للصهيونية، ومنها: مراكز (MEMRI) و (Honest Reporting) و (Cam-era)، والتي تقوم برصد الأخبار وتغطية الأحداث المتعلقة بالفلسطينيين والإسرائيليين في الصحافة، وانتقاء شواهد منزوعة من سياقها للتأثير على وسائل الإعلام الدولية والصحفيين وإخافتهم من انتقاد إسرائيل وسياساتها، وبذلك تعمل على تعزيز السردية الإسرائيلية التي تخدمها آلة دعاية هائلة في مواردها وقدراتها ونفاذها.

ثالث الآليات، هي العمل على تثبيت مبدأ أنّ أي خطاب وأي نص أو حديث لا يتماهى مع الرواية الصهيونية يجب اعتباره خطاب كراهية واتهامه باللاسامية والتحريض على الإرهاب، ولا يمكن تجاهل اتساق نشاط المركز مع الخطوط العريضة للدعاية السياسية الإسرائيلية المعروفة بـ(الدبلوماسية العامة في إسرائيل- هاسبارا)، وكلمة هاسبارا في العبرية تعني «توضيح» أو «شرح»، بزعم توضيح الحقيقة للعالم، ولا تنفصل هذه السياسة عن الابتزاز السياسي المنهج الذي تتم ممارسته حول العالم لأي شخصية أو مؤسسة تتجرأ على انتقاد السياسات الإسرائيلية أو تعبر عن أي شكل من أشكال التعاطف أو الدعم للفلسطينيين، ومساواة المقاومة حتى السلمية منها بالإرهاب.

رابع آليات عمل المركز، بالإضافة إلى افتقار منشورات المركز وتقاريره ورسائله لأي سياق أو توازن في المواضيع المطروحة أو النقد، هي القيام وبشكل متكرر بمساواة اليهودية بإسرائيل واستخدام التسميتين بشكل متداخل.

خامس آليات العمل، تتمثل بعدم استخدام روابط الإنترنت، وتواريخ النشر،

بشكل منتظم ومنهجي مع النصوص المترجمة، ما يصعب مهمة التحقق من صحة تفاصيل المحتوى المنشور ومن دقة الترجمة، ومن السياق الذي نشرت فيه النصوص. وعلى سبيل المثال، في العام 2006 اعتمدت إحدى الصحف الكندية «ذي جلوب آند ميل» على المركز في تعريف جمهورها بـ«حماس» عشية فوز الحركة بالانتخابات الفلسطينية في العام 2006 عبر نشرها لفيديو قديم لـ«حماس» على أنه فيديو جديد[2].

دور دبلوماسي

يلعب مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني في السنوات الأخيرة دوراً متزايداً في إسرائيل، وأوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا، ويقوم بتقديم نفسه على أنه «بيت خبرة» حول المجتمع والإعلام الفلسطينيين، إذ ساهم مدير المركز ومؤسسة «إيتمار ماركوس» في الحشد لسن قانون تايلور فورس عام 2018 في الولايات المتحدة،[3] وهو قانون يمنع تقديم مساعدات للفلسطينيين ويضع شروطاً تعجيزية أمام ذلك، لعب ماركوس دوراً كبيراً في ترويج عبارة شبيه «باي تو سلاي» (الدفع للذبح)، في اتهام للسلطة الفلسطينية بأنّ ما تدفعه للأسرى وأسر الشهداء من مخصصات اجتماعية مالية، هو نوع من الدفعات مقابل قيامهم بذبح اليهود. ارتبطت بهذا المفهوم قوانين إسرائيلية تتيح للحكومة الإسرائيلية اقتطاع مئات ملايين الدولارات من عائدات الضرائب الفلسطينية تحت ذريعة دعم السلطة للإرهاب من خلال صناديق أسر الشهداء والأسرى[4]. يحظر قانون تايلور فورس على حكومة الولايات المتحدة تقديم أي معونات للسلطة أو أي مؤسسات فلسطينية مرتبطة بها ما لم تشهد وزارة الخارجية الأميركية على التحقق من أربعة شروط، من ضمنها إلغاء القوانين والمؤسسات التي تتيح للسلطة دعم أسر الشهداء والأسرى والجرحى والتوقف التام عن تقديم الدعم لهم. قدم المركز «رأي مختص» بالمشاركة مع مؤسسات أخرى للمحكمة الجنائية الدولية ادعى فيها عدم اختصاص المحكمة في النظر بالجرائم الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، إلى جانب اتهام السلطة الفلسطينية بالمساهمة في سياسات الأبارتهايد العنصرية (ضد اليهود)[5] . كما ساهم المركز بتحريك مطالبات أوروبية وضغوط في البرلمانات على الفلسطينيين للتوقف عن دعم أسر الشهداء والأسرى. بالإضافة إلى تحريض فيسبوك وتيك توك وعدد من شبكات التواصل الاجتماعي على إغلاق عدد من الصفحات والحسابات الفلسطينية تحت ذرائع خطاب الكراهية والتحريض على الإرهاب[6].

أثر المركز وقوته الحقيقية: المدارس واليونيسيف مثالاً

رغم صعوبة تحديد القوة الحقيقية والوزن الفعلي للمركز وتأثير نشاطاته في التطورات السابقة، أو دوره في أي من الإنجازات التي يزعم تحقيقها في الإعلام أو في الموقع الإلكتروني له أو آراء مديره وكادره المنشورة في عدد من الصحف الإسرائيلية، إلا أنه يبدو أن دوائر الاستماع له تتسع مؤخراً خارج إسرائيل وبالذات في الولايات المتحدة وأوروبا.

في شباط/ فبراير 2020 سلم المركز تقريراً لليونيسيف بعنوان «تحويل السلطة الفلسطينية الأطفال إلى سلاح ضد إسرائيل»[7]، والتقرير عبارة عن تجميع لعدد من المواد المنشورة على موقع المركز حول ثلاثة مزاعم أساسية، أولها تربية الأطفال الفلسطينيين على الكراهية لليهود واليهودية وإسرائيل، وهنا يتم التركيز على عدد من الكتب الدراسية في اللغة والعلوم الاجتماعية للصفوف الثالث والسابع والتاسع والعاشر، أما الزعم الثاني فهو معاداة السامية، وهنا يتم الاستشهاد باقتباسات من الرئيس الفلسطيني محمود عباس وعدد من مسؤولي السلطة الوطنية التي تنكر الهولوكوست (حصول المحرقة اليهودية) وفق المركز. أما الزعم الثالث فهو الإرهاب والتحريض عليه، حيث يركز التقرير على نشاطات صندوق الأسرى والشهداء الفلسطينيين وقيام السلطة بتسمية شوارع ومدارس بأسماء الشهداء.

جاء هذا التقرير دون أي تعريفات محددة لأي من المفاهيم المستخدمة فيه أو المنهجية المستخدمة في جمع المعلومات وتحليلها، ويقوم بشكل مباشر بتوجيه اللوم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على عدم توجيه النقد للسلطة الفلسطينية على ما يراه المركز «تعديات على الطفولة»، و«تجنيد للأطفال» و«غسيل أدمغتهم وتحويلهم لإرهابيين»، يطالب التقرير اليونيسيف بإدانة السلطة وانتقادها على تجنيد الأطفال وتحويلهم إلى إرهابيين، والمفارقة أن التقرير ذاته لا يشير بأي شكل من الأشكال للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينيين بالقتل والاعتقال والحرمان من الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم وغيرهما. وبهذا يظهر للعيان المنطلق الدعائي للمركز ونشاطاته، كما يبرز إخفاق المركز في الالتزام -ولو بالحد الأدنى- بالمبدأ المنشور على صفحته التعريفية وهو «تقديم وجهات نظر متعددة» للمجتمع الفلسطيني.

يعتبر تقرير المركز المقدم إلى «اليونسكو» مثالاً على الانتقائية في المحتوى المقدم وتغييب السياق، والتحريض على الفلسطينيين واستخدام الأطفال الفلسطينيين ذريعة للتأثير على علاقات الفلسطينيين الخارجية. ففي الوقت الذي يغيب الأطفال السجناء (عدد المعتقلين من القصر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 كان أكثر من 140 بحسب منظمة بتسيلم الإسرائيلية)[8] أو حتى محاكمة الأطفال أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية كما تشير اليونيسيف ذاتها،[9] أو الأطفال الذين قتلوا في القصف الإسرائيلي (551 طفلاً في العدوان على غزة فقط عام 2014) و66 طفلاً قتلهم القصف الإسرائيلي لقطاع غزة في أيار/ مايو 2021، تتكرر قصص وترجمات وتقارير المركز حول مزاعم «إساءات السلطة الفلسطينية للأطفال».

يتضمن هذا التقرير استخداماً عاماً ومضللاً لمصطلحات الإرهاب والكراهية، فأي نقد للسياسات الإسرائيلية في الصحافة الفلسطينية أو خطابات السياسيين يمكن إدراجه تحت خطاب الكراهية، وتصنيف الكراهية يحتوي الكثير من المواد حول «التشهير»[10]، وتصف تقارير المركز كل المعتقلين الإداريين والأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل بالـ «إرهابيين».[11]

وفيما ينتقد المركز اليونيسيف بسبب «عدم إدانتها للفلسطينيين» لاستخدامهم الأطفال «سلاحاً» في وجه إسرائيل، يكاد يخلو الموقع الإلكتروني للمركز من أي إشارات للسلام، أو أي خطاب أو مواد صحفية أو تصريحات سياسية أو نشاطات مدرسية تدعو للسلام، ما يظهر بشكل جلي أن السلام هنا هو فقط للجذب والاستخدام الدعائي الذي لا يوجد ما يفسره أو يسانده في نشاطات المركز أو منشوراته، حتى بعد القيام بالبحث في موقع المركز ضمن العناوين المقترحة التالية: «توجهات نحو السلام»، «الترويج للسلام والتعايش»، والنظام التعليمي»، تم العثور على عناوين من ضمنها عنوان يدعّي أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس يخدع الأمم المتحدة بخطاب السلام، بينما يقوم مساعدوه باستخدام خريطة فلسطين التاريخية في أحاديثهم مع الفلسطينيين، ما يرى فيه المركز إنكاراً لوجود إسرائيل وأنّهم يعتبرون أن «كل إسرائيل هي فلسطين.»[12]

تصدٍّ ورفض لعمل المركز

اللافت للنظر أن كثيراً من الأطراف التي تستمع للمركز وتستقبل ممثليه لم تنتبه أو تغض الطرف عن افتقار أعماله ومنشوراته لقواعد البحث العلمي، إلى جانب عدم تمتع مواده بالحد الأدنى من أصول العمل الصحفي من التوازن والتحقق من المعلومات والتفريق بين الرأي والمعلومة وغيرها. فلو نظر أي زائر للموقع الإلكتروني للمركز، سيرى الحجم الهائل من الانتقائية والانحياز التي تقوض مصداقية ونزاهة أية مؤسسة إعلامية أو بحثية.

هناك استثناءات، وجهات ترفض التسليم بعمل المركز دون مساءلة، على سبيل المثال أزال موقع «يوتيوب» للأفلام، محتويات من صفحة المركز وحجبها في عامي 2010 و2016 بسبب احتوائها على خطاب كراهية، وأوردت صحيفة الجيروزالم بوست في العام 2012، على لسان ماركوس أن السبب في حجب صفحة المركز عن يوتيوب هو شكاوى بعض النشطاء الفلسطينيين والعرب[13].

لم يقف الأمر عند «يوتيوب»، فقد رفضت المحكمة الإسرائيلية مزاعم وتقارير للمركز، إذ رفضت القاضية الإسرائيلية «دالية غانو» شهادة ماركوس في قضية مدنية مرفوعة ضد الإعلام الفلسطيني والسلطة الوطنية بتهمة التحريض المنهج على الإرهاب، وبنت رفضها لشهادته على كون الشهادة «ناقصة ومنحازة، وغير جديرة باسم شهادة خبير»، تلت القاضية المقتبسات المقروءة وعرضت الفيديوهات التي أحضرها ماركوس للتدليل على وجود سياسة فلسطينية واضحة للتحريض على الإرهاب، وقضت بأنه لا المقتبسات ولا المواد المرئية المسموعة من الإعلام الفلسطيني تدلل على ما أدلى به إيتمار من وجود سياسة واضحة للتحريض في الإعلام الفلسطيني من قبل السلطة الوطنية، أشارت القاضية إلى انتقائية إيتمار في استشهاداته بعدد محدود من المصادر الإعلامية الفلسطينية وتجاهل المصادر الأخرى بشكل تام، وقالت إنه «لم يستطع تقديم شرح لسلوكه (الانتقائي) ما يقوض مصداقية ومهنية شهادته»، وأخذت عليه تجاهله لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» بالرغم من كونها مرتبطة بشكل مباشر بالسلطة، وكذلك تجاهله لصحيفة القدس بالرغم من كونها الأعلى توزيعاً مقارنة بصحيفة الحياة الجديدة التي تم التركيز عليها في الشهادة[14].

خاتمة

بالرغم من ضعف المنهجية وغموض المصطلحات والتقارير المنحازة والحافلة بالتعميم والخلط، إلا أنّ بعض منشورات والمحتوى الذي يقدمه المركز وجد طريقه إلى عدد من المؤلفات والدراسات الأكاديمية، وقد تم استخدام المواد التي ينتجها المركز أكثر من 15 مرة في التقرير المرفوع للمحكمة الجنائية الدولية من قبل البروفيسور «آن بييفسكي»، مدير معهد تورو لحقوق الإنسان والهولوكوست في 18 آذار/ مارس 2020، بالرغم من أن شهادة إيتمان لم تقبل في محكمة مدنية في إسرائيل في العام 2013، حيث أدلى بشهادته بصفته «شاهد خبير» في قضية وجود سياسة في السلطة الفلسطينية للتحريض على الإسرائيليين، وتم رفض شهاداته.

كذلك يتم تغطية تقارير المركز في عدد من الصحف الإسرائيلية والصهيونية اليمينية مثل: «جيروزالم بوست»، و«إسرائيل اليوم»، و«تايمز أوف إسرائيل»، و«جي إن إس جويش نيوز سيندیكيت»، و«سي جي ان» (ذي كانادیان جويش نيوز)، وبالتالي تتحول تقارير المركز لجزء من المعلومات أو الادعاءات المنتشرة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الهوامش

1 PMW, About PMW, https://bit.ly/3LCOdni

2 Samah Sabawi, Hamas and the Missing Video, Counter Bunch, 23 February 2006.

Hamas and the Missing Video - CounterPunch.org

3 H.R.1164 - Taylor Force Act, 115th Congress (2017-2018)

4 Shibley Telhami, Why the discourse about Palestinian payments to prisoners' families is distorted and misleading, Brookings, 7 December 2020. https://brook.gs/3HXDj9A

5 International Criminal Law, Situation in the State of Palestine, ICC-01\18, 16 March 2020

6 Itamar Marcus and Nan Jacques Zilberdik, After PMW's exposure: TikTok removes video glorifying four actual terror attacks, Palestinian Media Watch, 10 February 2020. https://bit.ly/34JUWLu

7 Maurice Hirsch and Itamar Marcus, PMW submission to UNICEF: How the PA weaponized Palestinian children against Israel – 2019, Palestinian Media Watch, 24 February 2002. https://bit.ly/3BxXWGT

8 Betselem, Statistics on Palestinian minors in the custody of Israeli security forces, 24 November 2021.

9 UNICEF, Children In Israeli Military Detention, Bulletin No.2 February 2015.

10 Nan Jacques Zilberdik, Israeli soldiers shoot Palestinians "just for crossing the street" – libel still going strong among Palestinians, 17 February 2021. Palestinian Media Watch. https://bit.ly/3GUfcHs

11 Maurice Hirsch, PMW exclusive: PA spent at least 502 million shekels in payments to terrorist prisoners in 2018, Palestinian Media Watch 24 January 2019. https://bit.ly/3gVGRgo

12 Nan Jacques Zilberdik, Abbas' deception at the UN: PA claims to recognize Israel, yet message to Palestinians is that all of Israel is "Palestine", Palestinian Media Watch, 25 February 2020. https://bit.ly/3LGoWsk

13 The Jerusalem Post, Palestinian Media Watch videos banned from YouTube, 19 December 2010.

14 + 972 Magazine, Judge dismisses credibility of Palestinian Media Watch testimony, 15 September 2013.

وسائل التواصل الاجتماعي: ساحة اشتباك جديدة

سعيد الأغا*
يحيى قاعود**

ترمي الدراسة إلى فهم وسائل التواصل الاجتماعي كساحة مواجهة جديدة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وتناقش سياسات تقييد المحتوى التي تتبعها شركات وسائل التواصل الاجتماعي من جهة، والتقنية الإسرائيلية المتقدمة التي تستخدمها في صناعة محتوى مضلل لكسب الرأي العام العالمي من جهة أخرى، بالإضافة إلى دور السياسيين والحكومات في التأثير على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي عبر العلاقة مع إدارات الشركات التي تمتلك هذه الوسائل.

مقدمة

تمثل وسائل التواصل الاجتماعي فضاءً عاماً إلكترونياً عابراً للحدود الوطنية، حيث كشفت المناقشات العامة على منصاتها عن دورها الهام في تحقيق التواصل المؤثر. وأوجدت تلك الوسائل نمطاً جديداً للتفاعل مع القضية الفلسطينية، اتضح بشكل خاص بعد تعرض المقدسيين في حي الشيخ جراح بالقدس لسياسة التهجير القسري التي لم تتوقف، واقتحامات المسجد الأقصى وذلك في ربيع 2021، ما أدى إلى اشتعال غضب جماهيري في كل التجمعات الفلسطينية، وازدياد التفاعل العالمي مع المحتوى الفلسطيني بعد بدء العدوان العسكري على قطاع غزة. رفعت إسرائيل وتيرة المواجهة ومحاربة المحتوى الفلسطيني عبر الضغط على الشركات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي. في هذا السياق، اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس بشكل عاجل مع المسؤولين التنفيذيين لفيس بوك وتيك توك 15 أيار/ مايو 2021. وقد وصف غانتس الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي بـ «المتطرفين»[1] .

أتاحت منصات التواصل الاجتماعي المملوكة لشركات كبرى ساحة مواجهة غير مسبوقة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ما أهلها لأن تكون أحد الفواعل المؤثرة من غير الدول في العلاقات الدولية" Non-State Actors" .

* مختص في ريادة الاعمال الاجتماعية والتحول الرقمي.

** باحث في العلوم السياسية والسياسات العامة.

أيضاً تخضع هذه المنصات لتأثيرات الدول التي تعمل داخلها، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما سمح لإسرائيل بالمطالبة الدائمة لتلك الشركات بتقييد المحتوى الفلسطيني تبعاً لعلاقتها مع الولايات المتحدة، إذ خضع آلاف الفلسطينيين لتقييد حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أغلق جزء كبير منها بشكل كامل. على إثر ذلك، أعلنت فيس بوك عن تشكيل مركز عمليات خاص بالمحتوى الإسرائيلي- الفلسطيني يوم الأربعاء 19 أيار/ مايو 2021 [2].

نتيجة تصاعد وتيرة تقييد الحسابات الفلسطينية من قبل وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام، وفيس بوك بشكل خاص، لمنع وصول المحتوى الفلسطيني للمستخدمين، عقد سفير دولة فلسطين في بريطانيا حسام زملط في 14 أيار/ مايو 2021 اجتماعاً مع مديرة السياسة العامة فيس بوك للشرق الاوسط وشمال أفريقيا إيبيلي أوكوبي لتقديم شكوى رسمية بشأن الرقابة المفرطة التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني[3]. كانت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية قد أوردت أن إدارة فيس بوك أعربت عن اعتذارها لما جاء في الشكوى التي تقدمت بها دولة فلسطين عن تقاعس الشركة عن مسؤولياتها القانونية والأخلاقية وحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن الاضطهاد الذي يتعرض له، والنضال من أجل إنهائه[4]، وهو ما أكدته صحيفة التايم الأميركية، فيما لم تنفه فيسبوك في أي من مصادرها.

استمراراً لمتابعة الانتهاكات بحق المحتوى الفلسطيني، بحث رئيس الوزراء محمد اشتية مع رئيس الشؤون العالمية والاتصالات في فيس بوك نيك كليغ، يوم الأربعاء 19 أيار/مايو 2021 آليات تعامل الشركة مع المحتوى الفلسطيني، مؤكداً على «حق الشعب الفلسطيني ومناصريه في التعبير عن الرواية الفلسطينية من دون التعرض لتقييد المحتوى أو إزالته»[5] .

أفضى تصدير الرواية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي -رغم سياسات إسرائيل وشركات التواصل- لإرباك الحسابات الإسرائيلية خاصة بعد تصاعد التفاعل مع منشورات لمؤثرين مؤيدين للرواية الفلسطينية، ما دعا إسرائيل إلى التوجه نحو عقد لقاءات مع شركات التواصل الاجتماعي أثناء العملية العسكرية على قطاع غزة. وعليه، تثار مسألة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي كإحدى أدوات النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وذلك في ضوء اشتعال ساحة مواجهة جديدة من قبل مستخدمي

منصات التواصل الاجتماعي الفلسطينيين ومناصريهم لنشر جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وأرضهم. لذا، يتطلب فهم ساحة المواجهة الجديدة البحث في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. الفواعل من غير الدول في السياسة الدولية.
2. حرب المحتوى في ساحة المواجهة الجديدة وأدواتها.
3. السياسات والجهود التي تشمل أطراف الصراع (الفلسطينيين والإسرائيليين) وسياسات شركات التواصل الاجتماعي.

وهذا يعني ضرورة وصف الأحداث المتسارعة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل مضامينها وتأثيراتها على الرأي العام العالمي.

أولاً: وسائل التواصل الاجتماعي والسياسة الدولية

أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تحولاً كبيراً في طريقة التواصل بين الدول والشعوب، وتعتبر وسيلة فعالة في تكوين مجموعات افتراضية توفر إحساساً قوياً بالواقع الجمعي، خاصة في ضوء زيادة الإدراك بالاضطهاد، ما يزيد من فرص المشاركة، وقد يتحول إلى فعل سياسي جماعي على الساحة السياسية[6]. خلقت وسائل التواصل الاجتماعي بيئة افتراضية مكنت الشعوب من المتابعة وإبداء الرأي، وتدقيق عمل دبلوماسييها.

يصف السفير البريطاني السابق توم فليتشر الدبلوماسية الرقمية قائلاً: «نحن نعيش عصر الدبلوماسية المكشوفة، إنها دبلوماسية المواطنين.. المدعومة بحرية الإنترنت والعالم الرقمي»[7]. تشير الدبلوماسية بمضمونها إلى فن التواصل بطلاقة ومصداقية وتأثير. أدى تطور الدبلوماسية بعد ارتباطها بوسائل التواصل الاجتماعي على الصعيدين الرسمي والشعبي إلى خروجها من الغرف المغلقة والدبلوماسية التقليدية، لتصبح أكثر تشاركية وتفاعلية بين البشر فيما بات يعرف بـ «الدبلوماسية الرقمية».

كان العالم قائماً على «الدول» كفواعل مركزية، وبعد الحرب العالمية الثانية وعولمة العالم، تراجعت مركزية الدولة لتتشارك معها فواعل جديدة من غير الدول، وتصبح العلاقات الدولية أكثر تعقيداً. وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعميق هذا التراجع. وأصبحت قوة هذه الوسائل في السياسة الدولية وتأثيراتها على طبيعة العلاقات بين الدول إن كانت تعاونية أو صراعية.

تناولت نظريات العلاقات الدولية (المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والحركات التحررية، والأشخاص أصحاب النفوذ والتأثير الدولي...) كفواعل من غير الدول، ولعل وسائل التواصل الاجتماعي بمقارنتها مع تلك الفواعل أضحت أحد أهم هذه الفواعل المؤثرة، ويؤكد سيف الهرمزي أن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يقتصر على الدول في إطار تفاعلاته، وإنما تعدى ذلك إلى أبعاد وأنماط متعددة؛ فهناك الفاعل الرقمي «الإلكتروني» الذي أصبح مفتاح الهيمنة الخشنة واللينة في الوحدات الدولية، ويسوق مثالاً لشركات عالمية تسوق منتجاتها باستخدام نفس العلامة التجارية في جميع الأسواق، ولديها مكتب واحد مسؤول عن إستراتيجيتها العالمية» .[8] وأصبحت شركات التواصل الاجتماعي أداة تنسيق رئيسية لمعظم الحراكات السياسية في العالم، وبرزت بشكل خاص في حراكات «الربيع العربي» بعد العام 2010.

المنصات الاجتماعية الأكثر استخداماً في العالم
The World`s Most-Used Social Platforms

Digital Global Statshot Report - Data Reportal.com, April 2021

بلغ عدد مستخدمي منصات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام 4.33 مليار مستخدم بحلول نيسان 2021، ما يعادل 60 % من إجمالي سكان العالم[9]. وبإلقاء نظرة فاحصة على عملاق التواصل الاجتماعي فيس بوك، يتضح أنّ قيمته السوقية تجاوزت شركات متعددة الجنسيات، حيث بلغت (881.22) مليار دولار أميركي في بورصة يوم الإثنين 7 حزيران/ يونيو 2021 [10].

وبلغ عدد مستخدمي منصاته حوالي 2.8 مليار مستخدم. وصف مقطع فيديو عرض في المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2017 فيس بوك بأنه أكثر اكتظاظاً بالسكان من الصين. وذهب البعض إلى حد تصوير مارك زوكربيرغ على أنه ديكتاتور «البلد الرقمي»[11]. ما دعا العديد من الدول إلى ترسيخ علاقاتها مع شركات التواصل الاجتماعي سعياً إلى تقنين الوصول للمحتوى بما يتوافق مع سياسات تلك الدول. هذا بالإضافة لشروط وسياسات الاستخدام والخصوصية التي تتبعها وسائل التواصل الاجتماعي.

ساحة مواجهة جديدة

تبلورت «ساحة المواجهة الجديدة» في الفضاء الرقمي، بين الفلسطينيين ومناصريهم من جهة، والإسرائيليين ومناصريهم من جهة أخرى، فيما برزت «شركات التواصل الاجتماعي» كمتحكم أوحد في هذه الساحة باعتبارها المالك والمنظم في ذات الوقت. ووصفت هيئة الإذاعة البريطانية BBC وسائل التواصل الاجتماعي بـ «أحدث ساحة للقتال في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني»[12] .

وشكلت منصات التواصل الاجتماعي فرصة جديدة أمام الشباب الفلسطيني للاشتباك مع الاحتلال وإجراءاته وسياساته، وهو ما دفع النشطاء في الآونة الأخيرة -خاصة المهددين منهم بالتهجير القسري- لتشكيل مجموعات شبابية أخذت على عاتقها أدواراً مختلفة في المواجهة، وساهمت في نشر محتوى فلسطيني يواجه الرواية الإسرائيلية ويفندها. كذلك استطاعت أن توجد فضاءات مواجهة مكنتها من تحقيق اختراقات جديدة، لا سيما المنشورات التي حملت وسم (#أنقذوا_حي_الشيخ_جراح) (-savesheikhjar rah#)، وحماية المحتوى الفلسطيني من سياسات التقييد، خاصة مع تزايد التهديد بحذف الحسابات بصورة تامة إذا تكررت المنشورات التي تصفها إدارة فيس بوك بالمخالفة للقواعد الإرشادية [13].

في ذات السياق، انتشر فيديو الصحفية مها رزق بسرعة عبر تقنية (4G) على منصات التواصل الاجتماعي، عندما صرخت باللغة الإنجليزية على مستوطن إسرائيلي «You are stealing my house!» (أنت تسرق منزلي، ليرد عليها) (If I don't steal it, someone else will steal it) (إن لم أسرقه أنا فسوف يسرقه غيري)[14]. حقق الفيديو انتشاراً واسعاً ساهم في زيادة النشطاء العالميين المناصرين للحق الفلسطيني، ورغم أن الفيديو لم يتضمن أي مخالفة، إلا أن فيس بوك حذفته دون سابق إنذار.

شكل تحيز وسائل التواصل الاجتماعي تحدياً كبيراً للنشطاء والمناصرين الذين يخضعون قانونياً وتقنياً لسياسات وخوارزميات تقييد الوصول للمحتوى الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى تحيز بعض الصحف العالمية، لا سيما الأميركية منها، التي اعتبرت أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤجج الصراع وتعقده، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز [15]. كما خضع محتوى القنوات الفضائية التي غطت العدوان الإسرائيلي وتجاوزاته بحق المدنيين لتقييد النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث قيد موقع يوتيوب يوتيوب التابع لشركة جوجل الوصول إلى البث المباشر لقناة الجزيرة، وبعد إعلان القناة عن ذلك في نشراتها، أعادت جوجل البث[16] .

في المقابل، لم يقتصر استخدام الإسرائيليين على مواقع التواصل الاجتماعي في نشر محتوى دعائي فقط، وإنما تجاوزه إلى أبعد من ذلك، حيث أنشئت مجموعات واتس اب بهدف التنسيق والهجوم على الفلسطينيين في المدن والمناطق الفلسطينية في الداخل[17]. نفذ هؤلاء الشباب أعمالًا عنفية في مدن وبلدات فلسطينية، كاللد وعكا وحيفا، وقد شاهد العالم ببث مباشر على مواقع التواصل الاجتماعي هجمات جماعات إسرائيلية وهم يرتدون ملابس سوداء ويحطمون بيوت الفلسطينيين وسياراتهم[18]، ورغم ذلك، لم يتم تقييد المحتوى الإسرائيلي في تلك المنصات المحرضة على العنف.

كما روجت ذات الجماعات الإسرائيلية معلومات مضللة برسائل نصية أو ملفات صوتية باللغة العبرية تزعم أن هناك مجموعة شباب فلسطينيين ينوون الهجوم على الإسرائيليين[19]. وعلى إثر ذلك، قام (حملة)، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، بعمل بلاغات على جزء من المحتوى الإسرائيلي التحريضي والعنصري وخطاب الكراهية لشركات التواصل الاجتماعي، واتضح أن هناك رقابة مفرطة على المحتوى الفلسطيني، مقابل عدم إيلاء رقابة كافية لرصد المحتوى الإسرائيلي باللغة العبرية على المنصات ذاتها وفق المقارنة التي قام بها المركز[20].

تعززت ساحة المواجهة الجديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بعد تفاعل شخصيات ذات تأثير ووصول عالٍ للجمهور؛ كالسياسيين والأكاديميين والرياضيين والفنانين، بالإضافة لصحف وأحزاب ومؤسسات وأندية عبر العالم، ما ساهم في زيادة فعالية التأثير العالمي بشكل غير مسبوق وتصدر الصورة الفلسطينية للمشهد العالمي بشكل واسع.

ثانياً: حرب المحتوى

تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في المواجهة الدائرة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، إذ يحاول فلسطينيون كسب ساحة المواجهة الجديدة، وحشد الدعم العالمي لحقوقه المشروعة، ووقف الاعتداءات الاحتلالية على أرضه ومقدساته. بينما تسعى إسرائيل للاستفادة من كافة أدواتها الإلكترونية، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية؛ لمحاربة المحتوى الفلسطيني من جهة، وتبرير اعتداءاتها بمحتوى مضاد من جهة أخرى.

توظف إسرائيل الدبلوماسية الرقمية منذ أعوام لخدمة أهدافها، حيث أسست وزارة الخارجية قسم «الدبلوماسية الرقمية» في العام 2011م، ووظفت عشرات المتخصصين والمستشارين، وخصصت 350 منصة للإعلام الرقمي، وما يقارب 20 موقعاً إلكترونياً باللغات العربية والإنجليزية والفارسية والروسية[21].

في أيلول/ سبتمبر 2016 اجتمعت وزيرة العدل الإسرائيلية السابقة إيليت شاكيد ووزير الأمن العام الإسرائيلي السابق جلعاد أردان مع مدراء تنفيذيين لفيس بوك، محاولين إقناعهم «بالحد من التحريض» على المنصة، وقد وضعت كلمات بعينها كأساس لإزالة المحتوى مثل: «الانتفاضة»، «النازيين»، وغيرهما الكثير، تلاها الإعلان عن امتثال فيس بوك لـ 95 % من الطلبات الإسرائيلية، وإزال يوتيوب كذلك80 % من المحتوى التحريضي حسب وصفها، وأكدت شاكيد استمرارية ممارسة الضغوط لإزالة ما تبقى منه[22] .

من جانب آخر، كشفت القناة الثانية الإسرائيلية في العام 2018 عن تقرير سري لوزارة الشؤون الإستراتيجية وصف الفتاة الفلسطينية اليافعة، جنى جهاد التميمي، بـ «الخطر الإستراتيجي على إسرائيل» بعد نشرها أفلاماً عن قمع قوات الاحتلال للمسيرات السلمية المناهضة للجدار والاستيطان باللغتين العربية والإنجليزية[23].

استدعت المواجهة التي تشكلت بعد هبة حي الشيخ جراح في القدس تدخل الحكومة الإسرائيلية، وبرز ذلك في اجتماع غانتس بشكل عاجل مع المسؤولين التنفيذيين لفيس بوك وتيك توك يوم السبت 15 أيار/ مايو 2021. من هنا، تواجه إسرائيل المحتوى الفلسطيني برواية مضادة، مستعينة بتفوقها التقني والتقييد القانوني للوصول إلى المحتوى، باعتباره خطاباً يحض على «الكراهية ومعاداة السامية» وفق سياسات المحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

سعت إسرائيل بكل قوتها لإسقاط الرواية الفلسطينية، وتعزيز المناصرين لروايتها؛ فقد أشار تحقيق لـ BBC إلى أن المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي عوفير جندلمان نشر على حسابه عبر تويتر فيديو يظهر إطلاق حماس صواريخ من مناطق آهلة بالسكان، وأثبت التحقيق أن الفيديو تم تصويره في سورية عام 2018 [24] .

لم تقدم الأخبار المضللة عبر المؤسسات الرسمية فقط، بل تداول النشطاء الإسرائيليون على منصات التواصل الاجتماعي فيديو لجنازة مئات المرات بوسم هوليوود الفلسطينية (#Palywood)، حيث ثبت بعد التحقق أنه يرجع لمجموعة أردنيين للتحايل على قيود الحجر المنزلي عام 2020. وفي ذات السياق، يرى مارك جونز أن الحرب الدعائية والمحتوى المضلل الإسرائيلي على مواقع التواصل الاجتماعي هدفت إلى تصوير الفلسطينيين بأنهم عنيفون ومخادعون، وحاولت إضفاء شرعية للوحشية ضدهم[25] .

يضاف لما سبق دعم الكثير من الإعلام التقليدي الغربي للرواية الإسرائيلية على منصاته المختلفة، فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز على تويتر خبراً تدعي فيه «مقتل (20) إسرائيلياً من بينهم (9) أطفال»، وبعد متابعة النشطاء الفلسطينيين والمناصرين للخبر وتفنيده، تم حذفه دون تقديم اعتذار[26]. كما شرعت إسرائيل بنشر تقارير رقمية بعدة لغات في العدوان الأخير تتهم الفلسطينيين بأنهم يقدمون رواية مضللة للعالم.

أدوات إسرائيل في حرب المحتوى

تستخدم إسرائيل في حرب المحتوى مجموعة من الأدوات في تعزيز مكانتها الرقمية وإضعاف الرواية الفلسطينية، ومن أهم تلك الأدوات:

- القوانين: شركات التواصل الاجتماعي أغلبها أميركي، وتعتمد على قواعد الأمم المتحدة والقانون الأميركي الذي يصنف العديد من المؤسسات والأحزاب الفلسطينية كيانات إرهابية، وبما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي يصنفها منظمة إرهابية[27]. فقد وظفت إسرائيل تلك القوانين في خدمة روايتها وتفنيد الرواية الفلسطينية.

- سياسات تقييد المحتوى: إن سياسات تقييد المحتوى لدى شركات التواصل الاجتماعي تتطور وتتعقد مع طلبات الدول، وجماعات الضغط التي تطالب في مذكراتها بتقييد محتوى معين في نطاق سيادتها. وقد

سبقت إسرائيل الفلسطينيين في مخاطبة شركات التواصل الاجتماعي من خلال اجتماعاتها ومذكراتها المستمرة منذ سنوات حول تقييد المحتوى الفلسطيني.

- **صناع السياسات** في شركات مواقع التواصل الاجتماعي: يشغل بعض الإسرائيليين مراكز صنع القرار في مواقع التواصل الاجتماعي، وهم معادون للمحتوى الفلسطيني. حيث تشغل إيمي بالمور عضوية مجلس الحكماء- الرقابة في فيس بوك، وهي التي عملت سابقاً مديراً عاماً في وزارة العدل الإسرائيلية (2014-2019)[28] .

في حين تشغل الدبلوماسية والمستشارة الليكودية السابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو جوردانا كاتلر منصب مدير السياسات العامة لإسرائيل والشتات اليهودي في فيس بوك، وكانت قد ترأست أثناء عملها الحكومي السابق «وحدة الإنترنت الإسرائيلية» التي استهدفت إزالة عشرات الآلاف من المحتوى الفلسطيني. وقد صرحت بعد شغلها للمنصب قائلة: «أنا صوت إسرائيل في فيسبوك»[29] .

يؤكد أشرف زيتون الرئيس السابق لسياسة فيس بوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الشركة أعطت ميزة لإسرائيل بتخصيص مجموعة من الموظفين للإشراف على السياسة العامة في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 9 ملايين نسمة[30]. في المقابل، كان زيتون، مسؤولًا عن مصالح أكثر من 220 مليون عربي، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية.

- **التقنية الإسرائيلية:** تمتلك إسرائيل تقنيات متقدمة فيما يتعلق بموضوع تتبع المحتوى العربي (بأي لغة كانت) عبر منصات التواصل الاجتماعي والإبلاغ عنه. غالباً يتم حظر المحتوى بناءً على البلاغات الإسرائيلية، وقد لجأ الفلسطينيون لأدوات متعددة مكنتهم من تجاوز خوارزميات المنصات التي تقيد المحتوى وتوقف حسابات المستخدمين، فتوجهوا مثلاً إلى تقطيع تلك الكلمات مثل: «الـ صـ هـ ي ونيـ ة».

- **سياسة الإقصاء:** تعرضت الصحفية إميلي وايلدر للفصل من قبل وكالة الأسوشييتد برس، في 20 أيار/ مايو 2021 بسبب منشوراتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وكتبت تغريدة توضح كيفية إنهاء عملها على (twitter)، قائلة: «تعرضت للتشهير بأني معادية للسامية، وتم طردي

بعد أقل من 48 ساعة من توظيفي... أنا إحدى ضحايا التطبيق غير المتكافئ للقواعد المتعلقة بالموضوعية على وسائل التواصل الاجتماعي التي فرضت رقابة على العديد من الصحفيين»[31].

فيما هاجمت شبكة القيم العالمية «The World Values Network» من خلال إعلان نشر في صحيفة نيويورك تايمز كلاً من المغنية دوا ليبا وعارضتي الأزياء بيلا وجيجي حديد، لمناصرتهن الشعب الفلسطيني وإدانة السلوك الإسرائيلي في حي الشيخ جراح والعدوان على غزة على حساباتهن الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، وعنونت الشبكة الإعلان بـ «حماس تدعو لمحرقة ثانية». ووصفهن رئيس منظمة شبكة القيم العالمية بـ «مؤثرات من العيار الثقيل»[32].

وكتبت رجاء ناطور عن إستراتيجية إسرائيل التي تقودها الدبلوماسية الإسرائيلية بلا توقف. فاتجهت آلة الإسكات لتتبع شخصيات مؤثرة، في محاولة لإخماد أصواتهم بالقوة، وذلك باستخدام الادعاءات القديمة المتوقعة حول معاداة السّاميّة[33]. فقد غردت إسرائيل على حساب الدولة الرسمي على تويتر رداً على عارضة الأزياء بيلا حديد «عندما يدعو مشاهير مثل بيلا حديد إلى إلقاء اليهود في البحر، فإنهم يدعون إلى القضاء على الدولة اليهودية»[34].

يظهر ما سبق سلوكاً تضليلياً تجاه المؤثرين عبر تحريف محتواهم الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي، وبرز ذلك من خلال ترجمة خاطئة لتصريح بيلا حديد «فلسطين ستكون حرة من النهر إلى البحر».

شركات التواصل الاجتماعي وحرب المحتوى

تمتلك شركات التواصل الاجتماعي بمنصاتها المختلفة ساحة المعركة الجديدة بين الفلسطينيين والاحتلال، وهي التي تفرض قوانين وقواعد الاشتباك من خلال السياسات الضابطة للمحتوى المنشور على منصاتها، الذي يتنوع ما بين نصوص، وصور، وفيديوهات، وبث مباشر. وبطبيعة الحال، تتواصل شركات التواصل الاجتماعي مع الدول بشكل عام، حيث تتيح الشركات الإبلاغ عن أي محتوى قد يتعارض من وجهة نظرهم مع بعض المعايير الخاصة بالنشر.

أدركت إسرائيل أهمية وسائل التواصل الاجتماعي مبكراً، فعقدت اجتماعات منظمة ونسجت علاقات وروابط دبلوماسية واقتصادية وأمنية مع منصات التواصل الاجتماعي بشكل عام، و فيس بوك بشكل خاص، ما مكنها من رفع شكاوى ضد المحتوى الفلسطيني باستمرار، وجعل تلك الشركات تستجيب لطلباتها المستمرة. وتعتبر إسرائيل الأولى عالميّاً في الإبلاغ عن المحتوى بموجب قواعد الشركة المتعلقة بالإرهاب، بعدد مستخدمين (5.8 مليون) على فيس بوك، متجاوزة البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان مثل الولايات المتحدة والهند والبرازيل[35] .

وأظهرت منصات التواصل الاجتماعي ازدواجية في المعايير، حيث تعرض المحتوى الفلسطيني إلى سياسات تقييد المحتوى وحسابات النشطاء الفلسطينيين. في المقابل، لم يخضع المحتوى الإسرائيلي الذي يحتوي على خطاب «التحريض والكراهية» للتقييد، ما يوضح انحياز سياسات شركات التواصل مع الرواية الإسرائيلية[36] .

في المقابل، وثق مركز «صدى سوشال» 770 انتهاكاً إسرائيلياً خلال شهر أيار/ مايو 2021 ضد المحتوى الفلسطيني، وهي النسبة الأعلى التي وثقها المركز منذ سنوات. وساهم عدم وجود تواصل رسمي وتنسيق بين الفلسطينيين وشركات التواصل الاجتماعي في تدني مستوى المتابعة العاجل للانتهاكات الإسرائيلية.

وكان لافتاً أن هذه الانتهاكات توزعت على غالبية منصات التواصل الاجتماعي. تصدر فيس بوك الانتهاكات بواقع 350 انتهاكاً، يليه تويتر 250 انتهاكاً، انستغرام 100 انتهاك، تيك توك 50 انتهاكاً، واتس اب 20 انتهاكاً، و10 انتهاكات على يوتيوب. كما تنوعت هذه الانتهاكات بين الحظر الكامل وتعليق بعض الميزات، وإغلاق تام للحسابات أو الصفحات أو تقييد وصول المنشورات إلى الجمهور[37]. يفسر جيمس غرميلمان أستاذ القانون في جامعة كورنيل، الإشكاليات القائمة قائلاً: «شركات التكنولوجيا عالقة بين الحكومات التي تحاول وقف الاضطرابات ونشطاء يدافعون عن حرية التعبير الديمقراطي»[38].

ولم تخفِ صحيفة الواشنطن بوست انحياز فيس بوك وتويتر تصاعد العدوان في التعامل مع المحتوى الفلسطيني، حيث فرضت وحظرت ملايين المنشورات والحسابات المؤيدة للفلسطينيين، وكانت الحجة تتمحور حول أخطاء «ذكاء اصطناعي»، واعتبرت أن سياسات النشر لدى فيس بوك متشابهة في التعامل بين النشطاء الفلسطينيين والأميركيين السود على السواء. أما المتحدثة باسم تويتر كاتي روزبورو فصرحت بأن إجراءات الإنفاذ كانت «أشد مما هو مقصود بموجب سياساتنا»[39].

في 18 أيار/ مايو 2021 كتبت عضو الكونغرس الأميركي رشيدة طليب رسالة إلى وسائل التواصل الاجتماعي تيك توك وفيس بوك وتحدثت عن إغلاق حسابات المستخدمين، لمنع إيصال العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الذي يواجهونه. وبحثت أهمية وسائل التواصل للفلسطينيين في ضوء نهج القنوات التقليدية في الولايات المتحدة لإسكات الصوت الفلسطيني[40].

كما طرحت مشكلة الضغط الإسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي لتبني تعريف معاداة السامية الذي أنشأه «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست عام 2016»، والذي من شأنه أن يتعامل صراحة مع انتقاد إسرائيل والصهيونية بأنه معادٍ لها وللسامية. إن القضية الفلسطينية تتمحور حول تحرير فلسطين والمساواة والعدالة لجميع الناس.

الفلسطينيون وحرب المحتوى

اختلفت الأدوات الفلسطينية في ساحة المواجهة عن الأدوات الإسرائيلية. فهي أدوات مبنية على السلوك الفردي للفلسطينيين والمناصرين واستجابتهم للاعتداءات الإسرائيلية باعتباره نضالاً وطنياً يمارسه الناشطون الشباب وليس عملاً رسمياً منسوباً للدولة الفلسطينية. وقد تميز المحتوى الفلسطيني بعفويته وشكله التوثيقي من خلال البث المباشر والفيديوهات المسجلة أو الصور الصادرة من الميدان بشكل لحظي، ما يعني أنها لم تخضع للمعالجة أو التوجيه، وهو ما أكسبها مصداقية وانتشاراً عالمياً. على الرغم من ذلك، تعرض المحتوى للتقييد بحجة مخالفة قواعد الاستخدام الخاصة بتلك المنصات.

برز اهتمام رسمي فلسطيني للمرة الأولى تجاه شركات التواصل الاجتماعي بعد تصاعد حدة تقييد المحتوى الفلسطيني، حيث بحث رئيس الوزراء محمد اشتية ووزيرا الاتصالات، والريادة والتمكين، مع رئيس الشؤون العالمية والاتصالات في فيس بوك نيك كليغ، في 19 أيار/ مايو 2021 آليات تعامل الشركة مع المحتوى الفلسطيني[41]. وتركز جدول الأعمال حول[42]:

1. آليات فيس بوك في مراجعة المحتوى الفلسطيني، وخضوع آلاف الحسابات الفلسطينية للتقييد وتوضيح بعض الكلمات الدلالية التي تخضع المحتوى للتقييد كـ «شهيد» و«الأقصى».

2. تجاهل مراقبة ومتابعة المنصات الإسرائيلية «المحتوى العبري» الذي يملأه التخطيط لارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين وليس التحريض فحسب. وبالرغم من ذلك، فهناك استجابة دائمة للشكاوى الإسرائيلية وتقييد الحسابات الفلسطينية دون تحديد معايير الاستجابة لتلك الشكاوى.

3. حذف المحتوى الفلسطيني من قبل فيسبوك، هو حذف للأدلة التي يمكن استخدامها للملاحقة القضائية ضد الاحتلال، خاصة «البث المباشر».

تضمن اللقاء الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين إدارة فيس بوك والفلسطينيين، بحيث تضم «ممثلين عن الحكومة الفلسطينية، والمجتمع المدني». كما طالبت الحكومة بتمثيل فلسطيني مقابل التمثيل الإسرائيلي، تجاه تحديد ووضع سياسة المحتوى والمعايير المتعلقة بفلسطين وإسرائيل. فيما توجهت الحكومة الفلسطينية لمزيد من المتابعة على المحتوى العبري،

كما أنشأت «اللجنة الوطنية للحقوق الرقمية» التي تضم مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للحقوق الرقمية[43].

أما على المستوى الأهلي، فقد تحركت بعض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تهتم بالدفاع عن الحقوق الرقمية، كمركز «صدى سوشال» المختص بالدفاع عن الحقوق الرقمية الفلسطينية، الذي تقدم بشكوى رسمية إلى إدارة فيس بوك حول الرقابة التعسفية على المحتوى الفلسطيني المنشور على المنصة يوم الأربعاء 21 أيار «مايو» 2021 [44]. وتطلب الشكوى التي تم إرسالها أيضاً إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير في العالم، مراجعة عاجلة وشرحاً للقرارات التي اتخذها فيسبوك بتعليق الحسابات والمنشورات التابعة للنشطاء الفلسطينيين.

كما أطلق مجموعة من المؤثرين وصناع المحتوى العربي في 8 حزيران «يونيو» 2021 حملة رقمية ردّاً على سياسات تقييد المحتوى وإغلاق الحسابات والصفحات والمنشورات السلمية التي تتعاطف مع تهجير المقدسيين وقتل الأبرياء، وتستخدم هاشتاغ (#EndDigitalExecution) في منشوراتها، حيث وثقت الحملة (10) أشكال لإعدام المحتوى الرقمي[45]. لم تتوقف خطوات المجتمع الرقمي إلى هنا، حيث يحاول خبراء الذكاء الاصطناعي والنشطاء بشكل مستمر العمل من أجل التغلب على سياسات تقييد وإغلاق الحسابات من قبل شركات التواصل الاجتماعي.

المحتوى الفلسطيني والرأي العام العالمي

نما التضامن العالمي مع الفلسطينيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأضحت الاحتجاجات الافتراضية هي الأقوى، لا سيما بعد هبة القدس والعدوان على قطاع غزة، وقد ذكرت صحيفة New York Times في تقريرها الصادر في 19 أيار/ مايو 2021 أن ردود فعل العواصم العربية كانت خافتة مقابل الأصوات على وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت عالية وواضحة، وأصبحت شارعاً عربياً افتراضياً لديه القدرة على أن يكون له تأثير أوسع من المدن والعواصم العربية[46].

في ذات السياق، وجه (250) موظفاً في شركة جوجل في 19 أيار/ مايو 2021 رسالة داخلية لمديرها التنفيذي ساندر بيتشاي تطالبه بإصدار بيان يدين الهجمات الإسرائيلية، بما في ذلك «الاعتراف المباشر بالضرر الذي يلحق

بالفلسطينيين من قبل الجيش الإسرائيلي وعنف العصابات الإسرائيلية». كما طالبت «بمراجعة جميع العقود التجارية والتبرعات الخاصة بالشركة الأم ألفابيت وإنهاء العقود مع المؤسسات التي تدعم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مثل قوات الدفاع الإسرائيلية»[47] .

انضم برنامج Access Now إلى 17 منظمة وأكثر من 50 فناناً وصحفياً ومدافعاً عن حقوق الإنسان لإطلاق حملة (#StopSilencingPalestine) للمطالبة بوضع حد لرقابة فيس بوك للأصوات الفلسطينية[48]. يبدو واضحاً أن هناك تضامناً مع الحقوق الفلسطينية، حيث شكلت الحملات والمبادرات للمؤثرين والمؤسسات التي تهتم بالرقمنة والنشطاء وسائل ضغط حقيقية على منصات التواصل الاجتماعي. رفضت شركة أبل طلب فيس بوك بإزالة التقييمات السلبية التي تركها نشطاء مؤيدون للفلسطينيين على متجر أبل، ما جعل فيس بوك تصفه بـ «الخطر الأول»[49].

وقد استخدمت بعض المؤسسات الخاصة بالحقوق ومكافحة التشهير الأميركية سلاح المقاطعة الإعلانية، وبموجبه خسرت فيس بوك أكثر من 7 مليارات دولار بعد توقف أهم الشركات التجارية عن الإعلان عبر منصاتها، وبرز من بين المقاطعين يونيليفر، المعلن الأول عالمياً، وشركة كوكا كولا[50]. ومن شأن التقييمات السلبية والمقاطعة الإعلانية التأثير على سياسات شركات التواصل الاجتماعي، لأنها تشعر بتعرضها للخطر الحقيقي وتؤثر في سمعتها.

انتقل الدعم والتضامن من صفحات التواصل الاجتماعي إلى الميادين العامة في معظم الدول، وبرز ذلك في بعض العواصم العربية والأوروبية، لعبت فيه الشخصيات المؤثرة كالفنانين ولاعبي كرة القدم وناشطي الإعلام الرقمي وغيرهم الكثير أدواراً رئيسية، وهو ما يعني أن تأثيرات ساحة المواجهة الجديدة خلقت تحركات ميدانية للجماهير ساهمت في إعادة تشكيل خريطة التضامن مع الحقوق الفلسطينية على المستوى الدولي.

في المقابل، تتبنى إسرائيل سياسات موجهة للرأي العام العالمي من جهة، وشركات التواصل الاجتماعي من جهة أخرى، في ساحة المواجهة الجديدة، وهي معركة مفتوحة وطويلة، تحتاج إلى سياسات فلسطينية وأدوات تتصف بالديمومة والاستمرار للبناء والتراكم، فهناك تحرك إسرائيلي قديم مع شركات التواصل الاجتماعي، وعليه، فإن الاتصال والتواصل الفلسطيني

يأتي في إطار تغيير ما هو ثابت لدى تلك الشركات.

كل ما سبق يشير إلى أن الفواعل غير الحكومية لعبت دوراً رئيسياً في تعزيز فعالية ساحة المواجهة الجديدة وزادت من زخمها ورفعت من تأثيرها على دوافع الجماهير بالتحرك ميدانياً. في المقابل، لم يكن مستوى التدخل الرسمي للدول بحجم التحرك الشعبي الداعم للحقوق الفلسطينية، رغم تصريحات قادة الدول بضرورة وقف العدوان، إلا أن التحرك لم يترجم إلى عمل سياسي لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

ثالثاً: مداخل مقترحة

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا زال قائماً، والفلسطينيون بحاجة دائمة لتطوير وسائلهم وأدواتهم النضالية، واتضح بشكل لافت للنظر أن العالم الافتراضي- وسائل التواصل الاجتماعي، ساحة نضال جديدة، تستطيع تحريك الرأي العام العالمي، الذي بدوره يشكل ضغطاً كبيراً على الساسة والمنظمات الإقليمية والدولية، لذا، تقدم الورقة ثلاث سياسات من شأنها إعادة تموضع الفلسطينيين في ساحة المواجهة الرقمية، وهي:

1. مؤثرون سفراء

هناك فرصة كبرى لبناء خطوط تواصل إستراتيجي مع المؤثرين كسفراء للقضية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة الذين أظهروا تعاطفهم مع الحقوق الفلسطينية، ويمتلكون جمهوراً افتراضياً واسعاً، ما يُعظم قدرتهم للتأثير في مجموعة من المستويات، وهي:

- المستوى الجماهيري: يمكن للمؤثرين العمل على اتجاهين، الاتجاه الأول الجمهور المحلي: من خلال التوجيه ورفع نسبة الوعي والمساندة في الحملات والمبادرات الرقمية. أما الآخر، فهو الجمهور الخارجي: من خلال إيصال الرواية الفلسطينية ونشر الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية.
- شركات التواصل الاجتماعي: يمتلك المؤثرون وسائل ضغط على شركات التواصل الاجتماعي، تمكنهم من خلق حالة تفاوضية والضغط لتبني سياسات تتيح مزيداً من الحريات للمحتوى العربي على المنصات، ومن بين أهم هذه الوسائل التسويق الإلكتروني الذي يعتبر مصدر الأرباح الرئيسي للمنصات. كما أنه لا يمكننا إغفال الجانب المتعلق بثقة الجمهور

في منصات التواصل المبني بالأساس على ثقة المؤثرين.

- مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للحقوق الرقمية: يستطيع المؤثرون دعم عمل المؤسسات المدافعة عن الحقوق الرقمية من خلال التوسع في الأنشطة، والانتشار على مستوى الجمهور، والمصداقية في الأداء. يزيد ما سبق من فعالية التدخلات المصممة من قبل هذه المؤسسات ويدعم توجهاتها وفرص تحقيق أهدافها.

2. ساحة مواجهة ديناميكية

إن ساحة المواجهة على وسائل التواصل الاجتماعي مستمرة، فالاحتلال وإجراءاته وسياساته بحق الشعب الفلسطيني قائمة. لذا، يتوجب أن يكون المحتوى الفلسطيني دائماً ومستمراً بنفس الوتيرة وألا يعمل فقط عند تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية؛ وهو ما يتطلب تصدير خطاب وصورة دائمة ومستمرة للعالم الافتراضي، ولكسب ساحة المواجهة، يتطلب الأمر العمل على:

- الرواية الإنسانية: وهو ما يعني إعادة التفكير في كيفية تقديم الفلسطينيين أنفسهم للعالم الرقمي، من خلال رواية فلسطينية بمحتوى يعبر عن حياة الفلسطيني اليومية تحت الاحتلال.

- الرواية الحقوقية (الحق التاريخي والأممي): الرواية الأولى مبنية على فكرة أن الفلسطينيين هم السكان الأصليون لهذه الأرض، وهم من تعرض للتهجير والتطهير العرقي المنظم بهدف إحلال شعب مكان آخر. فيما تذهب الرواية الأخرى باتجاه تبني قرارات الشرعية الدولية باعتبارها المرجع الأساسي للأمم، وهي ملزمة بالدفاع عنه وضمان تطبيقه.

- تشكل الروايتان حقيقة الشعب الفلسطيني ومعاناته التي يعيشها باعتباره شعباً مجزأً؛ يعيش جزء منه وفق الرواية التاريخية، والآخر يعيش وفق الحقوق الأممية، وكلاهما لم يتحصل على حقوقه.

- مواجهة التضليل: يستند العمل في هذا المدخل على اتجاهين، الأول: تفنيد الرواية المضادة للرواية الفلسطينية ومجابهتها أياً كان مصدرها. أما الثاني، فيذهب باتجاه مجابهة سياسات شركات التواصل الاجتماعي التي تحابي إسرائيل وتدعم وصول محتواها.

لزيادة ديناميكية ساحة المواجهة، يمكن التوجه نحو الصحافة التشاركية التي تجمع بين الصحافة الرسمية وصحافة المواطن، بالإضافة إلى نشاط المؤثرين على منصات التواصل؛ يؤدي هذا التوجه إلى إتقان عملية التوثيق وسرعة الوصول لأماكن الأحداث وتغطيتها في أسرع وقت. ومن ثم تحقيق الانتشار الواسع لها. تدعم فكرة الصحافة التشاركية تبني خيار المقاومة الرقمية في ساحة المواجهة الجديدة وتعمل على مشاركة شرائح واسعة من فئات المجتمع الفلسطيني، بما فيها الشباب والمرأة.

3. شركات التواصل: تمثيل فلسطيني فاعل

تعظيم التمثيل الفلسطيني الفاعل لدى شركات التواصل الاجتماعي على المستويات التالية:

- وجود قنوات اتصال رسمية بين الحكومة وشركات التواصل: يمثل التواصل الفاعل بين المؤسسات الحكومية والشركات فرصة مهمة لإيصال الطلبات الفلسطينية المتعلقة بالمحتوى وتبادل البيانات بما لا يتجاوز القوانين المحلية ولا يتعارض مع سياسات الخصوصية.
- ضمان وجود تمثيل عربي لدى الشركات: وجود صوت عربي يضمن عدم بناء سياسات تمس بالمحتوى العربي، وتزيد من فرص تقييده. وهو ما يتأتى من خلال تمثيل عادل على طاولة مجلسي الحكماء والسياسات.
- مكتب ارتباط إقليمي في الأراضي الفلسطينية: هناك حاجة لدعوة شركات التواصل الاجتماعي لفتح مكاتب إقليمية في فلسطين تعزز من فرص التواصل وتشكل غرفة عمليات مشتركة بهدف حل الإشكاليات العالقة.

الهوامش

1 Gantz: Extremists spread misinformation on Facebook and TikTok, The JERUSALEM POST, MAY 15, 2021, https://bit.ly/3wrirRX

2 The Hill, Facebook sets up 'special operations center' for content on Israeli-Palestinian conflict, MAY 19, 2021, https://bit.ly/3hBNvKy

3 صفحة سفارة فلسطين في بريطانيا، 14 أيار 2021 https://bit.ly/3hPkZoV

4 وفا، سفارتنا في لندن تتلقى رسالة اعتذار وإعلان نوايا من إدارة «فيسبوك» بتصحيح الأخطاء، 17 أيار 2021، https://bit.ly/3wwSpg3

- Time, Inside Facebook's Meeting with Palestinian… , MAY 21, 2021 https://bit.ly/3rU6e73

5 جريدة القدس، إشتية يتباحث مع إدارة "فيسبوك" ويطالبها بمتابعة خطاب الكراهية ضد الفلسطينيين، 19 أيار 2021، https://bit.ly/3bK7hQm

6

- Clay Shirky, The Political Power Of Social Media: Technology, The Public Sphere, And Political Change, Foreign Affairs, Vol. 90, No. 1 (JANUARY/FEBRUARY 2011), P29. https://b.gatech.edu/3pPJ8Q8
- Diana Letcher, Online Political Participation, Collective Action Events, And Meaningful Citizen Engagement: Social Media Use During Mass Protests, Addleton Academic Publishers, Vol. 10, No. 2 (2018), P71. https://bit.ly/2ZDwAkk

7 Nirupama Rao, Diplomacy in the Age of social media, The Wire, Jul 19, 2017, https://bit.ly/3vJ8MWF

8 سيف الهرمزي، فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (11) 2017، ص147-129.

9 DataReportal, Digital 2021 April Global Statshot Report, 21 April 2021, https://bit.ly/3468gGn

10 yahoo2021 (يونيو) 7 حزيران ،، https://yhoo.it/3w6QrU0 مال وأعمال،

11 Julie Posetti, Is Facebook a Failed State?, FP- Foreign Policy, May 10, 2021, https://bit.ly/3vyjWxE

12 BBC، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: مواقع التواصل أحدث ساحة للقتال، 16 أيار (مايو) 2021، https://bbc.in/344IOAQ

13 الجزيرة نت، كيف تدعم القضية الفلسطينية على فيسبوك وتويتر دون أن تتعرض للحجب؟، 17 أيار (مايو) 2021، https://bit.ly/3oz5Ycg

14 New York Times, 'Social Media Is the Mass Protest': Solidarity With Palestinians Grows Online, May 19, 2021, https://nyti.ms/3u3ZCCw

15 The New York Times, Lies on Social Media Inflame Israeli-Palestinian Conflict, May 14, 2021, https://nyti.ms/3v6r1oF

16 الجزيرة نت، غوغل يزيل التقييد عن البث الحي لقناة الجزيرة، 19 أيار (مايو) 2021، https://bit.ly/3fxqOVc

17 Reuters, Facebook deploys special team as Israel-Gaza conflict spreads across social media, May 19, 2021, https://reut.rs/3ypVz74

18 Sheera Frenkel, Mob Violence Against Palestinians in Israel Is Fueled by Groups on WhatsApp, New York Times, May 19, 2021, https://nyti.ms/34q7tjC

19 Nathan Allebach ,Misinformation about Israel-Palestine violence is spreading online, from viral videos to the Israeli government's tweets, Insider, May 17, 2021, https://bit.ly/3hOrmsr

20 حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية، تقرير مرحلة 19-6 أيار 2021، ص 10. https://bit.ly/3EyPoQe

21 موقع الخليج أونلاين، التطبيع الرقمي... كيف توظف إسرائيل «تويتر» و«فيسبوك» لخدمتها؟، 28 أيلول (سبتمبر) 2016.

https://bit.ly/2mhCdR4

- وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام- مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت 2018

22 HAARETZ, Facebook Complying With 95% of Israeli Requests to Remove Inciting Content, Minister Says, Sep. 12, 2016, https://bit.ly/3ozRZmv

23 وفا، الدبلوماسية الرقمية في مواجهة الرواية الإسرائيلية.. ولكن، شباط (فبراير) 2018. https://bit.ly/2RY2f61

24 BBC NEWS، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: منشورات مزيفة على مواقع التواصل الاجتماعي، 16 أيار (مايو) 2021، https://bbc.in/34xWpRk

25 Marc Owen Jones, How Israel uses disinformation to delegitimize the Palestinian cause, middle east, 24 May 2021, https://bit.ly/3ik23Pt

26 الصحفة الرسمية لصحيفة New York Post على (twitter).(

27 تحديدا قانون مناهضة الإرهاب (Anti- Terrorism Act (ATA لعام 1987 ومجموعة من القوانين التي بنيت عليه خصوصاً في عهد إدارة دونالد ترامب، انظر:

Scott R. Anderson, A ticking time bomb for US foreign assistance, The Hill, 28 Jan 2019.

28 i24news، غضب فلسطيني لاختيار إسرائيلي ضمن «حكماء فيسبوك»، 14 ايار (مايو) 2020، https://bit.ly/3w4JLod

29 الصفحة الرسمية لـ جردانا كاتلر Jordana Cutler عبر منصةlinkedin .

30 Ryan Mac, Amid Israeli–Palestinian Violence, Facebook Employees Are Accusing Their Company of Bias Against Arabs and Muslims, BuzzFeed News, May 27, 2021, https://bit.ly/3yGXTXD.

31 صفحة Emily wilder على (Twitter)، 22 أيار (مايو) 2021، https://bit.ly/3fJbzZn

32 The New York Times, may 22.2021. A5

33 Rajaa Natour, Thank You, Bella Hadid. But These People Actually Made the Palestinian Struggle Fashionable, Haaretz, Jun 2, 2021, https://bit.ly/3zm9sn4

34 Ibid.

35 Mac, Amid Israeli–Palestinian Violence.

36 مقابلة هاتفية، منى شتية مديرة المناصرة المحلية في مركز حملة، 8 تموز (يوليو)2021.

37 صدى سوشال، 77 انتهاكاً خلال شهر مايو والمركز يقاضي فيسبوك، 2 حزيران (يونيو) 2021، https://bit.ly/3fN5f4q

38 Elizabeth Dwoskin and Gerrit De Vynck, Facebook's AI treats Palestinian activists like it treats American Black activists. It blocks them, Washington post, May 29, 2021, https://wapo.st/3wCYbN2

39 Ibid.

40 صفحة النائب بمجلس النواب الأميركي، رشيدة طليب على (Twitter)، 26 أيار (مايو) 2021، https://bit.ly/3uqLof9

41 جريدة القدس، اشتية يتباحث مع إدارة "فيسبوك" ويطالبها بمتابعة خطاب الكراهية ضد الفلسطينيين، 19 أيار (مايو) 2021، https://bit.ly/3bK7hQm

42 مقابلة هاتفية، أحمد جميل عزم رئيس وحدة الشؤون الإستراتيجية في مجلس الوزراء الفلسطيني، 23 أيار (مايو) 2021

43 منى شتية، مقابلة هاتفية.

44 صدى سوشال، صدى سوشال يقاضي فيسبوك، 21 أيار (مايو) 2021، https://bit.ly/3wrEWGd

45 مقابلة هاتفية مع محمود الشريف، مدير حملة «فيسبوك» وأحد مؤسسيها، الثلاثاء 7 تموز (يوليو) 2021.

46 Ibid, New York Times.

47 Jewish Diaspora in Tech: Letter on Google Communication and Cloud Contracts, May 19, 2021. https://bit.ly/3fCtnp1

48 Access Now, Global civil society coalition calls on Facebook to #StopSilencingPalestine, June10, 2021. https://bit.ly/3e1BwDw

49 insider, Apple refused to remove negative ratings …, May 23, 2021, https://bit.ly/3dYANTE

50 Bloomberg, Mark Zuckerberg Loses $7 Billion as Companies Drop Facebook Ads, June 27. 2020, https://bloom.bg/3vnJNYW

شؤون فلسطينية

أنثولوجيا

التكنولوجيا.. التفوق العلمي المدني والعسكري وعلاقات إسرائيل الدولية

رشا الحسن*

استحوذ موضوع التكنولوجيا والتفوق العلمي الإسرائيلي على اهتمام "مركز الأبحاث" منذ بدايات نشأته. وصدرت عن المركز العديد من الدراسات حول التكنولوجيا والتقنيات التي تمتلكها دولة الاحتلال، وأثر ذلك على الدبلوماسية والعلاقات السياسية مع دول العالم المختلفة.

صدرت في نهاية الستينيات مجموعة من الكتب التي تتناول الموضوع بإسهاب، وتعكس مدى اهتمام القائمين على المركز بإثراء الجانب المعرفي حول المستوى التقني للعدو وانعكاساته السياسية. وأجمعت معظم الدراسات والأوراق البحثية على ضرورة معرفة المستويين العلمي والتقني اللذين وصلت إليهما دولة الاحتلال، ودراسة إمكانياتها كخطوة أولى على طريق استعادة الحق المسلوب.

كان من بدايات الكتابة حول الموضوع في نشرات خاصة، وضمن سلسلة «دراسات فلسطينية» التي كان من أهمها دراسة المهندس الفيزياكيميائي يوسف مروّة بعنوان «أخطار التقدم العلمي في إسرائيل» التي صدرت في آب/ أغسطس 1967. تناول الفصل الأول بإسهاب موضوع المعاهد التقنية العالية في «إسرائيل» ونشاطاتها العلمية. فيما أفرد الفصل الثاني للحديث عن النشاط العلمي الدولي وكل ما يمكن معرفته عن الأبحاث التي تجريها المختبرات الإسرائيلية وكل ما ينشر وتتم مناقشته في المؤتمرات الدولية من قبل علمائهم. حاول الباحث في هذا الفصل شرح اهتمام «إسرائيل» بالمؤتمرات والدورات التدريبية ومدى مشاركتها على مدار عشر سنوات من 1955-1965 بالمؤتمرات الدولية، كما تم ذكر أسماء العلماء ومواقعهم الوظيفية وأبرز إنجازاتهم.

وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى موضوع الذرة في إسرائيل ومؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية. وقد ميّز الباحث بين نوعين من المؤسسات النووية، وهما: مؤسسة الطاقة الذرية التي تملك المفاعلات الذرية، والمؤسسات التي تتبع

* باحثة في مركز الأبحاث الفلسطيني.

ملكيتها للجامعات والمعاهد التقنية وتكون تحت إشراف خبراء المؤسسة المذكورة وتوجيهاتهم. وتطرّق مروّة في الفصل الرابع للثروات الطبيعية ومصادر الطاقة وصناعات التعدين الإسرائيلية. وتوسع في الفصل الخامس في عرض الأبحاث الإسرائيلية الجارية في الطب والزراعة والفضاء والكيمياء والفيزياء، كما استعرض أبحاثاً أخرى دون شرحها، وشرح عدداً من الأبحاث السرية الخطيرة لتوجيه أنظار العلماء العرب للمواضيع الحساسة التي يجب أن يلتفتوا إليها في أبحاثهم.

في نهاية الكتاب، أضاف الباحث ملحقاً حول ما اعتبرها «الأهداف العسكرية والعلمية في فلسطين المحتلة» تناول فيه تفاصيل مهمة عن المفاعلات الذرية والمسرعات الذرية وأهداف عسكرية أخرى.

كما صدرت عن المركز ضمن سلسلة "أرقام وحقائق" عدد من الكتب للتوزيع الخاص والمحدود، التي كانت موجهة بشكل خاص للخبراء والمعنيين بالموضوع دون توزيعها توزيعاً واسعاً. ومن ضمن هذه الكتب: كتاب «الطاقة الكهربائية في إسرائيل» للمهندس الباحث بطرس لبكي الذي صدر في تموز/ يوليو 1969. وتناول الباحث في دراسته المؤسسات العاملة في حقل الطاقة الكهربائية ودورها وتطورها الإداري والاقتصادي. فشرح في البداية النواحي القانونية والمالية لبدايات عمل مؤسسات الكهرباء في فلسطين، والتسهيلات التي حصلت عليها من المندوب السامي. وفصّل بالأرقام وضع شركة الكهرباء منذ تأسيسها في العام 1921 حتى العام 1967. حيث تطرق الباحث إلى تطور محطات توليد الطاقة الكهربائية والتغيرات التي طرأت عليها، والأعمال السنوية التي قامت بها شركة الكهرباء الإسرائيلية، من تجهيز بالمحولات وتطوير لطاقة التحويل وعدد المحولات ومحطات التحويل.. وفي ختام كتابه، شرح الباحث دور الطاقة الكهربائية في اضطهاد الأقلية العربية مقابل تهويد الجليل والمناطق الحدودية والمساهمة في إسكان اليهود منطقة الجنوب. وفي الكتاب، كما في جميع كتب سلسلة «حقائق وأرقام» تركيز واضح على المعلومات الرقمية الخاصة بموضوع البحث.

ومن بين كتب السلسلة كذلك، كتيب بعنوان «إسرائيل وعصر العقول الإلكترونية» للباحث أحمد حجاج، الذي صدر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1969. ويقصد الباحث بـ«العقول الإلكترونية» ما نسميه في أيامنا هذه بالكمبيوترات والرقمنة الإلكترونية. يبدأ الباحث دراسته بعرض سريع لظهور «العقول الإلكترونية» في الولايات المتحدة الأميركية، وما رافقها

من تطور في العلوم والتنافس العالمي على امتلاك هذه التقنية. وهذا الكتيب يوضح مدى اهتمام مركز الأبحاث بمعرفة تفاصيل التقدم العلمي الذي وصلت إليه دولة الاحتلال ومجالات استخدامها للتقنيات الجديدة في العلوم كافة، حيث شرح الباحث بالتفصيل دمج علم الإلكترونيات بنظام تدريس العلوم والرياضيات فيها، ودمجه بنظام البحث العلمي مع التركيز على أهم مراكز الأبحاث الإلكترونية في «إسرائيل». كما شرح الباحث عن تطور الصناعات الإلكترونية الإسرائيلية التي لم تقتصر فقط على المواد الإلكترونية اللازمة للمستهلك، مثل: أجهزة الراديو والتلفاز والتسجيل.. بل تخطتها إلى الاستخدامات الصناعية، مثل: «الحواسيب» وأجهزة المواصلات السلكية واللاسلكية.. وأيضاً للأغراض العسكرية، مثل: الطائرات والصواريخ وأجهزة التوجيه العسكرية... وقد لفت الباحث الانتباه إلى أن التفوق التكنولوجي لا يقاس بعدد الأجهزة التي تمتلكها الدولة، إنما بنوعها وطريقة استخدامها، وفي هذا المجال كانت «إسرائيل» متفوقة على الدول الأوروبية المتقدمة. كما نشأت منذ البدايات لجنة حكومية للإشراف على شراء «العقول الإلكترونية» واستخدامها اسمها «لجنة الأوتوميشن ومراكز العقول الإلكترونية في القطاعين المدني والعسكري». وفي الكتاب عدد من الملاحق التي تحتوي على إحصاءات ذات علاقة بموضوع البحث.

وصدر في العام نفسه 1969 كتاب للتوزيع الخاص والمحدود ضمن نفس السلسلة بعنوان «الأبحاث الذرية الإسرائيلية» للباحث يوسف مروّة. حرص الباحث، بتكليف من مركز الأبحاث، على جمع أحدث المعلومات والأرقام الخاصة بالموضوع لتزويد المؤسسات الفلسطينية والعربية المعنية بها. فوضّح الباحث في الفصل الأول من كتابه النشاط الذري الإسرائيلي منذ بداياته، وتناول في الفصل الثاني الأبحاث الذرية الإسرائيلية بالتفصيل، ثم تناول موضوع السلامة النووية وفيزياء الأشعة. وخصص الفصل الرابع للتطبيقات السلمية للطاقة الذرية، حيث شرح استخداماتها في الصناعة والزراعة والطب النووي والكهرباء الذرية.. وفي الفصل الخامس شرح ما تمكن من الحصول عليه من معلومات حول القنبلة الذرية الإسرائيلية وأسرار تركيبها.. وفي الكتاب ملاحق مهمة لذوي الاختصاص.

وضمن سلسلة دراسات فلسطينية، صدر كتابان هامان لنفس الكاتب، يعكسان متابعة المختصين للتقدم التقني للاحتلال في مجال تصنيع الأسلحة، والسعي الدائم لدراسة العدو وقدراته، وهما: كتاب «القوات

الإسرائيلية المحمولة جواً» للباحث محمود عزمي، الذي صدر في العام 1973، وكتاب «القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب» لنفس الباحث، والذي صدر في حزيران 1975.

يبحث الكاتب في كتابه الأول التطور التاريخي لوحدة المظليين الإسرائيليين، ويفصّل عدداً من العمليات التي نفذتها هذه الوحدة مثل عملية «ممر متلا» في العام 1956، والعمليات قبل العام 1967، كما يتطرق للعمليات التي قامت بها القوات المحمولة جواً في حرب العام 1967 بشكل خاص وفي حرب الاستنزاف كذلك. ثم يوضح الباحث كيف تم استخدام القوات المحمولة جواً ضد المقاومة الفلسطينية خصوصاً في معركة الكرامة. وينهي كتابه بفصل بعنوان «اتجاهات تطور القوات الإسرائيلية المحمولة جواً» ناقش فيه توقعاته للتغيرات التي ستدخلها دولة الاحتلال على قواتها الجوية والمهام القتالية المحتملة للمظليين في المستقبل.

وفي كتابه «القوات المدرّعة الإسرائيلية عبر أربع حروب» بدأ الباحث بشرح نظريات حرب المدرعات بشكل عام، ثم كتب بإسهاب عن تاريخ نشأة سلاح المدرعات الإسرائيلي وتطوره على فترات زمنية قسمها حسب الحروب التي خاضتها هذه القوات. بدأ بشرح تطور سلاح القوات المدرعة منذ تشكيل أول وحدة مدرعة إسرائيلية أثناء الهدنة الأولى لحرب عام 1948 حتى حرب عام 1956، مروراً بالعمليات التي خاضتها تلك المدرعات على المحاور الثلاثة؛ الجنوبي والأوسط والشمالي. ثم شرح عن تطورها بين حربي 1956 و1967، فكتب حول عمليات المدرعات على الجبهة المصرية وعلى الجبهة الأردنية والجبهة السورية، وكيف تصرفت هذه القوات على كل جبهة من الجبهات، والتكتيكات التي اتبعتها. بعد ذلك، تطرق الباحث للحديث عن تطور سلاح المدرعات الإسرائيلي بين حربي 1967 و1973، وكيف أنّ هذه القوات لم تستغنِ عن المدرعات أو تزيد في أعداد المشاة المرافقين لها كما توقع البعض.

وخصص الباحث فصلاً كاملاً للحديث عن ميزان القوى بين المدرعات العربية والمدرعات الإسرائيلية في حرب عام 1973، كما تطرق لقتال المدرعات على الجبهات المصرية والسورية بإسهاب، وقارن بين حربي عام 1967 و1973 على نفس الجبهات. وفي الفصل الأخير للكتاب تحدث الباحث عما أطلق عليه «التأهب للحرب الخامسة»، حيث شرح عن وضع سلاح المدرعات الإسرائيلي وحجمه وتوقعاته لحرب قريبة من تاريخ كتابة الكتاب في أيار/ مايو 1975.

وضمن سلسلة دراسات فلسطينية أيضاً، أعدّ المقدم الهيثم الأيوبي وهشام عبد الله كتاباً بعنوان «تمييز الطائرات والمدرعات» في العام 1974. وقد كان هدف مركز الأبحاث من نشره أن يكون دليلاً للمقاتلين يحتوي كل ما يحتاجه المقاتل من معلومات وصور ضرورية لتمييز الطائرات المختلفة: طائرات القتال، والنقل، والهليكوبترات، وأنواع الدبابات، والمصفحات...

لم يتوقف الاهتمام بموضوع التقدم التكنولوجي للعدو عند هاتين السلسلتين بل تخطاهما إلى سلسلة الكتب التي تصدر عن المركز وإلى دورية «شؤون فلسطينية». وهنا يجدر التنويه إلى أنّ سلسلة الكتب ودورية «شؤون فلسطينية» إصدارات موجّهة لجمهور القراء والمهتمين وليست محدودة التوزيع كما السلسلتين السابقتين.

صدرت في العام 1973 أربع دراسات في دوريات «شؤون فلسطينية» وهي: «التعاون التقني الأميركي- الإسرائيلي لإنتاج «السوبر ميراج» لهشام عبد الله، و«التكنولوجيا في إسرائيل» للدكتور محمد عجلان، و«بعض الملامح البارزة للتقدم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل» للدكتور محمود خيري بنونه، و«دور الجامعات والمعاهد العليا في إسرائيل في البحث العلمي والتكنولوجي» لبكر مصباح تنيرة.

يوضح هشام عبد الله في دراسته «التعاون التقني الأميركي- الإسرائيلي لإنتاج «السوبر ميراج» تفاصيل التعاون والاتفاق الأميركي- الإسرائيلي بخصوص إنتاج طائرات الـ«سوبر ميراج» وتوقعاته المستقبلية بخصوص ذلك. وتناول أحدها موضوع التفوق التكنولوجي على الدول العربية، ومدى اهتمام الدولة الإسرائيلية بزيادة الفجوة التكنولوجية الموجودة بينها وبين دول المنطقة، كما بحث موضوع النشاط العلمي في «إسرائيل» وتركيزها على ضرورة تفوق علمائها وإنتاجهم العلمي سنوياً.

وفي تقرير «بعض الملامح البارزة للتقدم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل»، اهتم د. محمود خيري بنونه بدراسة نظام التعليم في «إسرائيل» والنشاط العلمي للمراكز البحثية فيها، كما شرح أهم ركائز التقدم العلمي والتكنولوجي فيها التي حصرها بالعامل البشري، حيث تمتلك إسرائيل أعلى نسبة من العلماء بالنسبة لتعداد سكانها، والموارد المتاحة. وبيّن الباحث كيف جعلت دولة الاحتلال التفوق العلمي والتكنولوجي لها من أولى أهدافها القومية.

أمّا تقرير «دور الجامعات والمعاهد العليا في إسرائيل في البحث العلمي والتكنولوجي» لبكر مصباح تنيرة، فقد جاء مكملاً للتقريرين اللذين سبقاه، حيث تناول بالتفصيل والشرح دور كل جامعة من الجامعات الإسرائيلية وجميع المعاهد العليا في تطوير البحث العلمي، وفصّل القارئ طبيعة الأبحاث التي تقوم بها الدوائر والمعاهد المختلفة واهتماماتها العلمية، في محاولة لتوجيه الباحثين العرب لطبيعة الأبحاث التي يجب أن يقوموا بها لمواجهة عدوهم.

وقد توالت في «شؤون فلسطينية» الأبحاث التي تناولت جوانب مختلفة من المعرفة حول مواضيع التقنية الإسرائيلية وتفوقها العلمي، ودراسة الأسلحة والتقنيات المستخدمة في المواجهة. ويتضح لنا أنّ المعلومات التي كانت في البداية موجهة إلى أشخاص محددين في نشرات خاصة، لم تعد حكراً على العلماء وصناع القرار، بل أصبحت تنشر لجمهور القراء والمهتمين في أعداد دورية «شؤون فلسطينية»، حيث شهدت فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين نشر أكثر من 14 دراسة، بعضها متخصص إلى درجة كبيرة.

في دراسته «مقارنة تكنولوجية وتكتيكية بين طائرتي ميغ 23 وميغ 25 وطائرات الفانتوم وتوم كات وايغل» لمحمود عزمي التي صدرت في العدد 84 في شهر تشرين الثاني 1978، بيّن الباحث الفروقات بالتفصيل بين هذه الطائرات، وأسعارها، وتعرض لذكر الفرق في قدراتها القتالية واستخداماتها المختلفة.

في شهر تموز/ يوليو 1975 صدرت دراسة بعنوان «تحدي التقنية الإسرائيلية وكيف نواجهها» لهالة سلام مقصود، في العدد 47 من «شؤون فلسطينية»، شرحت الباحثة كيف تطور البحث العلمي في دولة الاحتلال منذ العام 1948، واهتمام الباحثين الإسرائيليين بالمشاركة في المؤتمرات العلمية العالمية وتطوير معاهدهم البحثية وخصوصاً أبحاثهم النووية. وقد بينت الباحثة كيف اهتم العلماء بشكل خاص بتطوير الأبحاث في المجال العسكري، وإدخال تحسينات على أسلحتهم البرية والبحرية والجوية... كما تطرقت بالتفصيل إلى الصناعات المدنية الإسرائيلية، والتطويرات التي أدخلتها على الصناعة الإلكترونية -المتصلة بالصناعة العسكرية-، والصناعة الكيماوية -التي نمت بعد استيلاء إسرائيل على نفط سيناء-.

وتخلص الباحثة إلى أنّ ما ينقص الدول العربية هو القرار السياسي وتنظيم المجهودات البحثية العلمية والتحرر من البيروقراطية حتى تبقى مواكبة للتقدم العلمي.

في العدد 56 الذي صدر في نيسان/ أبريل 1976، نشرت دراسة بعنوان «دور العلم والتكنولوجيا في المعركة» للدكتور إلياس الزين. تناول الباحث الموضوع بالتحليل بالأرقام والحقائق، حتى يبين كيف يخدم التقدم العلمي البلدان ضد التخلف، وكيف يفيد في الدفاع والأمن والحروب بشكل خاص. فقد أعطى في البداية نبذة عن تطور العلم والتكنولوجيا ودورهما في المعركة، وشرح عن وضع الأقطار العربية في العلوم وامتلاك التقنيات الحديثة بعد حرب عام 1967، خصوصاً لبنان. ثم عقد مقارنة موسعة بين الأقطار العربية وإسرائيل، وهنا برزت الفروقات الكبيرة في معدل الإنتاج العلمي للفرد، وعدد العلماء الناشرين، وعدد الأبحاث العلمية والذرية المنشورة، ومعدلات الإنفاق على البحوث، وإصدار الكتب العلمية، وغيرها.. وناقش الباحث تساؤلين هامّين وهما: هل يخدم العلم العربي المعركة؟ وما هي أسباب تخلف العلم العربي؟ ثم أفرد جزءاً كبيراً من دراسته للحديث عن «الثورة الفلسطينية والعلم»، وكيف استفادت الصهيونية من العلم في «بناء الدولة» وتطوير قدراتها العسكرية والنووية. ولم يتوقف الباحث عند مرحلة الوصف، بل تخطاها إلى اقتراح إستراتيجيات علمية لتطوير العلم والتكنولوجيا في البلدان العربية، وتوظيف التقنيات الحديثة في خدمة المعركة مع العدو. وكما ذكرت «هالة سلامة مقصود» في الدراسة السابقة، ذكر الباحث أنّ أوّل خطوة تنفيذية في الاتجاه الصحيح تكون بوجود قرار سياسي داعم.

واهتمت «شؤون فلسطينية» بنشر دراسات حول الإستراتيجية الإسرائيلية والتقنيات المستخدمة في الحروب. ففي العدد 84 الذي صدر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، كتب محمود عزمي دراسة بعنوان «حرب تشرين: تخلف الإستراتيجية وتطور التقني والتكنيك»، ناقش فيها التقنيات المستخدمة في حرب تشرين والفرق بينها وبين حرب عام 1948. وفي ثمانينيات القرن العشرين، ظهرت في العدد 188 دراسة لحسين حجازي بعنوان «إشكالية «التفوق» في الإستراتيجية الإسرائيلية» معتمدة على دراسة مترجمة بعنوان «الكمية والنوعية في الإستراتيجية الإسرائيلية».

وفي العدد 192 من «شؤون فلسطينية» نشرت دراسة لعمرو هاشم ربيع بعنوان «التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية». تناولت الدراسة موضوع التطور التكنولوجي في دولة الاحتلال بالتفصيل، فتم توضيح أهم دعائم التطور التكنولوجي في المؤسسات التعليمية والبحثية، وفي الصناعات الإلكترونية، وفي الزراعة، وفي الصناعات العسكرية -بشكل أعمق-. وقد عرض الباحث نشأة صناعة الأسلحة الإسرائيلية وتطور الصناعات الحربية المختلفة، وناقش عوامل نجاحها من خبرة عملية، وشعور بالخوف من حظر تصدير السلاح لها من بعض الدول الكبرى، وعوامل داخلية عديدة. وفي الدراسة تفاصيل مهمة حول تطور أنواع الأسلحة المختلفة؛ أسلحة المشاة، والمدرعات، والدفاع الجوي، والسلاح البحري، وإنتاج القنابل والصواريخ، وصناعة الطائرات.. وذكر لأهم تراخيص إنتاج السلاح التي حصلت عليها الدولة الإسرائيلية -خصوصاً في الفترة من عام 1981 حتى عام 1985-.

اهتم الباحث في دراسته بشرح القدرات النووية الإسرائيلية، والتوسع بموضوع المفاعلات النووية وقدراتها، ثم ناقش موضوع التكنولوجيا الإسرائيلية في إطار العلاقات مع الولايات المتحدة، وكيف أدى التعاون الإسرائيلي- الأميركي في مجال الصناعات الحربية إلى تطوير هذا القطاع وتوقيع اتفاقيات إستراتيجية. كما ناقشت الدراسة الصادرات التكنولوجية؛ المدنية والعسكرية، وربطت بين تصدير السلاح الإسرائيلي والتوسع في العلاقات السياسية الخارجية.

في أيلول 1989، صدرت دراسة بعنوان «الأبعاد الإستراتيجية والتكنولوجية للقمر الاصطناعي الإسرائيلي» لهشام فهيم، بعد عام واحد فقط من إطلاقه. وكانت الدراسة مميزة في تناول تطور القمر الاصطناعي الإسرائيلي ومواصفاته وتأثيراته الإستراتيجية والعلمية والإعلامية. فقد بدأ الباحث بشرح تطور تكنولوجيا الأقمار الصناعية عالمياً، وأنواعها، واستخداماتها. ثم توسع في تفاصيل تطور فكرة القمر الاصطناعي الإسرائيلي، وبيّن خطوات التعاون العلمي أو التقني بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأميركية التي أدّت إلى هذا التطور. وفي الدراسة شرح مفصل لمواصفات القمر الصناعي الإسرائيلي من حيث الشكل والوزن، وبيانات التزود بالوقود، وبيانات أخرى مهمة للمعنيين. ويناقش الباحث بالتفصيل الادعاء الإسرائيلي بأنّ القمر الاصطناعي «تجريبي- علمي»، كما يحاول توقع تأثيراته على المنطقة ككل، على المستوى الإستراتيجي، والمستوى العلمي- التقني، والمستوى الإعلامي.

ويختتم الباحث دراسته بوضع تصور لأساليب عربية ممكنة لمواجهة تأثيرات هذا القمر الاصطناعي على المنطقة.

يلاحظ أنّ مركز الأبحاث منذ تأسيسه بدأ باستكتاب الباحثين والمختصين حول مختلف الموضوعات المهمة بغرض توفير المعلومات الدقيقة للمهتمين بالوضع السياسي والعسكري القائم، وحاول المركز باستمرار البحث في الحلول الممكنة واقتراح سبل للتغيير في الأوضاع القائمة عالمياً، بهدف الوصول إلى تحرير البلاد واستعادة الحق المسلوب.

متابعات

متابعات

مؤتمر حركة فتح..
الفكر السياسي والاجتماعي

بكر أبو بكر*

عقدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2021، الفائت، مؤتمراً بعنوان «حركة فتح: الفكر السياسي والاجتماعي»، وذلك في جامعة الاستقلال بأريحا، بتنظيم من أكاديمية عثمان أبو غربية الفكرية التابعة للحركة، بمشاركة كافة مفوضيات الحركة وبالشراكة مع عدد من مراكز الدراسات المتخصصة.

حمل المؤتمر أربعة عناوين رئيسية وهي: فتح والأفكار الشمولية، والحركة بين السياسة والدين والثقافة والحداثة، وفتح والفكر الاجتماعي والاقتصادي، والثقافة الوطنية والحضارة العربية. وأولت الحركة المؤتمر أهمية خاصة، إذ حضره نائب رئيس الحركة محمود العالول وخمسة أعضاء لجنة مركزية، وبمشاركة واسعة من أعضاء المجلسين الاستشاري والثوري، وممثلين عن كافة الأطر الحركية في الضفة الغربية والقطاع والشتات، وجاهياً وعبر «الزووم».

أهمية المؤتمر

تكمن أهمية المؤتمر في كونه مساحة تفاعل فكري وثقافي للحركة، خاصة قبل المؤتمر الحركي الثامن المزمع عقده في آذار «مارس» 2022، إذ يشكل المؤتمر جزءاً من مساحات التفكير الأرحب التي تسهم فيها الحوارات والنقاشات والندوات التي تجدد في برامج ورؤى الحركة بعيداً عن التفاعل الآني الإلزامي، خاصة أن فتح تشبه شعبها وتمثل العمود الفقري للوطنية الفلسطينية، خاصة مع عدم وجود أي بديل مقنع عنها مع التراجع الكبير في دور ومكانة الفصائل الأخرى.

يأتي المؤتمر في سياق تثبيت المراجعة كمنهج حركي مستدام، وهو ما يشكل متطلباً للنهوض وتحقيق الأهداف الحركية وتجديد الفكر والخيارات

* رئيس أكاديمية فتح الفكرية «أكاديمية الشهيد عثمان أبو غربية» والمشرف العام على المؤتمر.

السياسية بهذه المراجعات النقدية المسؤولة، التي تفضي أيضاً لإرساء قواعد الحوار والديمقراطية الحركية وتجديد البنى الحركية وإعادة الاعتبار لهوية الحركة كحركة تحرر وطني.

يثبت المؤتمر أيضاً قاعدة الانتقال من الاستجابات الآنية إلى المعالجات المتأنية الفكرية والمعرفية، فلا يجب أن تأتي المؤتمرات والملتقيات الحركية استجابة لمشكلة آنية فقط، أو في سياق تفاعل انتخابي شعبي جماهري وحسب.

جاء المؤتمر باحثاً عن معالجات معمقة، ومشتبكاً مع خمس مساحات:

أولاً: الفكر الشمولي الإقصائي هو فكر يفترض الصِحّة المطلقة لما يحمله، فهو يمتلك نظرة شمولية كليّة وعالمية تجمع المعتقدات الصلبة والثابتة مع تلك المتغيرات وتخضع الثانية للأولى، ومن هنا نشأت في بدايات القرن العشرين في عالمنا العربي الفكرانيات (الأيديولوجيات) المتطاحنة، تلك الشموليات التي تبلورت في ثلاث اتجاهات: الفكر الشيوعي الاشتراكي، والفكر القومي، والفكر الإسلاموي، وتقاتلت زمناً طويلاً. ومنها ما ساد فترة ثم باد، إلى أن أسفر العالم اليوم عن انتهاء عصر الفكرانيات عامة، رغم المزايا والعيوب التي تحيط بالفكرة.

فمثلًا، يمكننا القول إن الفكرة الصلبة (الأيديولوجية) بمنطق الإيمان الصلب والعمل الدؤوب لتحقيق الفكرة تتميز بنقطتين هامتين: الأولى هي الصلابة والثانية هي القدرة على التحريض، بينما بالاتجاه السلبي، فإننا نجد الجمود والتكلس وصعوبة التطور، كما نجد تعملق مدرسة الفسطاطين أو المعسكرين التي لا ترى الآخر إلا مخالفاً يجب اجتِثاثه ولا ترى المساحة الواسعة من الألوان بين الأسود والأبيض.

ثانياً: فهم الصراع: في إطار الصراع العربي الإسرائيلي فُهِم الصراعُ صراع وجود مع الكيان الصهيوني الاستعماري الغازي لأرض فلسطين العربية، وفُهم الصراع في الأطر الأدنى أي بين قوى المقاومة الفلسطينية وبعضها صراع ثانوي، بمعنى أن الصراع أو الهدف أو القضية المركزية هي فلسطين والصراعات الأخرى هي في الإطار الثانوي لا المركزي، ما لم تهضِمه جيداً أجزاء كبيرة من التيارات الفكرانية التي اعتبرت جذريتها تشمل تلك الفئة المناوئة غير العدو المركزي.

ثالثاً: التطور الفكري: الشموليون لديهم صعوبة في التطور الفكري والمسلكي إلى حد الجمود. لذا، فإن مفاهيم الديمقراطية والحوار والنقاش وآداب الاختلاف تكون عصيّة عليهم، وهي المنطلقة من المفاهيم الثلاثة الأساسية: الاعتراف ثم التفهم والتقبل، ثم التجاور، بمعنى إن لم أتقبل الآخر، فكيف أراه أو أسمعه أصلاً. وإن لم أتفهمه بأن أضع نفسي مكانه، فكيف أقر له بالاختلاف، ثم ثالثًا في سياق الاعتراف والتقبل، نصل للتجاور بمعنى قبولنا للمشاركة بالتجاور معاً بنفس المساحة، فليس أي منا يمتلك الحقيقة المطلقة أو الصواب الذي ما بعده صواب.

رابعاً: حركة فتح والوطنية: جاءت فتح والثورة الفلسطينية لتكرس المبدأ الجامع في ظل صراع الفكرنة «الأدلجة» من خلال طرح واضح ومحدد وبسيط، وهو تحرير فلسطين، فأصبح هذا الهدف هو الخيط الذي يجمع شمل ثوب فلسطين، زاهي الألوان.

ومن هنا، انبثق فكر الثورة الفلسطينية عامة الطليعي- الجماهيري ليكرّس أموراً خمسة واضحة ومحددة: الأول هو: الوطنية بالتكريس والتركيز والتخصيص لتحرير فلسطين دون سواها وبالمعطف العربي الدافئ، والثاني: بالتحرير، باعتباره رأس الرمح للأمة وبالوحدوية وبكافة السبل وصولًا لفهم الواقعية السياسية والمرحلية، والثالث: بالعقل الوسطي ضمن حضارتنا العربية الاسلامية، والرابع: بالكيانية ارتباطاً بالمنظمة مدخلاً للوطن، ضمن قاعدة استقلالية الإرادة والقرار، والخامس: بقيم النظام الداخلي التي منها الديمقراطية والالتزام والتشاركية.

خامساً: فكر حركة فتح التحرري المقاوم المرتبط بالقضية المركزية تطور من السلاح إلى الدمج مع السياسة، دون التخلي عن حق استعمال كافة أشكال النضال، على اعتبار أنها حق، ومرتبط بعوامل عدة من تقدير الموقف العام والخاص، ومن هنا نشأت فكرة المرحلية في النضال والواقعية السياسية التي بدأت تسبغ مختلف التنظيمات السياسية الفلسطينية التحاقاً بنهج حركة فتح المتطور والمتجدد.

محاور المؤتمر

جاء هذا المؤتمر كإطلالة على فكر حركة فتح في السياقين السياسي والاجتماعي منذ الانطلاقة عام 1965، استمراراً بالتطورات اللاحقة، وصولًا إلى الواقع الحركي المعاصر.

سبق المؤتمر عقد ست ورشات استباقية في مختلف المحافظات، عالجت ذات المواضيع المحددة في برنامج المؤتمر، شارك فيها العديد من الأكاديميين والباحثين والمفكرين والمثقفين والسياسيين.

وفي تفاصيل محاور المؤتمر، عالج المحور الأول موضوع حركة فتح والأفكار الشمولية، وقدمت ثلاث أوراق في هذا المحور وهي: حركة فتح والأيديولوجيات الشمولية، والوطنية والكيانية والاعتدال في حركة فتح، وهل كانت فتح وعاء انصهار فكري؟ وهل ما زالت كذلك؟

أما المحور الثاني، فركز على موضوع حركة فتح بين السياسة والدين والثقافة، وقدمت فيه أوراق حول فتح والمسألة الدينية، والثقافة والتربية في حركة فتح، والتثقيف السياسي وتجربة الشبيبة والتنظيم والمعتقلات.

وذهب المحور الثالث إلى معالجة موضوع فتح والفكر الاجتماعي والاقتصادي، وشمل أوراقاً حول التنمية الاقتصادية في النضال الفلسطيني، والفكر الاجتماعي الفلسطيني وخيارات المرحلة، والعلاقة مع الأحزاب الاشتراكية (السويدي نموذجاً).

أما المحور الرابع، فتم نقاشه من خلال طاولة مستديرة حول الثقافة الوطنية والحضارية العربية، وغطى عوامل صمود وتطور الفكر الوطني الفلسطيني، وقدرته على امتصاص الاتجاهات الفكرية الأخرى، وعلاقته بمكونات الحضارة العربية، وعوامل الاستمرار في ظل الصراع العربي الصهيوني.

افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر نائب رئيس الحركة محمود العالول، نيابة عن الرئيس محمود عباس، وركز في كلمته على أهمية التعبئة الفكرية والثقافية في جميع أطر الحركة، إلى جانب العمل الميداني ضمن إطار المقاومة الشعبية، مشدداً على ضرورة توفير الدعم لهذا المسار في الحركة، استمراراً لبداياتها التي اعتمدت على تنوير أعضائها ومناصريها بالفكر الثوري التحرري الهادف إلى تعبئة أبناء الحركة لتمتين قناعاتهم في النضال من أجل الاستقلال الوطني وبناء الدولة القائمة على العدالة الاجتماعية والمؤسسات.

وأوضح العالول في كلمته الافتتاحية أن فتح مستمرة بعملها الوطني التحرري والبناء على أساس الفكر الثوري والاجتماعي الواعي والمترسخ في جميع أطرها، مركزاً على أهمية توفير ما يلزم لأكاديمية فتح الفكرية

للمساهمة في تنشئة جيل فلسطيني وطني فتحاوي قادر على الصمود أمام التحديات التي يواجهها شعبنا الفلسطيني.

وأشارت عضو مركزية فتح دلال سلامة إلى أهمية الفكر والثقافة وما يلعبه ذلك من دور في تنوير أعضاء الحركة، وتحديداً جيل الشباب، للاستمرار في حمل الشعلة نحو الحرية والاستقلال والدولة القائمة على أسس العدالة والديمقراطية، واعتبرت المؤتمر محطة حوار هامة بعيداً عن المسارات التي تربط المؤتمرات إما بالانتخابات أو القضايا ذات الإشكالات اليومية.

وركز عضو مركزية فتح اللواء توفيق الطيراوي، رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال، على أهمية تعزيز الفكر والثقافة لدى الأجيال الشابة في الحركة بالاعتماد على منهجية واضحة قادرة على إحداث تحول على مستوى التفكير النقدي لأبناء الحركة، مبيناً ما قدمته جامعة الاستقلال من دعم لأكاديمية فتح الفكرية على مستوى المباني التي أقامتها في مدينة أريحا.

وأشار رئيس أكاديمية فتح الفكرية بكر أبو بكر، إلى تواصل عمل لجنة التعبئة الفكرية والاكاديمية بمسار الدورات ضمن منهجية واضحة للتعبئة الفكرية والثقافية داخل الإطار الفتحاوي، داعياً القيادة إلى تقديم الدعم اللازم للأكاديمية كي تواصل دورها المنوط بها على أكمل وجه، موضحاً أن المؤتمر "مساحة تفاكر هامة وفضاء للحوار يشكل بصمة للحركة في ظل الانخراطات بالشأن اليومي المراوغ، وفي ظل الاشتباك المستمر مع الاحتلال الصهيوني.

شارك في الجلسة الافتتاحية أيضاً سكرتير عام الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، «جوهان هاسيل»، الذي أشاد بالعلاقة التاريخية بين حركة فتح والحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، مؤكداً دعم حزبه الكامل لحركة فتح في نضالها لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني.

كما شارك في المؤتمر مدير مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، «هانس البين»، الذي أكد بدوره على أهمية فتح في النضال الفلسطيني من أجل حرية الشعب الفلسطيني، مستعرضاً عمق العلاقة بين الحركة والحزب الاشتراكي الألماني.

وحفلت جلسات المؤتمر، وإلى جانب أوراق المتحدثين التي شكلت محاور المؤتمر الرئيسية، بنقاشات عميقة تناولت الواقع الحركي وارتباطاته بتاريخه ورؤاه المستقبلية.

وركزت النقاشات على أهمية الثقافة السياسية المرتكزة على فكر الثورة كأداة تعبوية ومدخل لبناء الوعي، والتركيز على التجربة الإعلامية الثورية لعكس طبيعة فتح المعتدلة والحاضنة للكل الوطني.

حاول النقاش تشخيص الأزمات التي تواجهها الحركة بانفتاح، كما أشارت المداخلات إلى ضرورة إحداث تغيير في آليات التفكير الحزبي وتنمية القيم الحركية المركزية.

مزجت المداخلات بين التجربة الثورية التي استعرضت فكر البدايات والبناء التنظيمي الثوري الجدي، وبين الخبرة الأكاديمية البحثية، فطرحت القضايا المعاصرة كالإعلام الجديد وأدوات التأثير المعاصر المهمة في الاشتباك وحماية الرواية الوطنية والخطرة في استهداف الحركة.

وشددت المداخلات على قيمة تنبّه فتح إلى عدم الانزلاق في محبس الأيديولوجيا، وما جعلها حاضنة ثورية تتسع للجميع بمواجهة الاحتلال. واستعرضت المداخلات الدولة في فكر فتح ومفهومي الوحدة الوطنية والهوية والدين في الفكر والسلوك السياسي الحركي.

واستعرضت المداخلات تحولات موقع الثقافة في الخطاب الوطني الفتحاوي بعد أوسلو، وشددت هذه المداخلات على أهمية إعلاء الثقافة كونها مساحة اشتباك ومواجهة شرسة مع الاحتلال ومخبراً منتجاً للفكر الحزبي المتجدد.

اتفقت المداخلات على أهمية المؤتمر في استعادة حيوية الفكر التنظيمي، وأشارت المداخلات إلى ضرورة هكذا مراجعات لملاقاة تجربتي الثورة ومؤسسات الفعل الثوري المسلحة والشعبية، وتجربة الداخل في بناء المؤسسات ومشروع الدولة وما سبقتها من تجارب الانتفاضة الشعبية والحركة الأسيرة والشبيبة ومراكز الفعل الشعبي اللامركزية.

واستعرضت المداخلات تجارب التثقيف التنظيمي داخل المعتقلات وفي أكناف الشبيبة، ذات الفعل الاجتماعي الثري، التي شكلت ظهيراً صلباً للحركة في الداخل، وهي تجربة رفدت تجربة الحركة الأسيرة بكوادرها وفكرها واستفادت هي أيضاً من تجربة الاعتقال.

لم تغفل المداخلات قضايا المرأة والتمثيل داخل الأطر الحركية، إلى جانب قضايا الانتخابات والعشائر وارتباطاتها بالحركة.

أشارت المداخلات إلى ضرورة عدم تشتيت جهود الحركة والتركيز على الصراع مع الاحتلال، وأكدت المداخلات أن ارتباط الاحتلال وكيانه بالغرب عضو ويقابله ارتباط فلسطيني عضوي وبنيوي بالعمقين العربي والإسلامي. ولفتت المداخلات إلى أهمية وجود دور أشمل وأوسع لفتح بالتفاعل مع الجاليات وتحفيزها للبقاء متصلة مع قضيتنا الوطنية عبر تكوين جماعات ضغط فاعلة في كل مكان.

وركزت المداخلات على دور المؤتمر الحركي المقبل في حسم العديد من الاشتباكات المرتبطة بالهوية الحركية والرؤى وبرامج الاشتباك بكل مستوياته وأدواته. وأكدت المداخلات أن فتح مستهدفة وتواجه مشاريع تصفية كونها وريثة تجربة النضال الوطني الذي سبق، وحاملة الثورة الفلسطينية المعاصرة التي تقابل الفكر الصهيوني.

مخرجات المؤتمر

خلص المؤتمر إلى ضرورة مأسسة التفاعل الفكري الحركي وضمان استدامته، داعياً إلى ورقة سياسية فتحاوية واضحة تقوم على نظام حركي دقيق ولجان عمل ورقابة فاعلة.

واقترح المؤتمرون أن تركز النسخة القادمة على الفلسفة والإستراتيجية والجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل أكثر عمقاً.

وأشار المؤتمر إلى أهمية تطوير منظومات الضغط لحصار المشروع الصهيوني في كل مكان، كما دعا المؤتمر إلى إيلاء الثقافة الوطنية أولوية في نظم التدريس المدرسية والجامعية وإقرار مساق القضية الفلسطينية مساقاً إجبارياً في كافة الجامعات. وشدد المؤتمر على أهمية إعطاء مراكز الأبحاث والدراسات والسياسات والتفكير الإستراتيجي مساحة أوسع للتأثير والإنتاج والاستفادة بشكل جدي من مخرجاتها.

وأتى المؤتمر على أهمية التنظيم الداخلي الفاعل القائم على كادر فاعل منضبط، ودعا المؤتمر إلى دفع الأجيال الشابة للمراكز القيادية، وأشار المؤتمر إلى ضرورة توحيد المحتوى الفتحاوي الرقمي ومنصاته لتقديم رسالة فاعلة ذات تأثير تحاكي كافة الأجيال، تحت إشراف مفوضية إعلام رقمية بإدارة الشبيبة.

وأكد المؤتمر على ضرورة رصد الميزانيات الكافية لدعم وتشغيل مبنى أكاديمية فتح الفكرية، أكاديمية الشهيد عثمان أبو غربية، وتثبيت المؤتمر بشكل سنوي ودوري.

متابعات

الجهود الجزائرية- الجنوب أفريقية في عرقلة سعي إسرائيل للحصول على عضوية مراقب في الاتحاد الأفريقي

آمال وشنان*

عرفت القضية الفلسطينية حضوراً هاماً على مستوى الأجندة الدبلوماسية الأفريقية الإقليمية والدولية، فلطالما عبرت الكتلة الأفريقية المهمة عددياً بالأمم المتحدة عن دعمها للقرارات الصادرة لصالح القضية الفلسطينية. وقد وصف هذا الدعم بالمستقر والمتواصل إلى فترة قريبة بدأ يُرصد فيها تحول في السلوك التصويتي للدول الأفريقية، التي امتنع العديد منها عن التصويت لصالح القرارات الأممية المساندة للقضية الفلسطينية. في المقابل، مرت العلاقات الأفريقية الإسرائيلية بمراحل من التطور والتراجع نتيجة ديناميكيات الحرب والسلام بين إسرائيل والدول العربية.

عبرت العلاقات الأفريقية الإسرائيلية ثلاث مراحل رئيسية: تمثلت المرحلة الأولى في محاولة إسرائيل فك العزلة الإقليمية في المنطقة العربية والتوجه نحو بناء علاقات بينية تضفي مزيداً من الشرعية على التواجد الإسرائيلي، في تلك الفترة لاقت إسرائيل تجاوباً من بعض الدول الأفريقية التي كانت ترى إسرائيل شريكاً عسكرياً جذاباً قادراً على تزويد الأنظمة ذات الطابع العسكري بالقوة القهرية اللازمة للبقاء والاستمرار في السلطة. أما المرحلة الثانية، فتزامنت وحرب أكتوبر 1973، حيث لعبت الدول العربية، منها الجزائر ومصر وليبيا، دوراً كبيراً في التعبئة ضد السلوك الإسرائيلي على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، إذ أبدت 30 دولة أفريقية تضامناً مع الكتلة العربية وقطعت علاقاتها مع اسرائيل بعد القرار الصادر عن المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة واحترام حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني. أما المرحلة الثالثة فكانت بعد اتفاقيات السلام المبرمة بين الدول العربية وإسرائيل، حيث استأنفت العديد من الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل[1].

*باحثة دكتوراة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أفريقية بجامعة الجزائر.

لكن مع تنامي الدور الإسرائيلي في أفريقيا تزايدت طموحات تل أبيب السياسية للالتحاق بالاتحاد الأفريقي لتعزيز تأثيرها في القارة. قوبل هذا الطموح السياسي بالرفض من قبل الجزائر وجنوب أفريقيا، وعليه، تبحث الورقة في حيثيات قبول إسرائيل كعضو مراقب بالاتحاد الأفريقي، كما يتناول الجهود الجزائرية والجنوب أفريقية لعرقلة مساعي إسرائيل في الحصول على صفة مراقب، وأخيراً، تستعرض الورقة عوامل نجاح وفشل جهود كل من الجزائر وجنوب أفريقيا في إسقاط المسعى الإسرائيلي.

حيثيات قبول إسرائيل كعضو مراقب بالاتحاد الأفريقي

قدمت نظرية العلاقات الدولية في شقها المتعلق بالتكامل والاندماج العديد من التفسيرات التي تدفع بالدول إلى الانضمام للمنظمات ذات الطابع الإقليمي، ومن بينها الدوافع الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، والهوياتية، فقد حاجج أنصار الليبرالية المؤسساتية ومنهم روبرت كيوهان بأن المنظمات الإقليمية تسمح بمزيد من التعاون والتفاهم بين الدول[2]. حققت إسرائيل العديد من المكاسب الاقتصادية عبر علاقاتها الثنائية مع أغلبية الدول الأفريقية، لكن التواجد داخل أكبر منظمة قارية كعضو مراقب له العديد من الأهداف الدبلوماسية والسياسية.

تاريخياً، حظيت أفريقيا بأهمية بالغة في التوجهات الدبلوماسية الإسرائيلية، لما تمثله دول القارة من ثقل سياسي على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية، وقدرتها على قلب كفة التصويت على القرارات المؤثرة كونها تمثل 54 دولة من أصل 193 على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يضفي انخراط إسرائيل داخل المنظمات الإقليمية مزيداً من الشرعية على وجودها وكسراً للحاجز المتبقي من العزلة، وفي هذا الإطار تقوم رؤية إسرائيل على تخفيف حالة اللاقبول السياسي عبر الانضمام إلى المؤسسات التكاملية الإقليمية. جسد هذه الرؤية تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون حين قال «الطريق الأكثر ضماناً للوصول إلى السلام، يكون عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في آسيا وأفريقيا».[3]

أشارت العديد من التقارير والأبحاث إلى طبيعة الخطاب السياسي الإسرائيلي التعاوني الموجه لأفريقيا من طرف النخبة الحاكمة، بالإضافة إلى نوعية الكادر الدبلوماسي المعين في الدول الأفريقية الذي ساهم في رسم

وتحديد التوجه الأفريقي لإسرائيل. ومع أوائل الستينيات كان نصف البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية موجوداً في أفريقيا. وبهذا اعتبرت إسرائيل رابع أكبر دولة من حيث التمثيليات الدبلوماسية في القارة بعد الولايات المتحدة. وبريطانيا وفرنسا. على المستوى المؤسساتي قادت العديد من المؤسسات الإسرائيلية المانحة[4] برامج المساعدات الإنسانية والتقنية في أفريقيا ورسمت صورة جديدة لإسرائيل في أفريقيا. حيث نجحت في الحصول على صفة مراقب داخل منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً. التي ألغيت إثر حل المنظمة وتعويضها بالاتحاد الأفريقي.

ومع صعود قيادة جديدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بقيادة موسي فقي. وفي خضم تصاعد الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل في المنطقة العربية. أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية قبول ملف عضويتها كمراقب داخل الاتحاد الأفريقي بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2021 بعد محاولات عديدة سابقة للانضمام باءت بالفشل. كما قدم سفير إسرائيل لدى إثيوبيا أدماسو أليلي أوراق الاعتماد إلى الاتحاد الأفريقي.

حاجج رئيس المفوضية الأفريقية بأن القرار يقع ضمن نطاق صلاحياته. فيما قوبلت هذه الخطوة باحتجاج شديد اللهجة من كل من الجزائر وجنوب أفريقيا اللتين قالتا إن الأمر تم بدون استشارة الدول الأعضاء.

أسباب وسياقات دعم الجزائر وجنوب أفريقيا للقضية الفلسطينية

على الرغم من تمكن إسرائيل من إقامة علاقات دبلوماسية مع 46 دولة أفريقية من أصل 55 دولة. إلا أن ذلك لم يؤثر على موقف بعض الدول الداعمة للقضية الفلسطينية وأهمها الجزائر وجنوب أفريقيا. اللتان عبرتا عن رفضهما القاطع لانضمام إسرائيل كعضو مراقب داخل الإتحاد الأفريقي. تاريخياً تعد جنوب أفريقيا سابع دولة في العالم تعترف بإسرائيل. حيث كانت لنظام الأبارتايد علاقات دبلوماسية قوية مع إسرائيل. لكن مع انتهاء الفصل العنصري وصعود نظام جديد أعلنت جنوب أفريقيا عام 1995 [5] إقامة علاقات مع فلسطين. كما قامت بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في تل أبيب عام 2019 وتحويله إلى مكتب اتصال. أما الجزائر فلها موقف مبدئي لم يتغير منذ الاستقلال يتمثل برفض أية علاقات مع إسرائيل. ويتمثل بالإسناد الدائم للقضية الفلسطينية. إن محاولة فهم أسباب دعم هاتين الدولتين للقضية الفلسطينية يتطلب قراءة في تجربتيهما النضالية

وإرثهما التاريخي المناهض للاستعمار والفصل العنصري، ونظام القيم لدى القادة التاريخيين، ومبادئ السياسة الخارجية لكلتا الدولتين.

التجربة النضالية والإرث التاريخي المناهض للاستعمار والفصل العنصري

تركز العديد من الأبحاث والدراسات على القواسم المشتركة في التجارب النضالية والإرث التاريخي المناهض للاستعمار ودورها في تعزيز التضامن والمناصرة بين الشعوب والدول، إذ يرى العديد من الباحثين أن الشعوب التي تتشابه في جدوى النضال وأدواته والخطاب السياسي الناتج عنه، تميل إلى دعم بعضها البعض.

بالنظر إلى تاريخ كل من جنوب أفريقيا والجزائر في التحرر من الفصل العنصري والاستعمار، تظهر العديد من القواسم المشتركة في سياقات التاريخ الاستيطاني الاستعماري، إذ قامت الفكرة الاستعمارية في فلسطين على «وجود أرض بلا شعب» وهو المبدأ نفسه الذي تبناه الاستعماري الهولندي ومؤسس «كيب تاون» جان ريبيك حين وصف جنوب أفريقيا بأنها أرض خالية من السكان[6]. أفرزت السياسات الاستعمارية والاستيطانية أنظمة متشابهة قائمة على الأبارتهايد في بعده المادي، والبنيوي والإيديولوجي، ويعرف نظام الأبارتهايد بأنه نظام الفصل القائم على الأسس العرقية، له بنية قائمة على مجموعة من العناصر التنظيمية والسياسية والاقتصادية، كما كانت للأبارتهايد في جنوب أفريقيا وفلسطين تجليات مادية قابلة للقياس تمثلت أساساً في مراكز التفتيش والجدران الفاصلة والسجون، وغيرها من أدوات القهر المادي، وهو ما أطلقت عليه الباحثة دوروقي سميث مفهوم "الأثنوجرافيا المؤسسية»[7]. أما المسار الثوري الجزائري الذي كلل بالاستقلال وتأسيس الدولة الجزائرية، فكان ملهماً لحركات المقاومة آنذاك، فقد أعطت سيكولوجية الانتصار دافعاً أيديولوجياً وسياسياً مهماً للقضايا التحررية، ومن بينها القضية الفلسطينية[8]. لذا، يمكن القول إن تاريخ النضال، والمظالم المشتركة، وسرديات المقاومة، بلورت فكرة المناصرة والتضامن ضمن المخيال الجمعي للشعوب، كما تجسدت في مبادئ السياسة الخارجية للدول ما بعد الاستقلال.

نظام القيم لدى القادة التاريخيين وتأثيرهم في مبادئ السياسة الخارجية

لعبت الزعامات الفردية في كل من الجزائر وجنوب أفريقيا دوراً في رسم مبادئ السياسة الخارجية لدولة ما بعد الاستقلال، إذ أثر النظام العقائدي

ومجموعة التصورات والقيم الفردية لكل من كل من نيلسون مانديلا بجنوب أفريقيا وهواري بومدين بالجزائر في الخيارات والتوجهات الكبرى للدولة. في بداية تسعينيات القرن الماضي، ومع مع نهاية نظام الأبارتهايد، دخلت جنوب أفريقيا مرحلة جديدة من إعادة بناء المؤسسات والتصورات التي تقوم عليها السياسات الداخلية والخارجية، كما أخذت الشخصيات التي قادت النضال ضد نظام الفصل العنصري موقعا مهما في هرم الحكم، وكان أهمها نيلسون مانديلا الذي ترأس الدولة بين عامي 1994 و1999، وقاد تفكيك بنية الأبارتهايد وترسيخ قيم جديدة نابعة من تجربته النضالية الشخصية، كما تبنى مانديلا «نهجاً أخلاقياً حقوقياً» وسياسة خارجية قائمة على قناعاته النضالية وفهمه للسياسة الدولية كمرتكز لقيم العدالة وحقوق الإنسان، وهذا ما تجسد في مواقف مانديلا من القضية الفلسطينية، حيث قال «إن ثورة جنوب أفريقيا لن تكمل أهدافها قبل حصول الشعب الفلسطيني على حريته".

في مقابل النهج الحقوقي الذي اتبعه مانديلا، كانت القضية الفلسطينية مركزية بالنسبة للجزائر حتى قبل الاستقلال، فقد أبدت الحركة الوطنية الجزائرية على سبيل المثال دعمها للقضية الفلسطينية وأدرجتها ضمن البرامج التربوية والتعليمية لجميع الأطوار الدراسية بعد الاستقلال. ومع مجيء الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، الذي امتاز «بالنهج الثوري» والرفض القاطع للاستعمار والإمبريالية، أثرت مرجعيته الثورية في السياسة الخارجية الجزائرية، وخلال فترة حكمه، دافعت الجزائر عن حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير المصير ومقاومة الاستعمار[9]، ومن بينها القضية الفلسطينية.

تجسدت مظاهر دعم الجزائر لفلسطين في العديد من المحطات التاريخية وعلى مستويات عديدة أهمها على المستوى الدولاني، حيث اعترفت الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1965، كما افتتحت السفارة الفلسطينية بالجزائر عام 1974 ، كما جاء الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر عام 1988، وقد تطور هذا الدعم في فترة الراحل هواري بومدين إلى دعم عسكري، حيث تم التوقيع على اتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الدفاع الجزائرية لتدريب ضباط فلسطينيين بالأكاديمية العسكرية بشرشال، وتخرجت دفعات الضباط من الأكاديمية العسكرية الجزائرية سنة 1966 بحضور الرئيس بومدين [10]، وعلى المستوى القاري، دعمت الجزائر حصول

دولة فلسطين على صفة مراقب داخل الاتحاد الأفريقي عام 2013 وصار لفلسطين مشاركة دورية في القمم الأفريقية. أما على المستوى الدولي، فدعمت الجزائر منح صفة مراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة عام 1974 عندما ترأس وزير خارجية الجزائر آنذاك عبد العزيز بوتفليقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي صدر في تلك الدورة العديد من القرارات الدولية التي تدعم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني مثل تقرير المصير وحق العودة، واعتبرت قرارات الجمعية العامة لسنة 1974 مرجعية شرعية في الدفاع عن القضية الفلسطينية[11].

مساعي الجزائر وجنوب أفريقيا لسحب عضوية مراقب لإسرائيل

قادت كل من الجزائر وجنوب أفريقيا مبادرة سحب صفة مراقب من إسرائيل التي منحها رئيس المفوضية الأفريقية موسي فقي، واعتمدت كلتا الدولتين مجموعة من المبادرات على المستوى المحلي والإقليمي والقاري لمنع دخول إسرائيل إلى الاتحاد. على المستوى الداخلي، تعتبر حركات المجتمع المدني بوصلة أخلاقية للسياسة الخارجية، وغالبا ما تشكل ضغطاً لتنبيه الحكومات إلى البعد الأخلاقي والقيمي للقضايا العادلة[12]، وفي هذا الإطار، عبرت قوى المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية في كل من الجزائر وجنوب أفريقيا عن إدانتها لقرار منح صفة مراقب لإسرائيل، إذ تعتبر القضية الفلسطينية مركزية في عمل القوى المدنية والحزبية داخل الدولتين وأهمها حركة أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي وحركة المقاطعة، وسحب الاستثمار وفرض العقوبات في جنوب أفريقيا وحركة مجتمع السلم وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر.

قدمت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ناليدي باندور خطاباً أمام برلمان بلادها قائلة «عارضنا بشدة منح صفة مراقب من الاتحاد الأفريقي لإسرائيل من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. واعتراضنا ينبع من دستورنا وقيمنا وميثاق الاتحاد الأفريقي الذي يرفض الاستعمار والعنصرية والاحتلال غير المشروع للأرض. ندرس اتخاذ مزيد من الإجراءات للإشارة إلى انزعاجنا البالغ من استمرار ممارسات الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته.. «نأمل في الاقتراب من مجلس الوزراء بإجراءات مباشرة مقترحة أخرى ضد ممارسات الفصل العنصري الموثقة جيداً في إسرائيل»[13].

وعلى المستوى الإقليمي، قادت كل من الجزائر وجنوب أفريقيا جهوداً في فضائيهما الإقليميين، حيث دفعت جنوب أفريقيا بالنقاش حول قبول عضوية إسرائيل كمراقب بالاتحاد الأفريقي داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي «سادك» وهي منظمة إقليمية تضم 16 دولة، وأعربت دول «سادك» خلال القمة العادية الحادية والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن قلقها واعتراضها على القرار الأحادي الذي اتخذته مفوضية الاتحاد الأفريقي. حضر القمة رؤساء الدول وحكومات بوتسوانا، والكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وزيمبابوي، وناميبيا، وإيسواتيني، وليسوتو، وأنغولا، وجزر القمر، وزامبيا، وصادقت هذه الدول بالإجماع على بيان الرفض، كما أرسل السكرتير العام لمنظمة سادك البيان الختامي للمفوضية الأفريقية[14].

أما الجزائر، فعملت ضمن الفضاء المغاربي مع تونس وموريتانيا وليبيا، والعربي مع مصر والكويت والجامعة العربية، على حشد الدعم لقرار رفض انضمام إسرائيل للاتحاد، حيث أرسلت البعثات الدبلوماسية للدول العربية بأثيوبيا والمتمثلة في مصر والجزائر وجزر القمر وتونس وجيبوتي وموريتانيا وليبيا، مذكرة شفوية لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسي فقي، عبرت فيها عن «الاعتراض على قرار قبول إسرائيل عضواً مراقباً بالاتحاد».

تسعى الجزائر التي ستستضيف القمة العربية إلى بناء توافق حول الملف الفلسطيني، والتدخل في الشق المتعلق بالمصالحة الداخلية بين مختلف الأطراف الفلسطينية، وفي هذا الإطار، أدرجت القضية الفلسطينية وانضمام إسرائيل للاتحاد الأفريقي ضمن جدول النقاش بين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في كانون الثاني/ يناير 2022، حيث بحث الطرفان في بلورة موقف عربي مشترك داخل الكتلة القارية.

وعلى المستوى القاري، شكلت كل من الجزائر وجنوب أفريقيا جبهة موحدة للتعبئة والضغط على المستوى الأفريقي، حيث نظمت الجزائر الندوة الثامنة رفيعة المستوى حول السلم والأمن الأفريقي بمدينة وهران، وهدف الاجتماع إلى مساعدة الدول الأفريقية بمجلس الأمن للأمم المتحدة على حل مشاكل الأمن والسلم في القارة الأفريقية، وعلى الرغم من أن انضمام إسرائيل للاتحاد الأفريقي لم يكن ضمن الأجندة الرسمية للقاء، لكن شكل تواجد وزراء خارجية بعض الدول الأفريقية وكوادر من الجهاز الإداري للاتحاد الأفريقي فرصة سانحة لتأكيد الجزائر على أهمية التضامن والإجماع بين دول القارة،

كما حاولت الجزائر الضغط باتجاه موقف موحد من انضمام إسرائيل كعضو مراقب، ولعل أهم ما قدمته الجزائر في هذا الإطار هو الاقتراح البنيوي المتمثل في تعديل ميثاق الاتحاد الأفريقي ومنع منح أي صفة خاصة للدول من خارج أفريقيا، خاصة تلك التي تحتل أراضي الغير[15].

أما جنوب أفريقيا، فقد ضغطت بالاستناد إلى الملفات القانونية المنظمة لعمل الاتحاد الأفريقي، إذ أرسلت سفارتها بأثيوبيا والبعثة الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا رئيس المفوضية وقسم الشؤون القانونية مذكرة شفوية اعترضت فيها على قرار قبول إسرائيل كعضو مراقب، وأشارت المذكرة إلى أن قبول الدول أو المنظمات غير الأفريقية الراغبة في الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي «يجب أن يتوافق مع روح وأهداف ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي»، وأن هناك اعتبارات قانونية مفادها أن سلوك إسرائيل لا يتماشى مع القيم المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ولذلك، رُفض طلب عضوية إسرائيل المقدم في 2013 و2015 و2016، حينما كانت جنوب أفريقيا تترأس الاتحاد.

كما طلبت جنوب أفريقيا من رئيس المفوضية توضيحاً حول المغزى القانوني وراء رفض عضوية إسرائيل سابقاً وقبولها الآن، كما طالبت جنوب أفريقيا بإدراج المسألة على جدول أعمال المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، أما الجزائر، فقد وصف وزير خارجيتها رمطان لعمامرة منح صفة مراقب لإسرائيل في الاتحاد الأفريقي بالخطأ المزدوج، لأنه منح دون إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، ولأن القرار ترك دون تصحيح في ظل انقسام بين الدول الأعضاء في الاتحاد، كما أصدرت الخارجية الجزائرية بياناً حول الموضوع[16].

عوامل نجاح أو فشل مساعي كل من الجزائر وجنوب أفريقيا في سحب صفة العضو المراقب من إسرائيل

يتوقف نجاح كل من الجزائر وجنوب أفريقيا في سحب صفة مراقب من إسرائيل على مجموعة من العوامل منها:

1- الثقل السياسي والدبلوماسي للجزائر وجنوب أفريقيا: تحظى كل من الجزائر وجنوب أفريقيا برمزية تاريخية داخل الكتلة القارية، فكلتا الدولتين ناضلت من أجل حقوق السود ومقاومة الاستعمار، ما يشكل بعداً قيمياً للمبادئ التي قام عليها الاتحاد، منها التضامن والكفاح الأفريقي ضد التمييز والاستعمار.

بعد الاستقلال، كانت الجزائر من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي انضمت لها بتاريخ 25 أيار/ مايو 1963، تتجسد الأهمية السياسية والدبلوماسية للجزائر في الملفات التي أشرفت عليها والمناصب القيادية التي تبوأها الدبلوماسيون الجزائريون داخل الاتحاد الأفريقي. ارتبط الدور الجزائري في الاتحاد الأفريقي بالملفات القارية الحساسة المتعلقة بالأطر التنظيمية من جهة، وقضايا الأمن والنزاعات والإرهاب من جهة أخرى[17]، فقد ساهمت الجزائر في جهود مأسسة الاتحاد الأفريقي عبر المشاركة في صياغة المعاهدة المؤسسة واستضافة القمة 35 لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1999، كما استضافت قمة الجزائر للمصادقة على الميثاق الأفريقي لمكافحة الإرهاب[18].

وعملت الجزائر على وضع مخطط أفريقي لمكافحة الإرهاب عام 2004 بالجزائر، كما تعد الجزائر الدولة المستضيفة لكل من اللجنة الجنائية الأفريقية التي تعنى بالجريمة الدولية لـ 41 دولة عضواً بالاتحاد الأفريقي، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب التابع للمفوضية الأفريقية بالإضافة إلى مجموعة الطاقة الأفريقية.

على مستوى الكادر الدبلوماسي، حصل الدبلوماسيون الجزائريون على مناصب قيادية مهمة في مجال الأمن، وقدموا إضافة نوعية في هذا المجال، أهمهم سعيد جنيت الذي لعب دوراً مهماً في ربط الاتحاد الأفريقي بالمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، والذي عين عام 2014 مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، كما ساعد موقع جنيت المهم في الأمم المتحدة في الحصول على دعم الناتو لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لحل نزاع دارفور. أما رمطان لعمامرة فقد قاد مجلس السلم والأمن الأفريقي من عام 2008 إلى عام 2013، لعب لعمامرة أدواراً مهمة في الوساطة وحل النزاع أهمها النزاع بين مالي وبوركينا فاسو في عام 1985، النزاع بين ليبيا وتشاد، والقضية الليبيرية بين عامي 2003 و2007، والمفاوضات بين الحكومة المغربية ومندوبي جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، النزاع في الصومال، والنزاع في مالي[19].

أما جنوب أفريقيا، فكانت صوتاً عالياً ومسموعاً للقضايا الأفريقية على المستوى الدولي، فهي عضو بمنظمة البريكس وعضو سابق بمجلس الأمن للأمم المتحدة، عُنيت جنوب أفريقيا بملفات إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات وبناء السلام على مستوى الاتحاد الأفريقي، أحد القطاعات

المهمة بالنظر إلى التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأفريقي، كما لعبت دوراً كبيراً في تشكيل مؤسسات وسياسات وإجراءات الاتحاد الأفريقي، مثل قوة حفظ السلام الأفريقية، القدرة الأفريقية القارية للاستجابة للأزمات، البرلمان الأفريقي، وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، اللجنة الأفريقية للطاقة النووية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. بالإضافة إلى ذلك، نجحت جنوب أفريقيا في ترؤس الاتحاد الأفريقي عام 2013 حيث انتخبت وزيرة داخليتها نكوسازانا دلاميني زوما رئيسة للاتحاد الأفريقي وفي تلك الفترة رفض طلب إسرائيل كعضو مراقب بالاتحاد الأفريقي عدة مرات[20].

لا يمكن تجاهل هذا الثقل الدبلوماسي والسياسي والقدرة على أداء أدوار بنيوية من وساطة، وتنمية، وإعادة إعمار وحفظ السلام التي تقوم بها كل من جنوب أفريقيا والجزائر، خاصة مع حاجة الاتحاد الأفريقي إلى هاتين الدولتين في ظل الوضع الأمني والسياسي المتردي وتصاعد الانقلابات والنزاعات والتحديات الأمنية في أفريقيا.

2- مشاورات اللجنة الاستشارية: من الناحية الإجرائية، يتوقف قرار قبول إسرائيل كعضو مراقب بالاتحاد الأفريقي في جزء كبير منه على نتائج المشاورات بين أعضاء اللجنة الاستشارية السبعة التي أعلنها البيان الختامي للقمة الأفريقية الخامسة والثلاثين، التي تضم رؤساء الجزائر عبد المجيد تبون، وجنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، والسنغال ماكي سال، ورواندا بول كاغامي، ونيجيريا محمد بخاري، والكاميرون بول بيا، والكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، وسيتم تحضير التوصيات خلال سنة لتعرض على قمة الاتحاد الأفريقي العام القادم[21]. بالنظر إلى تكوين اللجنة، فإنها تضم ثلاث دول تعارض انضمام إسرائيل بشكل صريح وهي الجزائر، نيجيريا وجنوب أفريقيا، في حين تؤيد ثلاث دول أخرى بشكل صريح قرار انضمام إسرائيل وهي كل من الكاميرون، ورواندا، والكونغو. يبقى موقف السنغال المترأس للاتحاد غير واضح، من ناحية التأثير، نجد أن الدول المعارضة لقرار الانضمام، وهي الجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، هي دول محورية داخل الاتحاد الأفريقي وهي المساهم الأكبر في ميزانيته، وعليه ستخضع نتيجة القرار إلى مدى قدرة هذه الدول على الضغط والتأثير وصياغة التوصيات النهائية بما يتماشى وموقفها.

3- تمويل الاتحاد الأفريقي: لطالما واجه الاتحاد الأفريقي مشكلة التمويل، إذ يعاني الاتحاد من عدم التزام الدول الأعضاء في مساهماتهم المالية، وأشار مجلس الإتحاد إلى أن هناك عدداً محدوداً جداً من الدول التي تلتزم بدفع التزاماتها السنوية وهي الجزائر وجنوب أفريقيا وليبيا ومصر ونيجيريا، في حين أن المنظمة تضم 55 دولة عضوا[22]، من هنا فإن أربعاً من الدول الممولة للاتحاد الأفريقي تقف ضد منح إسرائيل صفة مراقب، وعلى سبيل المثال، بلغت المساهمات المالية الجزائرية للاتحاد الأفريقي في عام 2019 ما بين 45 إلى 48 % من مجمل الميزانية المالية للاتحاد، إلى جانب المساهمين الرئيسيين الآخرين مصر والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا[23]. وعليه، فالتساؤل المحوري هنا: هل ستتمكن الدول الممولة للاتحاد والرافضة لقرار انضمام إسرائيل من تحويل قوة التمويل إلى قوة تأثير؟

مؤشرات الفشل

يتوقف فشل جهود كل من الجزائر وجنوب أفريقيا في سحب صفة مراقب من إسرائيل على مجموعة من العوامل منها:

- حاجة الدول الأفريقية لإسرائيل: تمتلك إسرائيل علاقات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية قوية مع العديد من الدول الأفريقية، إذ لها علاقات دبلوماسية مع 44 دولة أفريقية، 17 دولة لديها سفارات بتل أبيب، 12 دولة أفريقية لديها قنصليات عامة[24]. يركز التعاون الإسرائيلي مع الدول الأفريقية على مجموعة من المجالات الحساسة ومنها المجال الأمني، حيث تزايد الطلب الأفريقي على الخبرة الإسرائيلية في مجال الأمن السيبراني والمعلوماتية، ففي عام 2016 بلغت صادرات إسرائيل الدفاعية إلى أفريقيا 6.5 مليار دولار، حيث تمثل القارة الأفريقي 5 % من إجمالي الصادرات الدفاعية الإسرائيلية، كما فازت الشركات الأمنية الإسرائيلية بالعديد من العقود داخل الدول الأفريقية، منها شركة البرمجيات الإسرائيلية Elbit Systems التي فازت بعقد قيمته 240 مليون دولار لتوفير أنظمة الدفاع الإلكترونية «لدولة لم يتم ذكر اسمها». كما فازت شركة Visual Defence بعقد الأمن في مطار وميناء أبيدجان بكوديفوار، وعليه، لدى إسرائيل رقابة على تدفق الأفراد والبضائع في كوديفوار[25]، وتشير الإحصائيات إلى أن الصادرات الأمنية الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية تضاعف من 2 إلى 4 بالمائة سنة 2019 [26].

- في المجال الاقتصادي والتنموي، عرفت إسرائيل نشاطاً متزايداً في مجالات الزراعة والري والطاقة الشمسية، في رواندا مثلاً، ساعدت الشركة الإسرائيلية Energiya Global في بناء أول محطة للطاقة الشمسية، في كينيا. كما وقع مجلس الري الوطني الكيني عقدا بقيمة 14.5 مليار شلن كيني مع شركة Green الإسرائيلية. وفي ليبيريا، وقعت الشركة الإسرائيلية Energiya Global اتفاقية تطوير لحديقة للطاقة الشمسية بقيمة 20 مليون دولار. كما ساهمت المؤسسة الأميركية الإسرائيلية «ابتكار: أفريقيا» في إنشاء 300 منشأة للطاقة الشمسية والمياه أثرت على أكثر من 2 مليون من مواطني 10 دول أفريقية. وتنشط شركات البناء والهندسة الكهربائية في نيجيريا مثل شركة البناء Nigersal، وشركة الهندسة الكهربائية والميكانيكية Etco Limited. وعليه، سيكون مستوى العلاقات البينية المتطور بين إسرائيل والدول الأفريقية عائقاً أمام الجهود الجزائرية والجنوب أفريقية، إذ ستؤثر الحاجة الأفريقية إلى إسرائيل على ميولات التصويت[27].

- آلية وصيغة التصويت: يحدد ميثاق الاتحاد الأفريقي الطريقة التي تتخذ بها قرارات المجلس التنفيذي، حيث يتضح ذلك في المادة 11 رقم 1 أن المجلس التنفيذي يتخذ قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، ويتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي[28]، وعليه يتوقف قبول إسرائيل كعضو مراقب على: أولاً، توصيات اللجنة الاستشارية، ثانياً، إذا عرض القرار على التصويت، أو سيتم الاكتفاء بتوصيات اللجنة الرئاسية، وثالثاً، صيغة التصويت. وقد أشار إلى هذه الفكرة الباحث بجامعة الكويت إدريس آيات، حيث تساءل: «هل ستصوت الدول على قبول عضوية إسرائيل أو على رفض عضوية إسرائيل، لأنه إذا طرح التصويت على قبول عضوية إسرائيل بالإجماع فسيسقط قرار العضوية الذي منحه موسي فقي لإسرائيل في ظل معارضة 21 دولة للقرار، وإذا طرح التصويت بصيغة رفض عضوية إسرائيل فستنجح إسرائيل في الحصول على صفة العضو المراقب في ظل وجود عدد كبير من الدول الأفريقية المؤيدة»، إذا طرح القرار للتصويت بأغلبية الثلثين فصيغة التصويت أيضا ستكون مهمة لكن الأهم هو مدى قدرة كل من الجزائر وجنوب أفريقيا على تعبئة الدول الأفريقية التي لم تعبر عن موقفها بشكل صريح، وتلك التي أبدت تأييدها لحصول إسرائيل على صفة العضو المراقب.

خاتمة

ارتبط قبول إسرائيل كعضو مراقب بالاتحاد الأفريقي بمساعٍ طويلة لإعادة ترتيب العلاقات البينية مع الدول الأفريقية من خلال التركيز على ثنائية الحاجة الأفريقية والخبرة الإسرائيلية. كما كان حضور إسرائيل اللافت ضمن فعاليات المؤسسات الإقليمية الفرعية مثل الإيكواس مؤشر مساعد على تقبلها أفريقياً، بالإضافة إلى ذلك، شكل طموح إسرائيل السياسي بالتواجد ضمن النموذج التكاملي القاري نتيجة للتحولات الحاصلة في ميزان القوة والتأثير داخل الكتلة الأفريقية، في ظل انشغال بعض الدول الأفريقية بالمشاكل والتحديات الداخلية، وعلى الرغم من محدودية دور الدولة المراقب والمتمثل في حضور رؤساء البعثات الدبلوماسية مؤتمرات الاتحاد، والاطلاع على وثائق الاتحاد، والمشاركة في اجتماعات الأجهزة والهياكل التابعة للاتحاد الأفريقي، والمشاركة في المداولات، وإلقاء كلمة خلال الاجتماعات العلنية للاتحاد الأفريقي، فإن تمكن إسرائيل من دخول الاتحاد الأفريقي هو سيكون تحدياً تاريخياً للإجماع الأفريقي حول القضايا الجوهرية، كما سيكون الانقسام الداخلي تحدياً لروح التضامن والتوافق وللقيم التي تأسس عليها الاتحاد.

الهوامش

1 Herman Butime, **Shifts in Israel-Africa Relations,** strategic Assessment, Vol. 17. No. 3 (October 2014). p.90.

2 Soo Zheyno, **Why do states join international relations,** Durham University, 2019, visited on 9th (February)2022 https://bit.ly/3sZgGv2 ,.

3 Engin AKÇAY and İbrahim Aytaç anli, **Israel In Sub-Saharan Africa: Reading Mashav Experience**, Economic and Social Researches Journal, Vol.9, No.2, (2013), p.256.

4 **Ibid**.

5 **'Shocking': South Africa slams Israel's AU observer status, Aljazeera**, 28 (July) 2021. visited on 12.(February).2021.**https://www.aljazeera.com/news/2021/7/28/shocking-south-africa-slams-israels-au-observer-status**

6 عبد الغني سلامة، أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب أفريقيا – دراسة مقارنة، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (شوهد بتاريخ 10 فيفري 2022) https://bit.ly/3vbqEwe

7 سامر عبد النور، **تحت المجهر الأبارتهايد ونظام الفصل العنصري**، شبكة السياسات الفلسطينية، 23 (يناير) 2018. (شوهد بتاريخ 9 فيفري 2022)

https://bit.ly/3sZMwbc

8 **The Algerian War of Independence's Legacy on the Israel-Palestine Conflict**, history is now magazine, 27th (October)2021, (visited on 9th February 2022). https://bit.ly/3v8ouxl

9 رابح زغوني، «**أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح «دراسة حالة الربيع العربي»**، مجلة سياسات عربية، العدد.23، (نوفمبر 2016). ص.88.

10 مصطفى دالع، **أطلق رصاصة وعد لي، دور الجزائر في ميلاد حركة فتح**، وكالة الأناضول، 6 شباط (فبراير) 2021، شوهد بتاريخ 13 شباط (فبراير) 2022 https://bit.ly/3sXspdH

11 **بيان في ذكرى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بحق العودة، المركز الفلسطيني بديل، شوهد بتاريخ 13 شباط (فبراير) 2022 .https://www.badil.org/ar/press-releases/4083.html**

12 نولوازي لامبيدي، **أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي: ربط جنوب أفريقيا بفلسطين**، 17 (يونيو) 2012، (شوهد بتاريخ 10 شباط (فبراير) 2022).**https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261712124328585 4.html**

13 Olivier Caslin**, Israel's return to African Union is creating division among member states**, The African Report, 18th(January) 2022, visited on (9th February 2022). **https://www.theafricareport.com/167570/israels-return-to-african-union-is-creating-division-among-member-states/**

14 سمر نصر، **قمة «سادك» تعترض بالإجماع على قرار منح إسرائيل صفة مراقب بمنظمة الاتحاد الأفريقي**، بوابة الأهرام، 18 آب (أغسطس) 2021، شوهد بتاريخ 10 شباط (فبراير) 2022 **https://gate.ahram.org.eg/News/2898785.aspx**

15 Najla Shahwan, **Israel's main goal in re-joining the African Union**, Daily Sabah, 2nd)September(2021. visited on 12)February(2022. **https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/israels-main-goal-in-rejoining-the-african-union**

16

17 **لعامرة يجدد رفض الجزائر قرار منح إسرائيل صفة عضو مراقب بالاتحاد الأفريقي**، روسيا اليوم، 05 شباط (فبراير) 2022، شوهد بتاريخ 13 شباط (فبراير) 2022

https://bit.ly/3lgr3Rx

18 وهيبة كواشي، **المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للاتحاد الأفريقي بين البعد الأمني والتنموي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، ع. 2، تموز (يوليو) 2020، ص 366

19 Amel Lamri, **Algeria and the African Union - Between Security and Economic Integration: A Neo functionalist and Regionalist Reading**, (Canterbury Christ Church University Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy September 2020), pp.164-165.

20 Amanda Lucey and Sibongile Gida, **Enhancing South Africa's post-conflict development role in the African Union**, Institute for Security Studies, paper 256, (May)

2014, p.3.

21 **شكلت لجنة من 7 رؤساء لحسم العلاقة مع إسرائيل.. القمة الأفريقية تختتم أعمالها بالدعوة لتحقيق حل الدولتين**، موقع الجزيرة، 6 شباط (فبراير) 2022، شوهد بتاريخ 13 شباط (فبراير) 2022 https://bit.ly/3vchhwk

22 **تمويل الاتحاد الأفريقي: اشتراكات الدول الأعضاء لا تتجاوز 30 في المائة**، وكالة الأنباء الجزائرية، 30 حزيران (يونيو) 2018 شوهد بتاريخ 13 شباط (فبراير)، 2022. **https://www.aps.dz/ar/monde/58278-30**

23 Amel Lamri, **ibid**, p. 162.

24 **كلمة رئيس المفوضية الأفريقية حول منح صفة مراقب لدولة إسرائيل**، موقع الاتحاد الأفريقي، 6 شباط (فبراير) 2022، 17 شباط (فبراير) 2022.**https://au.int/ar/pressreleas-es/20220206/israel-state-observer-granting-chairperson-remarks** .

25 Khalid Chegraoui, Rida Lyammouri & Maha Skah**, Emerging Powers In Africa Key Drivers, Differing Interests, And Future Perspectives**, policy centre of the new south, p.29, visited on 15 (February), 2022. **https://media.africaportal.org/documents/Report_-_Emerging_powers_in_Africa.pdf**

26 Yaron Salman, **The Security Element in Israel-Africa Relations**, Strategic Assessment,Vol.24, No. 2, April (2021), p.46. visited on 15(February) 2022. **https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/2021/05/The-Security-Element-in-Israel-Africa-Relations.pdf**.

27 **Ibid,** p.29.

28 **Charter of the African Union**, p.10. visited on 15 (February) 2022. **https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-constitutiveact_en.pdf**

دراسة تاريخية...

الحملة الفرنسية على فلسطين عام 1213هـ 1799م

French military campaign on Palestine on 1213A.H-1799A.D

زهير غنايم عبد اللطيف غنايم *
محمود سعيد الأشقر**

* عضو هيئة التدريس بدائرة التاريخ في جامعة القدس.

**مدير الأبحاث في مؤسسة احياء التراث

يتناول هذا البحث الحملة الفرنسية على فلسطين عام 1213هـ 1799م والأسباب التي أدت إليها، والدعاية الدينية والسياسية التي استخدمها نابليون عند قيامه بالحملة، والحجج والذرائع التي ساقها لتبريرها، وكيف واجهت الدولة العثمانية هذه الدعاية والاستعدادات العسكرية التي اتخذتها لمواجهة الفرنسيين. ويكشف البحث تفاصيل المجازر التي قام بها جيش نابليون في يافا وغيرها، ومجازر قتل الأسرى، كما يوضح تعاون بعض القوى المحلية في فلسطين ومحيطها مع الفرنسيين في غزوهم، مقابل وجود منشقين فرنسيين، ووجود إنجليز قاتلوا بجانب المدافعين ضد الغزو

المقدمة

في عام 1203هـ 1789م، قامت ثورة في فرنسا أطاحت بالنظام الملكي فيها، وخاضت فرنسا في أعقاب الثورة حروباً مع الدول الأوروبية، وتمكنت من هزيمة هذه الدول باستثناء بريطانيا التي صمدت أمام الجيوش الفرنسية، فاتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بإرسال حملة لاحتلال مصر من أجل قطع طرق المواصلات البريطانية إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية، وكُلف نابليون بونابرت بقيادة الحملة . وفي 22 ذي القعدة1213 هـ 19 أيار1799م، تحرك الأسطول الفرنسي الذي تكون من 400 سفينة و35000 جندياً بقيادة نابليون بونابرت من ميناء طولون جنوب فرنسا، واتجه شرقاً حتى وصل إلى الإسكندرية في 27 محرم1213 هـ 10 تموز 1798م، حيث احتل الفرنسيون المدينة، ثم تقدموا نحو القاهرة واحتلوها، ففر العديد من المماليك وزعماؤهم إلى العريش وغزة ويافا.[1]

أولاً: أسباب وذرائع الحملة الفرنسية

منذ وصول نابليون إلى مصر، حاول كسب عطف وتأييد المصريين مدعياً أنه جاء لمحاربة المماليك الذين يعتدون على التجار الفرنسيين ويختلسون ثروات مصر لأنفسهم وليس لمحاربة الإسلام والمسلمين، وجاء في منشور وزعه على المصريين" يا شعوب مصر سوف يقولون لكم إنني قادم لإبادة ديانتكم فلا تصدقوهم بل قولوا لهم إني آت لأعيد إليكم حقوقكم وأعاقب مختلسيها، وأني أحترم الله ونبيه الكريم أكثر مما يحترمهما المماليك.[2]"

ويقول نابليون في منشور آخر" أيها المصريون، قد يقولون لكم إنني ما نزلت هذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لكي أخلّص حقكم[3]"، وأكد في منشور آخر على أن الإسلام سيبقى معتزاً ومعتبراً، وأن الجوامع ستبقى عامرة بالصلاة وزيادة المؤمنين، وأن كل خير يأتي من الله تعالى، وهو يعطي النصر لمن يشاء.[4]

وقد حاول نابليون تأكيد دعايته للمسلمين فبين للمصريين أن الفرنسيين هاجموا روما وخربوا كرسي البابا فيها الذي كان دائماً يحث على محاربة الإسلام والمسلمين، كذلك فإن الفرنسيين هاجموا مالطا وطردوا من كان بها من الفرسان الذين يزعمون أن الله يطلب منهم محاربة المسلمين.[5]

سار نابليون على نفس النهج عندما بدأ حملته على فلسطين، فادعى أنه جاء لمحاربة أحمد باشا الجزار والمماليك الذين هربوا من مصر إلى فلسطين، فبعد احتلاله العريش وجّه كتاباً إلى أهالي غزة والرملة بيّن فيه أنه جاء إلى هذه البلاد بهدف طرد المماليك وعساكر الجزار الذي تعدى على بلاد غزة ويافا اللتين لم تكونا تحت حكمه .[6]وبعد سيطرته على اللد والرملة كتب إلى أهالي مصر منشوراً بيّن فيه أن الجزّار جهز حملة ليسير بها إلى مصر مسكن الفقراء والمساكين وهدفه أن يتوجه إليها بأشرار العربان قاصداً سفك دماء الناس، وأن تجبره وظلمه مشهور لأنه من تربية المماليك الظلمة، وأنه لا يعلم من ضعف عقله وسوء تدبيره أن الأمر لله وكل شيء بقضائه وتدبيره.[7]

وبعد احتلال يافا عاد نابليون لتأكيد أفكاره السابقة، فكتب منشوراً إلى أهالي مصر أكد فيه أن النصر من عند الله رب العالمين مالك كل شيء وأن الله يؤتي النصر لمن يشاء، وأنه هاجم يافا واحتلها لأن الجزار كان ينوي الزحف بسفاحي العرب إلى القطر المصري، وأن الجزار يريد سفك الدماء كمألوف عادته الهمجية منقاداً بذلك إلى عجرفته التي اكتسبها من المماليك وأوحاها إليه الجهل فذهب عنه أن الحق سبحانه وتعالى مصدر كل شيء.[8]

كما حاول نابليون إقناع السكان في فلسطين أنه لا يضمر لهم شراً، فقد كتب إلى أهالي غزة ويافا قبل هجومه على المدينتين أنه لا ينوي لهم الأذية ولا الضرر، وطلب منهم الاستمرار في محلاتهم مطمئنين مرتاحين، ولن كان خارجاً من محله ووطنه أن يرجع ويقيم في بلده .[9]كما حاول إقناع الناس

أنه لا فائدة من المقاومة، وأن معارضيه سينالون العقاب ومحبيه سيفلحون فجاء في إحدى منشوراته" ولا يخفاكم أن جميع ما تآمر به الناس ضدنا فيغدوا باطلاً ولا نفع لهم به لأنه كل ما نضع به يدنا لا بد من تمامه بالخير والذي يتظاهر لنا بالحب يفلح والذي يتظاهر بالغدر يهلك.[10]"

إن السياسة الدعائية التي اعتمدها نابليون منذ النزول في الإسكندرية واستمرت خلال حملته على فلسطين قد فشلت في تحقيق طموحه في أن يجمع المسلمين حوله؛ لا سيما أن العثمانيين شنوا حرب دعاية مضادة ساهمت في فشل مشروعه.[11]

ثانياً :موقف الدولة العثمانية واستعداداتها السياسية والعسكرية

أخذت الدولة العثمانية بالاستعداد لمواجهة الدعاية التي أطلقها نابليون، فعملت على إثارة السكان ضد الفرنسيين بالتأكيد على أن أهدافهم تتمثل بالقضاء على الإسلام والمسلمين والسيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية، ولذلك، وجب على المسلمين نصرة الدين والدفاع عن البلاد لأن ذلك واجب عليهم .كما أصدرت الفتاوى التي تؤكد أن محاربة الفرنسيين فرض عين على المسلمين، وجاء في مرسوم موجه إلى علماء وشيوخ القدس" أنه لا يخفى على كل ذي قلب سليم وعقل قويم وإيمان صحيح وإسلام مليح أن نصرة الدين وحفظ الأنفس والأعراض والأموال فرض في سائر الأحوال، إذا أتى العدا) الأعداء (إليها وتحايلوا علينا ... ومن المعلوم أن القدس الشريف وما حوله من أماكن التشريف حرم مقصود ونظر العدو إليه ممدود بل هو الغاية القصوى لأهل الجحود.[12]"

وأكد مرسوم آخر إلى أهالي القدس وأعيانها أن هدف الفرنسيين هو الاستيلاء على جميع بلاد المسلمين، وقتل النفوس الطيبة، وهدم الجوامع والمعابد، وإلغاء شعاع الدين المبين، وأنه قد اتفقت آراؤهم الخبيثة على أن يحدثوا ديناً موافقاً لمشاربهم ومناسباً لأفعالهم، وأنهم يرمون إلى الاستيلاء على بيت المقدس.[13]

كذلك اتسم الخطاب الديني والسياسي العثماني بوصف الفرنسيين بالكفرة والفجرة البغاة الذين لا يؤمنون بوحدانية الله ولا برسالة الشفيع، بل إنهم تركوا الأديان وأنكروا الآخرة ولا يعتقدون بيوم الحشر والنشر، وأنهم نهبوا أموال كنائسهم وأغاروا على رهبانهم، وهم يقولون إن الكتب السماوية التي جاء بها الأنبياء كذب صريح، وأن الأنبياء ليس لهم مزية على أحد.[14]

واتخذت الدولة العثمانية عدة إجراءات عسكرية لمواجهة الحملة الفرنسية، فقامت بتعيين أحمد باشا الجزار والياً على ولايتي الشام وطرابلس إضافة إلى ولاية صيدا، وبذلك أصبحت جميع ألوية فلسطين تابعة للجزار، كما عُين الجزار قائداً عاماً للجيوش العثمانية التي سيتم إرسالها إلى مصر.[15]

كما أخذت الدولة العثمانية تعمل على تحصين المدن في فلسطين استعداداً لمواجهة الفرنسيين، فأرسلت العساكر والبارود والأسلحة إلى القدس ويافا والرملة[16]، وحظيت يافا بنصيب أكبر من اهتمام الدولة العثمانية وطلبت من أهالي القدس المشاركة في تحصين المدينة، وجاء في كتاب من والي دمشق إلى قاضي القدس" ليكن معلوماً لديكم بموجب الأمر العالي الواصل لطرفكم أنه بناءً على استيلاء الكفرة الفرنسيين على مصر القاهرة تقرر بناءً على الأمر السلطاني المباشرة بتعزيز الاستحكامات في قلعة يافا وذلك بأن يحفر حول القلعة خندق وأن تُبنى تلة من الأخشاب والتراب من جهاتها الثلاث على أن يتم ترتيب وإرسال 200 عامل من القدس إلى يافا ويسلموا إلى أمين الإنشاءات هناك ويدفع لكل منهم عشرة بارات [17]يومياً ستدفع لهم من أمين الإنشاءات وعلى المتسلم ووجوه الأهالي في القدس سرعة الامتثال لهذا الأمر الشريف والحذر من مخالفته ."كما طلب أحمد باشا الجزار من أهالي القدس تأمين عدد من المعمارية وإرسالهم إلى قلعة عكا للمساهمة في تحصين المدينة.[18]

وعند سيطرة الفرنسيين على القاهرة واستعدادهم لتوجيه الحملة إلى بلاد الشام، ضاعف الجزار الجهود التي بذلها من أجل تحصين عكا وزود المدينة بمختلف المدافع[19]، وأعد خطة دفاعية لمواجهة الجيش الفرنسي؛ ولأنه كان يدرك عدم القدرة على مواجهة مكشوفة ومباشرة مع الفرنسيين، عمل على تحصين المدن المختلفة لإجبار نابليون على التوقف عند كل مدينة ومحاصرتها، وبذلك يضعف قواه ويحد من سرعة تقدمه .[20]ولتحقيق ذلك، باشر بإرسال العساكر إلى المدن الساحلية فأرسل أربعة آلاف من المماليك والمغاربة والأرناؤوط إلى قلعة العريش.[21]

ومما يؤكد مخاوف الجزار أنه لما وصل" خبر ذلك) أي الحملة الفرنسية (إلى الجزار باشا فإنه بسبب خوفه الدائم من طائفة الدروز، وربما توجسه كذلك من الصديق والغريب وعدم ثقته حتى في خاصة رجاله اعتقد أن عكا هي دار الأمان لا يحتمل أن يتزحزح عنها قيد أنملة، ولذلك أرسل خمسمئة من الأرناؤوط والمرتزقة الترك من المشاة للدفاع عن قلعة العريش.[22]

وعندما وصلت الأخبار بخروج الحملة الفرنسية من مصر إلى فلسطين أسرع أحمد باشا الجزار بتدبير ما يحتاج إليه في الحصار خشية هجوم الفرنسيين واستيلائهم على تلك الأقطار، وحصن مدينة عكا بالأبراج والأسوار ووضع عليها المدافع، وحصن مدينة حيفا وأرسل إلى يافا العساكر وحصنها بالمدافع وأمدّ مدينة غزة بعساكره ووصلت الجيوش إلى قلعة العريش.[23]

وقد شمل الاستعداد لمواجهة الفرنسيين توفير الذخائر) الحبوب (من القمح والشعير وغيرها، ما يلزم للجيش فقد أصدرت الدولة إلى والي الشام أمراً بشراء القمح والشعير من مناطق بلاد الشام وتخزينها في أماكن مناسبة لتكون متوفرة للجيش المتوجه لمحاربة الفرنسيين.[24]

كما طلب الجزار من متسلم القدس توفير الحبوب اللازمة للجيش، فقد جاء في فرمان موجه منه إلى مصطفى آغا متسلم المدينة" عزمنا قريباً على حركة قيامنا من محروسة الشام إلى طريق الدورة[25]بالعساكر المنصورة والجنود الوفيرة وبمقتضى قبل حلول ركابنا بذلك الطرف تكون مهيأة وحاضرة، فالمراد بوقوفكم على مرسومنا هذا حالاً تتداركوا الذخائر المرتبة وتكون بقدر العام الماضي مرتين وأكثر لأن من حمد الباري تعالى العساكر وافرة العدد غزيرة المدد.[26]"

ثالثاً :صدى الحملة الفرنسية في فلسطين:

أثارت أنباء احتلال الفرنسيين لمصر وتوجههم نحو فلسطين الأهالي والسكان فيها، فأخذ أهالي القدس يطلبون من الدولة وولاة الشام تزويدهم بالأسلحة للدفاع عن البلاد ومقاومة الفرنسيين، وقد ردت الدولة على ذلك مظهرة استعدادها لتزويدهم بالأسلحة المطلوبة، ففي 15) صفر1213 هـ28/ حزيران1798 م (أرسل والي الشام كتاباً إلى أهالي القدس جاء فيه" تحيطون علماً أنه عرض محضركم وصل أولاً وثانياً صار محيط علمنا ما ذكرتم والتمستم من إرسال بارود والآلات وطوبجية [27]والعربجية [28]والمراد تنزلوهم في القلعة لأجل تصليح المدافع وآلاتها ولوازمها، ونحن إن شاء الله تعالى قريباً يكون تحريك ركابنا إلى تلك الأطراف بالعساكر الوفيرة والجنود الغزيرة فالمراد منكم أن تكونوا جميعاً يداً واحدة وحالاً واحداً في محافظة البلدة والتيقظ إلى حراستها ليلاً ونهاراً لا يصير أدنى غفلة إلى حين حلول ركابنا إن شاء الله تعالى لتلك الأطراف.[29]"

وازدادت مطالب أهالي القدس من الدولة إرسال الأسلحة والذخائر عند محاصرة الفرنسيين للعريش، فرد والي الشام على أهالي المدينة مبيناً لهم أن الإمدادات المطلوبة في طريقها إلى المدينة[30]، كما قام أهالي القدس بالكشف على ما في الجبخانة [31]التي في المدينة من الأسلحة والذخائر فلم يجدوا فيها إلا القليل فعرضوا الأمر على الدولة التي أرسلت كميات من البارود وثلاثة من المدافع إلى المدينة.[32]

ومن ردود فعل أهالي القدس على الحملة الفرنسية ما قام به المسلمون في المدينة من مهاجمة المسيحيين فيها بحجة خوفهم من قيام الرهبان وغيرهم من السكان المسيحيين بمساعدة الفرنسيين .كما حاصر المسلمون الأديرة والكنائس وحبسوا الرهبان فيها مدعين أن فيها أسلحة وذخائر.[33]

ولكن الدولة العثمانية وولاتها في دمشق وقفوا موقفاً متشدداً من ذلك وطالبوا أهالي القدس بالامتناع عن مثل هذه الأعمال، وقد جاء في كتاب أرسله والي الشام إلى أهالي المدينة" ليس لأحد التعرض لهم بالأذية بوجه من الوجوه... وبيدهم أوامر علية بأن يكونوا محميين مصانين من كل أذية... وبالحال ما ذكر لا يجوز لأحد من المسلمين أذيتهم وإضرارهم وعلى حكام المسلمين أيد الله بهم الدين حمايتهم وصيانتهم ومنع من يتعرض لهم بالأذية والأضرار ورد عنهم ومنعهم عن ذلك بالكلية ويستدعون تحت الأمان في ظل حماية مولانا السلطان.[34]"

وفي 6 شعبان1213 هـ 8 كانون الثاني 1799 م (تحرك الجيش الفرنسي من دمياط وبلبيس والصالحية في مصر بقيادة الجنرال جان باتيست كليبر نحو فلسطين، بينما تحرك نابليون من القاهرة يوم 5) رمضان1213 هـ 10 شباط 1799م، وقد بلغ عدد أفراد هذا الجيش ثلاثة عشر ألف جندي.[35]

ويذكر الدارندلي أن نابليون خرج من مصر بعتاد قوي وعدة عظيمة من الفرنسيين، وقلة من أسفل القبط والفلاحين والعربان، وسلك طريق الصحراء يريد غزة ويافا[36]، بل إنه ألَّف طابوراً من المغاربة لمساعدته في الحملة.[37]

ويرجع الدافع الحقيقي وراء هجوم نابليون على فلسطين إلى أنه علم- بعد أن سيطر على مصر -باجتماع الجيوش العثمانية من أجل محاربته، وأنه إن لم يفاجئ العثمانيين في بلاد الشام قبل أن تكتمل استعداداتهم الحربية تكون عواقب الأمور وخيمة عليه؛ لأن من يحتل مصر لا يكون آمناً فيها إلا إذا احتل سوريا.[38]

ويذكر لورانس أن الهدف الأساسي للحملة على سوريا علاوة على القضاء على خطر الجيوش العثمانية، هو تفكيك الدولة العثمانية على الأقل في جزئها الآسيوي من خلال تشجيع شعوبها على التمرد على الدولة.[39]

محطات الحملة الفرنسية على فلسطين

1. معركة العريش

في 10 رمضان1213 هـ 14/شباط1799 م تحرك الجيش الفرنسي من دمياط نحو العريش وفرض عليها الحصار، وعرض الفرنسيون على حاميتها الاستسلام على أن يخرجوا منها بلا سلاح، ولكن الحامية المكونة من الأرناؤوط والمغاربة والمماليك والبالغ عددها ألف مقاتل وفي رواية أخرى 1500 مقاتل رفضت عرض الاستسلام.[40]

وقد برر نابليون الهجوم على العريش بأن المماليك الهاربين من مصر التجأوا إلى أحمد باشا الجزار، وأن الجزار جمع العساكر ونقلها إلى العريش بغرض مهاجمة الديار المصرية وتخريب البلاد وهلاك الرعية.[41]وخلال حصار العريش جاءت النجدات لمساعدة المحاصرين، وكانت إحداها بقيادة قاسم بك المسكوبي، فهاجمه الفرنسيون مع جنوده، فقتل وفر جنوده.[42]

ويذكر الدارندلي رواية أخرى، وفيها أنه عندما تنامى إلى مسامع قائد غزة تكة لي قرة محمد خبر الهجوم على العريش، تحرك بقسم من جيشه نحوها واستبقى الثلث الباقي من جيشه في غزة، وعندما وصل إلى العريش رابط على ساحل البحر على مسافة نصف ساعة من قلعة العريش وأعلن لجنوده أنه سيبادر إلى قتال الفرنسيين في اليوم التالي، ولكن الفرنسيين هاجموهم ليلاً بقذائف المدفعية .وبما أن تكة لي قرة محمد لم يتح للجنود التعرف على أرض المعركة، ولم يكن كفؤاً، فإن صفوف المشاة والفرسان أربكت، ولم يعُد لهم القدرة على الثبات في وجه العدو، ففروا إلى غزة.[43]

واستمر الجنود المحاصرون في قلعة العريش يقاتلون لمدة سبعة عشر يوماً وتحملوا وطأة الحصار، في حين أن من قدم لنجدتهم من الجنود فروا بلا قتال من دويّ القذائف المدفعية والقنابل .ولما شاهد أهل القلعة ذلك، ضعفت نفوسهم عن المقاومة ولم يعُد هناك احتمال لأن ينجدهم أولئك الجنود المنهزمون، فاضطروا إلى تسليم القلعة ليلحقوا بالجنود المنهزمين إلى غزة.[44]

بينما يذكر الترك والشهابي، أن القتال استمر لمدة ثمانية أيام حتى فرغت مؤونة المدافعين وذخائرهم وأسلحتهم فأرسلوا يطلبون الأمان.[45]

أما نابليون فقد ذكر وصفاً للمعركة في المنشور الذي بعثه لأهل مصر بأن الفرنسيين حاصروا قلعة العريش من10 - 17رمضان1213 هـ14 -21/ شباط 1799م (وأنه وقعت مقتلة عظيمة خارج القلعة وكان فيها 1500 نفر، فلما طال عليهم الحصار وتهدمت أسوار القلعة عندها أيقن المدافعون بالهلاك وطلبوا الأمان فأعطوا ذلك وسار نحو 800 منهم في الصحراء نحو بغداد، وأطلق سراح عدد آخر عادوا إلى مصر.[46]

وقد تم الاتفاق مع المحاصرين على ألا يرفعوا في وجه الفرنسيين سلاحاً ما داموا يحاربون في سوريا .وفي رواية أخرى ألا يحاربوه لمدة سنة[47]، ولكن الفرنسيين خالفوا الاتفاق عندما تم إرسال المماليك إلى مصر وتم تجنيد المغاربة بالقوة للعمل مع الجيش الفرنسي، ثم رحل من تبقى من الجنود إلى سوريا معتبرين أنفسهم غير ملزمين باتفاق لم يحترمه الفرنسيون.[48] وقد عثر الفرنسيون في قلعة العريش على مخازن أرز وبقسماط [49]وشعير و 300رأس من الخيل وكثير من الجمال والحمير.[50]

2. احتلال غزة

بعد احتلال العريش تحرك الجيش الفرنسي نحو فلسطين، وفي 19) رمضان 1213هـ 23 /شباط1799 م (استولى على خان يونس .وتحرك في اليوم التالي بقيادة كليبر نحو غزة، فسيطر عليها دون قتال، ووجد الفرنسيون فيها حواصل مشحونة من الذخائر بالبقسماط والشعير و 400قنطار بارود واثني عشر مدفعاً وعدداً كبيراً من الخيام.[51]

وقد غادر عدد من سكان غزة المدينة قبل وصول الفرنسيين إليها، فيذكر الدارندلي أنه قبل وصول الفرنسيين إلى غزة قام المماليك فيها بنقل نسائهم وأشغالهم إلى القدس لعدم شعورهم بالأمان فيها، ما تسبب في خوف أهلها الذين أسرعوا رجالاً ونساءً وأخذوا ما استطاعوا حمله من الأمتعة وفر بعضهم إلى الخليل والبعض الآخر إلى القدس.[52]

وتابع الفرنسيون تقدمهم شمالاً ففي 25) رمضان1213 هـ 1 /آذار1799 م (احتلوا اللد والرملة، واستولوا على ما فيهما من البقسماط والشعير وقرب الماء.[53]

3. احتلال يافا والمذابح الفرنسية

في 26) رمضان1213 هـ 2/آذار1799 م (وصل الجيش الفرنسي إلى يافا" المدينة الواقعة على تلة عالية تحيط بها الأسوار ذات الأبراج". وفرض الفرنسيون الحصار على المدينة. فأرسلوا إلى عبد الله باشا حاكم المدينة يطلبون منه تسليمها ولكنه رفض ذلك .وفي اليوم التالي، بدأ الفرنسيون بحفر الخنادق حول الأسوار لعمل متاريس آمنة ونصب المدافع عليها. ولكن المحاصرين قاموا بالخروج من المدينة ومهاجمة الفرنسيين الذين أجبروهم على التراجع إلى داخلها.[54]

وكان يرابط في يافا حامية إسلامية من الألبان والأكراد والمغاربة والسوريين ومن الأناضول، إضافة إلى المماليك الذين هربوا من مصر إلى المدينة. واختلفت التقديرات في عدد أفراد الحامية فمنهم من ذكر أنهم12000 مقاتل، أو8000 ، أو .7000 وقد قدرهم البعض بين .5000-4000 فأرسل نابليون كتاباً إلى عبد الله باشا بيّن فيه له أن سبب حضوره إلى المدينة يتمثل بإخراج عساكر الجزار فقط، لأن الجزار أرسل العساكر إلى العريش ورابط فيها وفي ذلك تعدٍ منه على إقليم مصر التي أنعم الله بها عليه، كما أنها ليست من أرضه وهو تعدى على ملك غيره.[55]

وقد حاول الفرنسيون بث الرعب والخوف بين سكان المدينة والمدافعين عنها، ففي) نهاية رمضان1213 هـ 7/آذار1799 م (أرسلوا كتاباً إلى عبد الله باشا يطلبون منه إخراج عساكر الجزار منها، وجاء في هذا الكتاب" :ونعلمكم يا أهل يافا أن بندركم حاصرناه من جميع أطرافه وجهاته ... بأنواع الحرب وآلات والمدافع الكثيرة ... والقنابر، وفي مقدار ساعتين ينقلب سوركم وتبطل آلاتكم وحروبكم، وأن حضرة ساري عسكر المشار إليه) نابليون (المزيد رحمته وشفقته خصوصاً بالضعفاء من الرعية خاف عليكم من سطوة عسكره المحاربين إذا دخلوا عليكم بالقهر أهلكوكم أجمعين فلزمنا أن نرسل لكم هذا الخطاب أماناً كافياً لأهل البلد والأغراب.[56]"

وأرسل نابليون مبعوثين اثنين يحملان الرسالة إلى حاكم المدينة عبد الله آغا، الذي قتلهما وألقى جثتيهما على الفرنسيين، أو في البحر، بينما علق الرأسين على أسوار المدينة؛ ما آثار نابليون وجنوده فأمر بمهاجمة المدينة حتى تمكنوا من دخولها، وعندما شاهدهم أفراد الحامية تركوا سلاحهم وسلموا أنفسهم، فبدأ الفرنسيون يقتلون الناس، الرجال والنساء والأطفال،

وقاموا بسلب ما في المدينة من المال والأمتعة .وقد قتلوا في المدينة خمسة آلاف من الجنود وألفين من السكان.[57]

ويذكر الدارندلي أن سبب سقوط المدينة يعود إلى أن بعض المدافعين من المغاربة تآمروا مع الفرنسيين؛ إذ إن الفرنسيين أخذوا يحاصرون المدينة ويضيقون عليها ليل نهار، لكن من بداخلها من الجند المكلفين بحراستها، وهم ممن قدم من العريش وغزة ومن أرسل من جهة السلطنة السنية من رجال المدفعية، وبعض المشاة المغاربة، وقد بلغ عددهم جميعاً نحو خمسة آلاف من الجنود وجلهم من المجاهدين الشجعان الأشداء، استبسل هؤلاء جميعاً في الدفاع عن يافا واستفرغوا في ذلك ما بوسعهم وطاقاتهم ونالوا كثيراً من الفرنسيين، غير أنه وجد بين مشاة المغاربة جماعة من المنافقين تخابروا سراً هم وبعض السفهاء ممن قدم من مصر مع الفرنسيين ودلوهم على الطريق من خلال الثغرات التي أحدثتها قذائف مدفعية الفرنسيين في أسوار القلعة فاقتحم الفرنسيون القلعة .ولما علم غزاة المسلمين بهذا وعاينوه اضطروا إلى تسليم القلعة، غير أن الفرنسيين لم يُقدِّروا تسليمهم هذا فاجتاحوا المدينة ينهبون ويدمرون وساقوا ما يربوا على ثلاثة آلاف من المجاهدين أسرى إلى أرض خالية بحجة إرسالهم إلى مصر، وطوقوا أولئك المؤمنين واستعرضوهم بنيران بنادقهم من جميع الجهات فأبادوهم عن آخرهم.[58]

وخلال حصار يافا حاول سكان القرى والمدن المجاورة نجدتها، لا سيما أن أهلها استنجدوا بجبل نابلس، فخرج الشيخ يوسف الواكد والشيخ محمد أبو عودة الجيوسيان والشيخ خليل البرقاوي بجموع من بني صعب وهاجموا الفرنسيين، ولكن الجيش الفرنسي ردهم فانسحبوا إلى وادي عزون وحاصرتهم القوات الفرنسية فيه حتى كادت ذخائر المحاصرين تنفد، فجاء محمد آغا النمر لنجدتهم، فانسحب الفرنسيون إلى السهل وقسم توارى في أحراش وادي الرشا) وادي الدحلة (تاركين ذخائرهم ليطمع بها العرب وينشغلوا بها، ولكن محمد آغا النمر فطن للمكيدة فأطلق ورجاله النار على الذخائر التي احترقت ومعها الأحراش وعدد من الفرنسيين، بعد أن حاصرهم النابلسيون وقتلوا عدداً منهم، مثل القائد دوماس.[59]Dumas

وارتكب الفرنسيون مذبحة فور احتلالهم مدينة يافا، وقتلوا فيها الآلاف من سكانها، ويصف الترك والشهابي المذبحة بالقول" :فبدت الفرنساوية يزجرونهم زجر الغنم، ولم يزل هول الحرب في إمداد، والكرب في اشتداد،

وتتناثر الرؤوس، وتهلك النفوس، وتنتهك الأحرار، وتنكشف الأسرار والأستار، وتقتل الرجال والنساء والأطفال، وفاق صوت البكاء والعويل على صوت البارود .. وفي ذلك الحين مات من العساكر ما ينيف عن الخمسة آلاف، ومن أهالي البلد ألفين.[60]"

وقد كانت المجزرة التي ارتكبها الجنود الفرنسيون مثار استياء حتى عند بعض الجنود الفرنسيين أنفسهم، فقد أكد ضابط فرنسي يدعى ديتروا أن "كل شيء دمر بالدم والنار .كل الأفعال التي يمكن تصورها اقترفت في ذلك اليوم الحافل بالكوارث !لم يتوقف جنودنا عن القتل بغض النظر عن سن الضحايا أو جنسهم إلا عندما تعبوا فأوقفوا المجازر ."ووصف الطبيب الفرنسي مالوس الذي كان مرافقاً للحملة -المذبحة بالقول" :مزق الجنود إرباً إرباً الرجال والنساء والمسنين والأطفال دون تمييز، لا فارق إن كانوا مسيحيين أو أتراكا !كل مخلوق بشري وقع ضحية غضبهم، زعيق القتلة، الأبواب المخلوعة، البيوت المنهارة، أصوات العيارات النارية، تلميع الحرابات، عويل النساء، أب وابنه تكوم جثة أحدهما على جثة الآخر، بنت تغتصب فوق جثة أمها، دخان الجثث المحروقة، رائحة الدم، أنين الجرحى، زعيق المنتصرين المتشاجرين على أسلاب ضحية تحتضر، جنود غاضبون يردون بغضب وغيظ وبمنتهى الوحشية على الصراخ البائس ... هكذا كان المشهد في تلك المدينة المسكينة حتى هبوط الظلام.[61] "

حتى أن نابليون وصف في مذكراته بشاعة الجريمة التي ارتكبها الفرنسيون قائلاً" :لقد تجاوز غضب الجنود كل الحدود، وأعملوا حرابهم في الجميع من دون رحمة أو شفقة، ومرت المدينة بشقاء لا يوصف كما يحدث عادة عند احتلال مدينة محاصرة.[62] "

وبعد الاستيلاء على يافا، وقعت الكثير من الغنائم في أيدي الفرنسيين منها 15 :سفينة تجارية مملوءة بالحبوب أرسلت إلى يافا من عكا، و 200قنطار من الأرز وكميات كبيرة من الشعير والعلف والأحماض والزيتون والصابون والتبغ، و 80مدفعاً منها 50 مدفعاً صالحة للاستعمال .كما فرض على أهالي يافا دفع 175000 قطعة فضة.[63]

وبعد المذبحة التي ارتكبها الجنود الفرنسيون في يافا، أرسل نابليون اثنين من ضباطه لتهدئة الجنود الفرنسيين .وأثناء جولة الضابطين وجدا مجموعة من الجنود من أفراد الحامية في المدينة قد تحصنوا بإحدى الخانات وظلوا

يقاومون الفرنسيين، فعرض عليهم الضابطان الاستسلام، فوافقوا على ذلك شريطة المحافظة على أرواحهم، وإلا فإنهم سيقاتلون حتى آخر قطرة من دمائهم، فوافق الضابطان على ذلك على أن يأخذا الإذن في ذلك من نابليون، وعندها جرد الجنود العثمانيون من سلاحهم وأحضروا أمام نابليون.[64] ولما وصل الجنود أمام نابليون سأل الضابطان عن هذه الجموع المحتشدة، فأخبراه أن حامية المدينة سلمت له أماناً حقناً للدماء، فقال لهم نابليون :ماذا تريدون أن أفعل بهذا العدد وليس عندي طعام يكفيهم، ولا سفن تنقلهم إلى مصر أو فرنسا، ولا العدد الكافي من الجنود لحراستهم؟ !وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات بين نابليون وقادته، أمر بقتل هؤلاء الأسرى رمياً بالرصاص.[65]

وقد اختلفت التقديرات في عدد الأسرى الذين تم إعدامهم، فذكرت بعضها أنهم4000 ، أو3000، أو[66] 2000 ، بينما نقل الدباغ أنهم 4441 قتيلًا[67]، وذكر الجبرتي أن عساكر الجزار قتل منهم أكثر من 4000 بالسيف والبنادق.[68]

وكان نابليون قد قسم الأسرى إلى مجموعات :المجموعة الأولى، وشملت من كان من أهل مصر والشام، وأطلق الأسرى من مصر الذين كانوا في يافا وأعطاهم الأمان وأمرهم بالرجوع إلى بلدهم آمنين، وكان من بينهم عمر مكرم نقيب الأشراف .وعفا عن أهل دمشق وحلب وأمر برجوعهم إلى بلادهم سالمين؛ لأجل أن يعرفوا مقدار شفقته ورحمته، وأنه يعفو عند المقدرة .وقد قدر عدد المصريين بـ 500 رجل؛ بينما ذكر سعيد أن عدد الأسرى المصريين بلغ800 ، أعيد منهم 700 إلى مصر، وبقي 100 مع الفرنسيين للعمل في سلاح النقل كعمال وحفارين مساعدين لسلاح الهندسة .بينما أبقى من الأسرى السوريين 200 مدفعي مع الجيش الفرنسي.[69]

أما المجموعة الثانية، فتتكون من الأسرى الذين تم إعدامهم بعد إصدار نابليون قرار الإعدام .وقد استغرقت العملية ثلاثة أيام، ونفذت على الشاطئ على بعد300 م من يافا في المكان الذي سُمي فيما بعد تل الشهداء. وكان الإعدام حسب الانتماء القومي فبدأ بإعدام المغاربة الذين قدر عددهم بنحو 800 رجل، وعندما بدأ إطلاق النار عليهم قفز بعض من هؤلاء إلى البحر فقتل الكثير منهم وهم يسبحون .أما الباقون فقضى عليهم الجنود الفرنسيون وهم يطاردونهم في القوارب .ثم أعدم الألبان الذين كان معظمهم ممن أخلي سبيلهم من العريش .وتلاهم أبناء القوميات الأخرى، إذ سيقوا إلى ساحة الإعدام وهم مقيدون فلقوا حتفهم طعناً بحراب الجنود الفرنسيين قبل أن يصلوا إلى ساحة الإعدام .أما عبد الله آغا فقد وقع في

الأسر. وعندما جيء به إلى نابليون توسل إليه طالباً الرحمة والعفو فأبقى نابليون على حياته ولكن بعد فشل الحملة على عكا أمر نابليون بإعدامه هو وابنته.[70]

لقد قدم لورنس وصف أحد ضباط الحملة لمذبحة أسرى يافا. جاء فيه: "عندما وصلوا أخيراً إلى الكثبان الرملة في جنوب غربي يافا جرى إيقافهم أمام بركة ماء راكد. وعندئذ أمر الضابط الذي يقود القوات بتقسيم الحشد إلى مجموعات صغيرة وبعد توجيه هذه المجموعات إلى عدة نقاط مختلفة جرى قتلها هناك، رمياً بالرصاص .وقد استغرقت هذه العملية المريعة الكثير من الوقت بالرغم من أن عدد المخصصين لهذه التضحية المشؤومة والذي لا بد لي من إعلان ذلك لم يتحملوا إلا ببالغ التقزز تلك الطقوس المقيتة المفروضة على أيديهم الظافرة ... إن الأتراك يتوضأون في هذا الماء الراكد ... ثم يشدون على الأيدي فيما بينهم بعد أن يضعوها على قلوبهم وأفواههم شأن المسلمين في تبادل التحية يتبادلون وداعاً أبدياً لقد بدا أن أرواحهم الجسورة تتحدى الموت.[71]"

لقد اختلفت التبريرات التي قدمت لإقدام نابليون على قتل هذا العدد من الأسرى، فيذكر الترك أن نابليون قتل أربعة آلاف من عسكر الجزار لما وقع منهم من الانحراف، وهم من الهوارة والأرناؤوط والبعض منهم كان في قلعة العريش .وحين أطلق نابليون سراحهم أمرهم أن يذهبوا إلى بلادهم سالمين، ولكنهم أتوا إلى مدينة يافا وحوصروا فيها فقتلهم جميعاً، باستثناء أنفار من الأغوات أرسلهم إلى مصر.[72]

ويوضح كرد علي أن نابليون أقدم على قتل هذا العدد من الأسرى بعد أن أطلق سراحهم بعد احتلاله العريش حيث أخذ عليهم العهود ألا يعودوا لقتاله مرة أخرى، ولما وقعوا في قبضته بعد احتلال يافا وعددهم يربو على ثلاثة آلاف، حنقَ عليهم وعلم أنهم" لا يراعون ذمة ولا يحترمون الشرف العسكري"، فأمر جنوده بإطلاق النار عليهم [73]علماً بأن عدد الجنود الذين جاؤوا من العريش كان يتراوح ما بين400 - 500جندي.

والحقيقة أن هدف نابليون من إعدام هؤلاء الجنود الأسرى هو تخويف السكان في سوريا ومدنها ولا سيما في عكا ونشر الرعب بينهم؛ فبعد سقوط يافا كتب منشوراً إلى أهالي فلسطين جاء فيه" يجدر بكم أن تعرفوا أن جميع الجهود البشرية غير مجدية ضدي لأن كل ما أقدم عليه لا بد أن يكتب

لـه النجـاح وأولئـك الذيـن يصادقوننـي سـوف يكسـبون وأولئـك الذيـن يعادوننـي سـوف يهلكـون ومثـال مـا حـدث فـي يافـا وغـزة لا بـد أن يجعلكـم تعرفـون أننـي إذا كنـت لا أرحـم أعدائـي فإننـي كـريم مـع أصدقائـي وأننـي رؤوف ورحيـم خاصـة مـع الفقـراء.[74]"

وبعـد تحـرك نابليـون بجيشـه مـن يافـا نحـو عـكا وصـل إلـى أراضـي قريـة قاقـون؛ كمنـت لـه عسـاكر الجـزار والنابلسـيون فـي واد هنـاك، وعندمـا وصـل الفرنسـيون إلـى الـوادي خـرج لـه 500 مقاتـل نحـو الجيـش الفرنسـي بهـدف جرهـم إلـى الـوادي، وعندمـا شـاهد نابليـون ذلـك قسّـم جيشـه إلـى ثلاثـة أقسـام، قسـم سـيره إلـى الـوادي، والقسـمان الآخـران إلـى أعلـى الجبـل، وحـين اقتربـت العسـاكر العثمانيـة نحـو الـوادي أطلـق عليهـم الفرنسـيون المدافـع والرصـاص مـا أدى إلـى مقتـل 400 مـن عسـاكر المسـلمين وولّـى الباقـي منهزمـين.[75]

ويذكـر النمـر روايـة أخـرى عـن المعركـة بـأن حسـن آغـا النمـر بمـن معـه رابـط فـي وادي الشـعير ينتظـر اسـتدراج الفرنسـيين إليـه، وكانـت قـوة مـن عسـاكر الجـزار ترابـط فـي وادي قاقـون وعندمـا وصـل الجيـش انسـحبت عسـاكر الجـزار وبقـي النابلسـيون بقيـادة محمـد آغـا النمـر، ولمـا دخل الفرنسـيون انسـحب النابلسـيون إلـى وادي الشـعير محاولـين اسـتدراج الفرنسـيين إلـى الـوادي، إلا أن نابليـون فطـن للأمـر وأمـر فصيـلاً مـن جيشـه بالصعـود علـى التـلال للمحافظـة علـى مؤخـرة الجيـش، وهكـذا تمكـن هـو وجيشـه مـن السـير نحـو الشـمال[76]، واحتـل حيفـا وسـيطر عليهـا دون قتـال بعـد أن خـرج أهاليهـا لاسـتقبال الفرنسـيين وسـلموا نابليـون مفاتيـح المدينـة والقلعـة فأعطاهـم الأمـان.[77]

4. حصار عكا

تقـدم الجيـش الفرنسـي نحـو عـكا، وفـي 14) شـوال1213 هـ 20/آذار1799 م(اتخـذ مواقعـه أمـام المدينـة .ومـر الأسـبوع الأول دون مواجهـات مهمـة، واسـتغل الفرنسـيون ذلـك بإنشـاء خطـوط تحصيناتهـم، ولكـن المدافعـين قامـوا بشـن الغـارات لتهديـد أعمـال التحصـين .وفـي 22) شـوال1213 هـ 28/آذار1799 م (قـام الجيـش الفرنسـي بالهجـوم الأول ونجـح فـي فتـح ثغـرة فـي السـور الخارجـي للمدينـة، إلا أنـه اكتشـف أن هـذه الثغـرة غيـر سـالكة وأنهـا معرضـة لنيـران المحاصريـن، إذ اسـتطاع المدافعـون ردهـم بسـهولة إذ وقعـت خسـائر فادحـة فـي جانـب الفرنسـيين وأصيـب منهـم مئـة جنـدي بينهـم عـدد من الضبـاط الكبـار.[78]

وبعد ثلاثة أيام، شن الفرنسيون هجوماً آخر، فقتل عدد منهم، وأدرك نابليون عندئذ أن جميع محاولات الحصار غير مجدية ما لم تصل مدفعية الحصار من مصر .وفي هذه الأثناء قام بحارة الأسطول الإنجليزي المرابط في ميناء عكا بنقل الأسلحة إلى المدينة، منها 1200 :بندقية، و 4000قذيفة مدفع، ومدفعا مورتر، وكمية كبيرة من البارود.[79]

وقد شارك في الدفاع عن مدينة عكا المهندس الفرنسي فيليبو إلى جانب عدد من الجنود الإنجليز الذين انتقلوا إليها من الأسطول الإنجليزي المرابط في الميناء .وأشار فيليبو على أحمد باشا الجزار بتحصين المدينة بإنشاء خط ثانٍ خلف سورها للدفاع عنها .كما تم نشر المدافع البحرية الإنجليزية على أسوارها.[80]وخلال ذلك تمكنت سفن الأسطول الإنجليزي من السيطرة على ثلاث سفن فرنسية كانت تنقل المدافع والذخيرة من دمياط إلى عكا.[81]

واستمر الفرنسيون يهاجمون المدينة ليلاً ونهاراً، ويضربون الأسوار بالمدافع والقنابل .وفي الوقت نفسه كانوا يتعرضون لهجمات المدافعين الذين كانوا يغمسون اللحف بالزيت والقطران ويحذفونها من على الأسوار بعد أن يشعلوها بالنار ويلقوها على الفرنسيين الذين يحاولون تسلق الأسوار.[82]

وخلال عملية الحصار قتل عدد من الجنود الفرنسيين والإنجليز .فقد قتل من الفرنسيين الجنرال بون والمهندس كافارللي صاحب الخبرة بالحروب وفنون القتال، والمعرفة في الأبنية وكيفية أخذ القلاع ومحاصرتها .[83]وفقد المدافعون من الإنجليز عدداً من الرجال منهم توماس فيلل، ورايت سكرتير سدني سميث قائد الأسطول الإنجليزي .كما توفي المهندس الفرنسي فيليبو في 27)ذي القعدة1213 هـ/أول أيار1799 م (من ضربة شمس أصيب بها .وفي3) ذي الحجة1213 هـ 7/مايو1799 م (نجح المدافعون بنسف لغم أعده الفرنسيون، فقرر بعدها نابليون شن هجوم شامل على المدينة .وتزامن ذلك مع وصول أسطول عثماني يحمل فوجاً من قوات النظام الجديد وهي قوات دربت على النمط الأوروبي، وكان الجزار وسدني سميث يقاتلان في الصفوف الأمامية لتعزيز معنويات المدافعين .وعلى الرغم من ذلك، تمكنت فرقة الجنرال الفرنسي لان من اقتحام المدينة، لكنها اضطرت للتراجع بعد أن تكبدت خسائر جسيمة وقتل عدد من الضباط الفرنسيين.[84]

وقبل انسحاب الجيش الفرنسي قرر نابليون مهاجمة المدينة للمرة الأخيرة، ووصف كل من الشهابي والترك تلك الواقعة فقالا" :وقفزت الفرنساوية

على الأسوار، ودخلوا إلى الجامع، وتبادرت العساكر الذين في المدينة، والمراكب في الميناء، بمهاجمتهم بالحراقة والنيران، وبالزيت والقطران والكلل والرصاص، فتراجع الفرنسيون بعد أن دخلوا المدينة، ولكن مئة وعشرين منهم بقوا في مسجد المدينة بعد أن حالت عساكر المدينة دون تراجعهم، وقد نفدت منهم الذخيرة فاستسلم هؤلاء لسدني سميث، وفي رواية أخرى أنهم قتلوا جميعاً.[85]

ويذكر الدارندلي أن نابليون أرسل كتاباً باللغة العربية إلى الجزار يطلب عقد هدنة حتى يتم رفع جثث القتلى ويتبادل الطرفان الأسرى، ولكن الجزار طرد مبعوثي نابليون وأصر على الاستمرار في القتال، ما دفع الفرنسيين لمهاجمة المدينة مرة أخرى، وقد نجح بعض جنودهم في التسلل إليها من الثغرات التي أحدثت في أسوارها، فتصدى لهم المدافعون وأبلوا في صدهم حتى أتوا على آخرهم.[86]

وحاول نابليون الاستعانة بأعداء الجزار مثل آل الزيداني [87]في الجليل، والشيعة في جنوب لبنان، والأمير بشير مع الدروز والموارنة في جبل لبنان .[88]وكتب إلى مشايخ تلك البلاد وحكامها في 13/ شوال1213 هـ 19 /آذار1799 م(، فحضر لمقابلته الشيخ عباس بن ظاهر العمر، وأعطاه نابليون السلاح والكسوة وكتب إليه أن يكون حاكماً على البلاد التي كان يحكمها أبوه .وحضر إليه أيضاً مشايخ المتاولة) الشيعة (فأعطاهم حكم بلادهم، وعندما عادوا إلى صور تسلموا القلاع التي كانت لآبائهم .كما حضر إليه مصطفى بشير من جبل شيحا، فأكرمه نابليون وأمره أن يجمع العساكر من أهل تلك البلاد ويتوجه بهم إلى صفد، وعندما علم سكان صفد بقدوم مصطفى بشير طردوا عساكر الجزار وسلموه المدينة.[89]

كذلك كتب نابليون إلى الأمير بشير، أمير جبل لبنان، يبلغه بحصار عكا، وأنه عازم على القضاء على الجزار وتخليص الدروز من استبداده، وجاء في كتابه" :إن نيتي تتمثل في جعل الأمة الدرزية مستقلة، وتخفيف الخزينة)الأموال (التي تدفعها، وتسليم ميناء بيروت لها إلى جانب المدن الأخرى التي تعتبر ضرورية لها لمنافذ تجارتها ."وقد اتخذ الأمير بشير موقفاً يقوم على الترقب والانتظار، ورفض الرد على رسائل نابليون، خاصة أنه كان يدرك أن الجزار يأخذ عليه عدم مجيئه إلى عكا لتقديم العون إليه، كما أن السير سدني سميث، قائد الأسطول البريطاني، اتصل هو الآخر به وحذره من الاتصال مع نابليون، وطلب منه أن يكون على علاقة حسنة مع أحمد

باشا الجزار .لكن ذلك لم يمنع نابليون من مراسلة الأمير بشير مرة أخرى مبيناً له أن الفرنسيين على استعداد لشراء النبيذ والعلف والمواد الغذائية من الدروز الذين يرغبون ببيعها إلى الجنود الفرنسيين[90]، وقد كتب نابليون كتاباً إلى أهالي مصر يبين فيه أن أهالي الشام طائعون له ويحضرون إليه بالهدايا الكثيرة، وأنهم محبون للفرنسيين كارهون للجزار.[91]

لم تقتصر المعارك بين الفرنسيين والعثمانيين على عكا، بل امتدت إلى المناطق المجاورة في الجليل وسهل مرج ابن عامر وطبريا .ويظهر أن الفرنسيين أرادوا حماية جيشهم المحاصر لعكا والحيلولة دون وصول المساعدات العسكرية للمحاصرين في عكا، فأخذوا يرسلون الفيالق العسكرية للتصدي للجيوش العثمانية وتأمين المناطق القريبة من عكا، فأرسل نابليون فيلقاً إلى جبل عامل واتصل بالشيعة، واستولى على صور وتمركزت فيها حامية صغيرة من الفرنسيين والشيعة.[92]

كما أن جونو أحد قادة الجيش الفرنسي ذهب إلى الناصرة واستولى عليها ولقي الترحيب من سكانها المسيحيين وأقام فيها للتصدي للنابلسيين المتمركزين في جنين، كما صدّ في 4) ذي القعدة1213 هـ 8/نيسان1799 م(هجوماً للفرسان العثمانيين على الرغم من أنهم كانوا أكثر عدداً.[93]

وعندما تقدم الجيش العثماني إلى صفد من دمشق، أمر نابليون الجنرال ميراد أن يسير إليه بجيش قوامه 500 جندي؛ ما دفع الجيش العثماني للرحيل إلى جسر بنات يعقوب على نهر الأردن، ثم إلى دمشق .[94]وفي حملة أخرى، توجه الجنرال ميراد من الناصرة إلى طبريا، مصطحباً صالح وعباس حفيدي ظاهر العمر، عندما بلغه أن فيها جنوداً يتبعون للجزار، وعندما وصل الفرنسيون إلى طبريا وقع القتال بين الطرفين، وخسر فيها الجيش العثماني 200 مقاتل.[95]

أهم المواقع التي دارت بين العثمانيين والفرنسيين هي معركة جبل طابور جنوب الناصرة؛ حيث اجتمع هناك جيش عثماني قوامه 30000 مقاتل، وعندما علم كليبر بذلك تحرك نحوهم بفيلق من 1500 جندي، فتظاهر العثمانيون بالانسحاب إلى أطراف سهل مرج ابن عامر، وأحاطوا بكليبر وجنوده .ولكن أهالي الناصرة أخبروا نابليون في عكا بذلك فتوجه مع مجموعة من جنوده إلى الموقع ومعه أربعة مدافع فتمكن الفرنسيون من هزيمة العثمانيين وإجبارهم على التراجع، ولكن نابليون أمر قوة من الجيش

بالتحرك نحو جنين حيث قام الجنود الفرنسيون بنهبها ثم وحرقها. كما أحرق الفرنسيون عدة قرى في جبل نابلس.[96]

ويذكر النمر أن عساكر الجزار الذين كانوا مرابطين في وادي قاقون دخلوا جبل نابلس. وانضمت إليهم جموع من جبل عجلون والبلقاء فبلغوا30000 خرجوا عن طريق جنين إلى مرج ابن عامر فوجدوا كليبر مرابطاً في المرج. فأحاطوا به من جميع الجهات. فأسرع نابليون إلى موقع المعركة وهاجم العثمانيين بالمدافع فتراجع الجيش العثماني إلى جنين. فتبعه الفرنسيون وأحرقوا جنين والقرى المجاورة.[97]

رابعاً :انتهاء الحملة الفرنسية وفشلها

أدت الخسائر الكبيرة التي أصيب بها الفرنسيون إلى إدراك نابليون أنه لا جدوى من الاستمرار في حصار المدينة .فأعلن في 13 ذي الحجة1213 هـ17/ أيار1799 م للجيش الفرنسي عن إنهاء الحصار على عكا. مدعياً أنه تم القضاء على أي خطر يهدد مصر من فلسطين. وأنه لا بد من العودة إلى مصر لمواجهة عمليات الإنزال التي أخذ العثمانيون والإنجليز القيام بها.[98]

وقد تعددت التفسيرات التي دفعت نابليون لاتخاذ قرار الانسحاب من عكا. فقد أدرك بعد شهرين من الحصار أن لا فائدة من الاستمرار في الحرب. وأن دخول عكا أصبح صعب المنال. وأن جنوده أصبحوا مترددين في الهجوم على عكا بعد أن مات خلاله 3500 جندي. منهم ألف ماتوا في الطاعون.[99]

ويوضح مواريه الظروف التي واكبت انسحاب الفرنسيين قائلاً" :وبعد ساعات قليلة أدركت فداحة مصيبتنا؛ إذ توافدت علينا قوافل المصابين وعلمت أنه بعد آلاف الأعمال البطولية التي قام بها رجالنا الشجعان. وبعد عدة هجمات فقدنا خلالها عدداً من جنودنا وضباطنا البواسل من المراتب العليا اضطررنا للتخلي عن الحصار. كما أن أسطولاً جاء ليمدنا بالمؤن والسلاح ولكن الإنجليز اعترضوا طريقه واستغلوا ما كان مخصصاً لتدمير عكا في الدفاع عنها فكان في خسارتنا تلك خير عون لهم أكثر من المتاريس والتحصينات. فقد أفقدنا نقص المدفعية الثقيلة القدرة على إحراز انتصارات قوية على هذه القلعة الحصينة. ثم إن الجيش لم يكن كبير العدد حتى يمكن التضحية ببعض رجاله.[100]"

كما أن وصول النجدات إلى عكا خلال الحصار جعل من الصعب على

الفرنسيين احتلال المدينة، فقد دخل عكا فصيل من نابلس[101]، وقدم حسن بك متصرف رودس ومعاونو القلاع التسعة و"أجناد إزمير البواسل"، فازدادت قوة المدافعين وهاجموا الفرنسيين" ونالوا من أكثرهم وأوردوهم الجحيم." وبهذه الخسارة دب التشتت والضعف في صفوف الفرنسيين وأيقنوا أنهم إذا ما أمسوا في أماكنهم سيصبحون طُعماً لسيوف المجاهدين، فأسرعوا تحت جنح الظلام الدامس لتلك الليلة يفجرون كافة ذخائرهم ويتخلصون من أمتعتهم ويدفنون آلاتهم الصعبة الحمل، وفروا حتى طلع عليهم النهار في يافا.[102]

وأبدى جنود الحامية العثمانية بقيادة الجزار شجاعة واضحة في حربهم للفرنسيين، فوصف الجزار بأنه قائد لا تلين شدته النوائب، ولعل شجاعة الجنود تعود إلى أنهم خشوا أن يلقوا المصير الذي لاقاه المدافعون عن يافا. وإضافة إلى ذلك، لم تكن خطط الفرنسيين العسكرية ناجعة في إخضاع عكا، كما يفهم من قول نابليون" :إننا هاجمنا عكا على الطريقة التركية بينما كان الدفاع عنها قريباً ومنظماً على القواعد العلمية.[103]"

وشارك في الدفاع عن عكا جنود وضباط إنجليز تحت قيادة السير سدني سميث، الذي انضوى تحت لوائه المهندس الفرنسي فيليبو أحد كبار المهندسين الفرنسيين الذين نقموا على الثورة الفرنسية، وهجر بلاده وجاء مع سدني سميث إلى عكا، وكان له فضل في تدبير الدفاع عن المدينة وإحباط الخطط العسكرية التي كان يدبرها نابليون وقادته.[104]

ومما ساهم في فشل الحملة الفرنسية على عكا، أنّ المدافع التي نقلت بالسفن من مصر إلى عكا وقعت في أيدي الإنجليز واستعملت في الدفاع عن عكا، وأن الطاعون كان يفتك بالجيش الفرنسي منذ أن خرج من يافا حتى أنهم فقدوا بسببه ما ينوف على ألف جندي .[105]والواقع أن رفاق نابليون في باريس كانوا يتآمرون عليه وقد منعوا عنه الإمداد ليهلك في البلاد؛ وإن تحالفاً بقيادة إنجلترا تشكل في أوروبا ضد فرنسا، وقد نجحوا في استعادة كثير من المناطق التي سيطر عليها الفرنسيون سابقاً.[106]

وقد عدد نابليون في كتاب أرسله إلى مصر الأسباب التي دفعته إلى الانسحاب من عكا وهي :[107]وصول الإنجليز إلى عكا وتحصينها، واستيلاؤهم على السفن التي تحمل المدافع الكبيرة للجيش الفرنسي؛ ووفاة الجنود الفرنسيين بالطاعون حيث كان يموت كل يوم 5-6 عسكريين فرنسيين؛ وعدم

وجود المؤن في نواحي عكا لخراب البلاد القريبة منها؛ والمعركة التي وقعت بين الفرنسيين ومراد بيك، أحد قادة المماليك في مصر، ومقتل 300 فرنسي فيها؛ ووصول الأسطول الإنجليزي إلى الإسكندرية ودمياط، والأسطول الروسي إلى رودس.

كما كتب نابليون كتاباً إلى أهالي مصر تحدث فيه عن انجازاته في عكا فقال :ومحقت سراية الجزار وسور عكا بالقنبر) بالقنابل(، هدمت البلد ما بقيت فيها حجر على حجر، وجميع سكانها انهزموا من البلد إلى طريق البحر، والجزار مجروح ودخل بجماعته داخل برج من ناحية البحر وجرحه يبلغ خطر الموت، ومن جملة ثلاثين مركبا موسوقة) مملوءة (عساكر الذين حضروا يساعدون الجزار ثلاثة غرقت من كثرة مدافع مراكبنا.[108]"

وعندما انسحب نابليون من عكا انتقل إلى حيفا، وتوجه إلى يافا فأخذ الفرنسيون ما فيها من الذخائر والأسلحة والمدافع الكبيرة ودفنوها بالرمال، وأحرقوا المراكب التي كانت فيها، كما أخذوا منها 300 أسير وأمروهم أن يصنعوا النعوش لنقل الجرحى والمرضى ويحملوا هؤلاء على أكتافهم، ثم تحرك نابليون إلى غزة ومنها نحو العريش [109]وبذلك انتهت الحملة على فلسطين.

الخاتمة

ارتبطت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام بالأحداث السياسية والعسكرية في أوروبا؛ فبعد قيام الثورة الفرنسية عام1789 م، نشبت الحروب بين فرنسا والدول الأوروبية المعارضة للثورة، وقادت بريطانيا الدول المتحالفة ضد فرنسا، لكن الفرنسيين استطاعوا هزيمة الدول المتحالفة واحتلال مناطق واسعة من أوروبا، وبقيت بريطانيا صامدة تقاوم الفرنسيين، فرأى بعض قادة فرنسا أن أفضل وسيلة لإضعاف بريطانيا وهزيمتها هي قطع الطريق إلى مستعمراتها في الهند، وكان ذلك يتطلب احتلال مصر التي تشكل مرحلة هامة في هذه الطريق.

واستناداً إلى ما تقدم، يصعب قبول الأسباب الأخرى للحملة، ومنها :رغبة نابليون في احتلال مصر وبلاد الشام والتحرك منها نحو الهند والاستيلاء عليها، أو رغبته في التقدم من مصر وبلاد الشام إلى الأناضول واحتلال العاصمة العثمانية إسطنبول، ثم العودة إلى فرنسا عن طريق شرق أوروبا؛ لأن أعداد الجيش الفرنسي التي رافقت الحملة لا تكفي لمثل هذه الحملات الخيالية.

وكانت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام من الأحداث الهامة التي شهدها العالم الإسلامي في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر الميلادي؛ فللمرة الأولى منذ انتهاء حروب الفرنجة) الحروب الصليبية (تتعرض إحدى الولايات التابعة للدولة العثمانية للغزو الأوروبي. وقد أظهرت الحملة الضعف السياسي والعسكري الذي تعاني منه الدولة العثمانية والعالم العربي ومدى التقدم العلمي والعسكري والاقتصادي الذي حققته أوروبا.

لقد اعتمد نابليون خلال حملته دعاية سياسية تقوم على أنه جاء لمحاربة المماليك في مصر وأحمد باشا الجزار في فلسطين؛ لأن هؤلاء يستغلون البلاد وثرواتها لصالحهم كما أنه حاول استغلال الدين لأغراض سياسية دعائية. فادعى أنه يحترم الإسلام والمسلمين والرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأنه لم يأت لمحاربتهم. مبيناً للمسلمين أنه هاجم روما وهدم كرسي البابا فيها .

ولكن هذه الدعاية لم تنطلِ على السكان. وقلما وقفوا إلى جانبه. خاصة أن الدولة العثمانية شنت على الفرنسيين دعاية مضادة أكدت فيها أن الفرنسيين هم كفرة ملحدون جاؤوا لاحتلال البلاد الإسلامية ومحاربة الإسلام والمسلمين .في حين أن بعض القوى المحلية تعاونت مع نابليون ضد أحمد باشا الجزار. وكان على رأس هؤلاء أولاد ظاهر العمر وأحفاده الذين حقدوا على الدولة العثمانية وأحمد باشا الجزار لإعدام ظاهر العمر وملاحقة أولاده وقتلهم من قبل أحمد باشا الجزار. وكذلك الشيعة) المتاولة (الذين استاؤوا من سياسة الجزار نحوهم.

وساهمت الحملة الفرنسية على فلسطين بتدمير عدد من القرى والمدن. فقد قتل نابليون أعداداً لا بأس بها من سكانها. وقام خلال حملته وأثناء انسحابه بتدمير وإحراق العديد من القرى التي كان يمر فيها؛ ما أدى إلى تدهور الزراعة فيها.

وترتب على الحملة الفرنسية والنجاح في التصدي لها رفع مكانة الجزار الذي كان صموده وتصديه لحصار عكا أحد الأسباب التي أدت إلى فشل الحملة. ولذلك مدحه شعراء ذلك العصر. ما يقدم صورة مغايرة لتلك الصورة التي تقدمها المصادر التاريخية لتلك الفترة عن الجزار. والمتمثلة بسفك الدماء وقتل الناس.

الهوامش

1 عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،)القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1998م(، ج3، ص.124-1 حيدر بن أحمد الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين (الغرر الحسان في أخبار الزمان)**، تحقيق أسد رستم، فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية،1969 م، قسم2، ص .236-220عزت حسن أفندي الدارندلي، **الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني) مخطوطة ضيانامه(**، دراسة وترجمة جمال سعيد عبد الغني،)القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م(، ص198.

2 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص222، . 223نقولا الترك، **ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية أو الحملة الفرنسية على مصر والشام**، تحقيق ياسين سويد،)بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى 1990م(، ص29، .30إلياس طنوس الحويك، **تاريخ نابليون الأول**،) بيروت: دار ومكتبة الهلال 1981م(، ج1، ص113.

3 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص5-4، محمد سعيد مصلح. **أخبار الحملة الفرنسية من سجلات محكمة القدس الشرعية**. رام الله: وزارة الإعلام 3 .س.ش، س280 ،ص23 . ...الفلسطينية، 2010م، ص26، 27.

4 المصدر نفسه، ص290، 291.

5 س.ش، س280، ص23 (أواخر محرم 1213هـ/ 13 تموز 1798م) وسيشار إليه هكذا: سجلات محكمة القدس الشرعية . الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص222.

6 أحمد حافظ عوض، **نابليون بونابرت في مصر**، القاهرة :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص.291،290

7 الترك، ذكر تملك... ، ص70، .71جوزيف ماري مواريه، **مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر**، ترجمة وتقديم كاميليا صبحي،)القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،(2000 ، ص82.

8 الحويك، تاريخ نابليون...، ج1، ص130، 131.

9 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص84-80.

10 عوض، نابليون...، ص290، 291.

11 هنري لورنس وآخرون، **الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام**، ترجمة بشير السباعي،)القاهرة، دار سينا للنشر1995، ص334، 335.

12 س .ش، س279، ص 3) 151صفر1213 هـ 16 /تموز1798 م.(

13 س. ش، س280، ص22 (3 رجب 1213هـ/ 10 كانون الأول 1798م).

14 س. ش، س280، ص20 (21 رجب 1213هـ/ 28 كانون الأول 1798م).

15 عوض، نابليون...، ص .89عادل مناع، **لواء القدس في أواسط العهد العثماني، منذ أواسط القرن الثامن عشر من حملة محمد علي باشا1831 م**،) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 2008م(، ص12.

16 البارة، (القطعة المصرية) عملة فضية كانت تضرب في مصر وتعرف بالقطعة المصرية أو البارة. شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس،)بيروت، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى 2005م(، ص200-183.

17 س. ش، س280، ص47 (16 جمادى الأول 1213هـ/ 25 تشرين الأول 1798م).

18 س.ش، س281، ص92 (15 ربيع الآخر 1214هـ/ 15 أيلول 1799م).

19 مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج7، قسم2، (كفر قرع: دار الهدى1987، ص250، 251.

20 لورنس، الحملة الفرنسية.....، ص .343إدوارد لوكروا، **الجزار قاهر نابليون**،) بيروت: دار الثقافة، 1919، ص207-205.

21 عوض، نابليون...، ص289.

22 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر.....، ص198، 199.

23 الترك، ذكر تملك...، ص63، 64.

24 س .ش، س280، ص47 (16 جمادى الأول 1213هـ/ 25 تشرين الأول 1798م).

25 الدورة: خروج والي الشام من دمشق إلى ألوية صفد ونابلس والقدس لجمع المال المخصص لتمويل قافلة الحج الشامي. شمس الدين محمد بن محمد بن شرف الخليلي، **تاريخ القدس والخليل**، تحقيق محمد عدنان البخيت، نوفان رجا السواريه،)لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى،2004 م(، ص48، .54عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث**،) دمشق: مكتبة

نوبل،(2002 ، ص169 و192.

26 س .ش، س280، ص23 (4 رجب 1213هـ/ 11 كانون أول 1798م).

27 الطوبجية: مطلقو المدافع. محمد علي الأنسي، **الدراري اللامعات في منتخبات اللغات**،) بيروت: دون دار نشر، 1902 م(، ص.393 إكمال الدين احسان أوغلي، **الدولة العثمانية :تاريخ وحضارة**، ترجمة، صلاح سعداوي،)استانبول :مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا)، (1999 ، مجلد1، ص393، 394.

28 العربجية: ناقلوا المدافع. أوغلي، الدولة العثمانية...، مجلد1، ص395.

29 س.ش، س280، ص4 (15 صفر 1213هـ/ 17 تموز 1798م).

30 س.ش، س 280، ص18 (1213هـ/ 1798م).

31 الجبخانة، مخزن الأسلحة. أوغلي، الدولة العثمانية...، مجلد1، ص391.

32 س.ش، س280، ص49 (17 جمادى الثانية 1213هـ/ 25 تشرين الثاني 1798م).

33 س.ش، س280، ص81-80 (أواسط رجب 1213هـ/ أواخر كانون الثاني 1798م).

34 س.ش، س280، ص69 (27 رجب 1213هـ/ 3 كانون الثاني 1799م).

35 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص252، .253 الترك، ذكر تملك...، ص63، .64محمد كرد علي، **خطط الشام**،(دمشق: مكتبة النوري، الطبعة الثالثة،1983 م)، ج3، ص.12 عوض، نابليون...، ص .288حسن إبراهيم سعيد، **يافا من الغزو النابليوني إلى حملة إبراهيم باشا**1831-1799)**م**(، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، (2006، ص15.

36 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص198.

37 لوكروا، الجزار قاهر...، ص187.

38 كرد علي، خطط الشام...، ج3، ص15.

39 لورنس، الحملة الفرنسية...،336.

40 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص.78 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص255.

41 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص .252الترك، ذكر تملك...، ص67

42 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص288، 289.لورانس، الحملة الفرنسية...، ص342.

43 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص199.

44 المصدر نفسه، ص201-200.

45 الترك، ذكر تملك...، ص 68-66.الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص255.

46 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص 256،255.الترك، ذكر تملك...، ص67، 68.مواريه، مذكرات...، ص98-97.

47 لوكروا، الجزار قاهر...، ص 188.عوض، نابليون...، ص288، 289.

48 لورنس، الحملة الفرنسية...، ص342، 343.الترك، ذكر تملك...، ص67.

49 البقسماط: نوع من الخبز أو الكعك المجفف. صابان، المعجم، ص63.

50 الترك، ذكر تملك...، ص68.

51 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص 81.الشهابي، الغرر الحسان...، ج1، ص256، ص 257.سعيد، يافا من الغزو...، ص 6.لورنس، الحملة الفرنسية...، ص324، . 343.

52 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص200، 201.

53 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص 84.الترك، ذكر تملك...، ص69، 70.

54 الجبرتي، عجائب...، ج3، قسم3، ص 86.الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص259، 260.

55 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص85، 86.الترك، ص72، 73.الدباغ، بلادنا فلسطين...، ج4، قسم2، ص150.

56 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...،201 ، 202. الدباغ، بلادنا فلسطين...، ج4، قسم2، ص 152-150.مواريه، مذكرات...، ص90، 91.

57 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم 2، ص 259-257.لورنس، الحملة الفرنسية...،343 ،343.

58 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص201، 202.

59 احسان النمر، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**،) نابلس، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية،1975 م(، ج1، ص219.

60 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص 257.الترك، ذكر تملك...، ص70.

61 سعيد، يافا من الغزو...، ص12-13. لوكروا، الجزار قاهر...، ص195، 196.

62 عوض، نابليون...، ص22.

63 سعيد، يافا من الغزو...، ص 18. الدباغ، بلادنا فلسطين...، ج4، قسم2، ص 152. عوض، نابليون...، ص312، 313. ويقصد بالقطعة الفضية، وحدة نقد عثمانية صغيرة، كل أربعين منها تعدل ديناراً عثمانياً سلطانيا. س.ش، س53، ص289، 7 ذي الحجة 977هـ/12 أيار1570م.

64 كرد علي، خطط الشام...، ج3، ص 16-17. عوض، نابليون...، ص296-297، 312-311.

65 الحويك، تاريخ، ج1، ص 129-131. سعيد، يافا من الغزو...، ص14-15.

66 الترك، ص70-73.

67 الدباغ، بلادنا فلسطين...، ج4، قسم2، ص152، 155.

68 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص86.

69 سعيد، يافا من الغزو...، ص 16-18. عوض، نابليون...، ص310.

70 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص 126. لوكروا، الجزار قاهر...، ص197-199.

71 لورنس، الحملة الفرنسية...، ص345.

72 الترك، ذكر تملك...، ص70-74، سعيد، يافا من الغزو...، ص15، 16.

73 كرد علي، خطط الشام...، ج3، ص17.

74 لورانس، الحملة الفرنسية...، ص343، 344-346، سعيد، يافا من الغزو...، ص13.

75 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم3، ص260-261.

76 النمر، تاريخ جبل...، ج1، ص 220. لوكروا، الجزار قاهر...، ص202-203.

77 الجبرتي،عجائب...، ج3، ص93، الترك، ذكر تملك...، ص74.

78 لورنس، الحملة الفرنسية...، ص346- 348.

79 الدباغ، بلادنا فلسطين...، ج7، قسم2، ص252، 254.

80 مواريه، مذكرات...، ص 96. لوكروا، الجزار قاهر...، ص201، 207، 208.

81 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص .296الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص215.

82 الترك،ذكر تملك...، ص80، 81.

83 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص .99لورنس، الحملة الفرنسية...، ص362.

84 لورنس، الحملة الفرنسية...، ص348، 349، 362.

85 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص .267الترك، ذكر تملك...، ص81، 82.

86 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص .217لوكروا، الجزار قاهر...، ص248-247، 252.

87 آل الزيداني: ينسبون إلى ظاهر العمر الزيداني الذي سيطر على منطقة الجليل في شمال فلسطين منذ أوائل القرن الثامن عشر، واستمر في حكم المنطقة حتى عام 1188هـ/ 1775م، عندما أرسلت الدولة العثمانية جيشاً تمكن من قتل ظاهر العمر، وإنهاء حكمه. وعندما تولى أحمد باشا الجزار ولاية صيدا في نفس العام، لاحق أولاد ظاهر العمر وقتل علي بن ظاهر، ولذلك نقم إلى الزيداني على الدولة العثمانية وأحمد باشا الجزار. مناع، فلسطين، ص82-79.

88 لوكروا، الجزار قاهر...، ص187.

89 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص262، .263الترك، ذكر تملك...، ص76.

90 لورنس، الحملة الفرنسية...، ص347، 359.

91 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص95، 96.

92 لوكروا، الجزار قاهر...، ص225، 226.

93 لورنس، الحملة الفرنسية...، ص349، 350.

94 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص264، .265الترك، ذكر تملك...، ص78، 79.

95 لوكروا، الجزار قاهر...، ص236-226.

96 ، لورنس، الحملة الفرنسية...، ص349، 350، 364-362.

97 النمر، تاريخ جبل...، ج1، ص221، 222.

98 لوكروا، الجزار قاهر...، ص .253الترك، ذكر تملك...، ص84-80.

99 الشهابي، الغرر الحسان...، ج3، قسم3، ص267، 268.

100 مواريه، مذكرات...، ص96.

101 النمر، تاريخ جبل...، ج1، ص223.

102 الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص215، 217.

103 عوض، نابليون...، ص .304-302الدراندلي، الحملة الفرنسية على مصر...، ص215.

104 لوكروا، الجزار قاهر...، ص249-242.

105 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص262، .267-266الترك، ذكر تملك...،75-76.،83-82

106 لوكروا، الجزار قاهر...، ص236، 237.

107 الجبرتي، عجائب...، ج3، ص116-115.

108 عوض، نابليون...، ص304، 305.

109 الشهابي، الغرر الحسان...، قسم2، ص268.

ندوة العدد

الاحتلال وتحديات التحول الرقمي

ريهام المقادمة

عقد مركز الأبحاث، في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 2021، طاولة مستديرة بعنوان «الاحتلال وتحديات التحول الرقمي في فلسطين»، شارك فيها عدد من ممثلي مراكز صنع القرار والأكاديميين والباحثين والمختصين والصحفيين المهتمين. وأدارها رئيس برنامج الماجستير في الإعلام الرقمي بجامعة القدس د. نادر صالحة، وقدم فيها كل من مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية د. شاكر خليل ومدير عام جمعية البنوك بشار ياسين، مداخلات معمقة حول واقع التحول الرقمي وتحدياته في فلسطين، ودور الاحتلال في هذه المساحة.

التحول الرقمي والإعلام

في تقديمه للقاء، استعرض د. صالحة واقع التحول الرقمي في قطاع الإعلام الفلسطيني وموقعه في التحولات الدولية ذات الصلة، وقال: «تشهد البلاد موجة تهيئة للتحول الرقمي، في موضوع الإعلام بشكل رئيسي، ما نحن بأمس الحاجة للبناء عليه والاستثمار فيه هو البيانات والثورة الهائلة التي تم إنجازها والإمكانيات غير المسبوقة في معالجة البيانات، وربط ذلك في الإعلام بشكل عام بأشكال مختلفة. الصحافة وقعت على ضالتها في هذا الموضوع بشكل رئيسي، لأنه أصبحت بالإمكان الإجابة عن أسئلة، ومعالجة قضايا معينة لم تكن متاحة من قبل. لماذا؟ لأن المجتمع البشري لم يتمتع مطلقاً قبل هذا الوقت بهذا القدر من وفرة المعلومات».

وأشار صالحة إلى أن العالم يفرز في الثانية الواحدة 1.8 ميغابايت من البيانات بالمعدل العالمي لكل فرد، وهذه النسبة بازدياد مطّرد، نتيجة دخول كل الأدوات الرقمية بمختلف أشكالها، وشمولها لكافة شرائح المجتمع وقطاعاته أيضاً.

* صحفية وباحثة في مركز الأبحاث الفلسطيني.

من الأطفال وألعابهم إلى الترفيه، والتعليم. وأضاف صالحة: «العالم الآن أمام معضلة حقيقية فيما يتعلق بالتحول الرقمي وبناء وتطوير المنصات المناسبة، والبيئة الرقمية المناسبة للتعليم، فالعالم وضع في الواجهة من خلال جائحة كورونا في موضوع التعليم، وبالتالي لجأ إلى ما هو متوفر، من خلال منصات زوم وتيمز وما شاكلها، وتبين أن المجتمع الإنساني عموماً غير مهيأ لانتقال رقمي على هذا القدر من مئات ملايين الطلاب بشكل متزامن، كما شهد العالم خسائر كبيرة على مستوى البعد الإنساني والتحصيل المعرفي فيما يتعلق بالمسافات الاجتماعية التي نتجت. العالم اليوم يحتاج إلى كميات هائلة من الأبحاث والاستثمارات لتطوير هذه البيئة، ومن ثم وصولاً إلى الإعلام».

ونوه صالحة إلى أن الإعلام بشكل رئيسي من العلوم متعددة التداخلات مع علوم أخرى، كما يستعير الإعلام بشكل مستمر من التقنيات الموجودة في مختلف المجالات. وتساءل: «بالتالي، الصحافة إلى أين؟ الإعلام إلى أين؟ في العموم، منصات التواصل الاجتماعي انتزعت من الإعلام حصة كبيرة جدا، انتزعت منه بعض مسؤولياته، نالت من مسؤولية الإعلام كسلطة، وأصبح هناك تساهل كبير فيمن ينتمي لما تسمى البيئة الإعلامية، نتيجة التكنولوجيا التي دخلت بشكل متغلغل ودون استئذان، ودفع ذلك بشكل رئيسي إلى الإعلانات، ودفعت تجاه ذلك طريقة إدارة شركات المعلومات، ونحن شهود على محاولة فيسبوك الهيمنة على إنتاج المحتوى كونها مالكة أكبر مجتمع افتراضي، واليوم، يعاد تعريف مفهوم الافتراضي ومفهوم الحقيقي، وهناك هجرة معاكسة بين الافتراضي وما هو حقيقي، وتعريف الهوية وما إلى ذلك».

وتساءل صالحة: «فلسطينياً، هل نحن جاهزون لهذا التحول الرقمي الكبير؟ هل نستفيد من تجارب الآخرين؟ كون المنصات وسيادتها جعلت من القصص الطويلة، ومن الحقيقة، تدفع الثمن، وفتحت الباب للأخبار الكاذبة، والتضليل، وفق إستراتيجيات معينة لخدمة أيديولوجيات معينة، الصحافة تعلمت الدرس، بمعنى أن هناك تساؤلات نتجت، لماذا ربحت منصات التواصل الاجتماعي؟ لماذا هيمنت على المشهد؟». ويجيب صالحة: «لأن الميديا بالأساس تعمل من خلال ثلاثة محاور: الأول تخبر، والثاني تثقف، والثالث تمتع. الإعلانات والعلاقات العامة تعمل بطريقة مختلفة، حتى تربح منصات التواصل الاجتماعي، جعلت عنصرها الأساسي في طريق العمل هو

الترفيه، وبالتالي، صناعة خطاب لإشغال الجمهور وإمتاعه، ما فتح المجال أمام مختلف المتخصصين وغير المتخصصين، وأصبح لدينا مصطلح جديد هو الصحافة الريادية، وهذا يعني توظيف كل ما هو معلن في الصحافة، اليوم، حتى الرأي العام يعاد تعريفه، هذه الأسئلة لم تكن موجودة من قبل، إذ كانت هناك أصول للأشياء، أصول الصحافة والإعلام، فحجم الخسارة والتآكل نتيجة التحول الرقمي كبيرة، إذ خسرت الصحافة وخسر المجتمع زمام المبادرة وأشكال التدخل في القضايا الخطيرة».

ونوه صالحة: «نحن لا نصنع تكنولوجيا بل نستوردها، ونحن لا نستخدم تكنولوجيا بل نستهلك، ففكرة الاستهلاك مختلفة تماماً عن فكرة الاستعمال، فلسطينياً، بيئة التحول الرقمي عبارة عن ثقافة، بمعنى ثقافة تطور صناعة الإعلام، بنية تطور الصحافة لا يمكن ربطها في التكنولوجيا فقط، لذا، يجب العودة لمحتوى ما يتم تعليمه في الجامعات، ولنسبة البطالة في القطاع الإعلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة، نحن لدينا كمية هائلة من الداتا في قطاع السيارات، والضرائب، والاحتلال، والمقاطعة، والزراعة، والأسمدة، تستطيع من خلالها إنتاج قصص مذهلة، سواء كانت فيديو، قصصاً تفاعلية، إنفوغرافيك، وبالتالي، التحول الرقمي هو الخلفية لكل هذا التسلسل في إنتاج القصة والمعرفة، وهذا يتطلب تقديم تخصص الإعلام بطريقة أكثر متعة، أكثر فائدة، وهذا يشمل كل المجتمع، كل المؤسسات، الإعلانات، صناعة المحتوى، وبالأخص على مستوى الوظيفة الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بالصحافة».

برامج الحكومة والتحول الرقمي

وفي مداخلته، ابتدأ د. خليل بمنطلق نظري تأطيري لتحولات الاقتصاد الدولي وموقع فلسطين من هذا التحول، وأشار إلى «ميل الاقتصاديين لربط كل السياسات بالاقتصاد، فالثورات التي غيرت مجرى العالم الحديث، بدأت بالثورة الصناعية التي على إثرها كان اكتشاف الماكينة البخارية، وكان هناك مفهوم إنتاج كل ما يمكن إنتاجه، لذا، كل ما ينتج يستهلك في السوق، فكان أصحاب النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد يشجعون العرض الكلي دون تركيز على الطلب، فكان السائد إنتاج ما يمكن إنتاجه، ثم حدث الكساد العالمي في عشرينيات القرن العشرين، فيما بعد، تحول الحديث لإنتاج ما يمكن استهلاكه، واستمر جدل كبير بين النظريات الاقتصادية ومآلات كل واحدة منها، واستمر العالم في الرجوع للنظريات الاقتصادية عند حدوث

أي أزمة عالمية. تلتها ثورة الكمبيوتر، ثم ثورة الإنترنت. اليوم، العالم يعيش الثورة الرابعة وهي الثورة الرقمية، التي نقلت العالم إلى مفهوم جديد، ليس اختراع التكنولوجيا هو ما يهم العالم حالياً، التحدي هو كيفية استخدام هذه التكنولوجيا، فهي تنتج كمية هائلة من المعلومات والبيانات، وبالعودة للموضوع الأساسي، وهو التحول الرقمي، أصبحت التكنولوجيا والبيانات الأساسية متاحة وفي متناول يد الجميع، وبالتالي، اليوم من يملك الثروة هو من يمتلك التكنولوجيا والبيانات المتقدمة ويتقن استخدامها».

وأشار د. خليل إلى أن تسارع التطور والقفزات المعرفية رهيب، موضحاً أن البعض يعرف التحول الرقمي بأنه استخدام للمنصات من خلال الإنترنت، وهو تعريف ضيق بعض الشيء، والتعريف الأوسع يرتبط بحجم استخدام الإنسان للإنترنت في الحياة اليومية، لا يوجد تعريف محدد، ولكن من المؤكد أنه يتشكل عبر الزمن». فيما يتعلق بجائحة كورونا، يعتقد خليل أن الجائحة سرعت من التحول الرقمي، فمن كان يتوقع أن لقاءات الزووم ستصبح في كل بيت.

وفي فلسطين، يرى شاكر أن التحول السريع شكل تحدياً إضافيّاً، نظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني الفتي، إذ تلقى المجتمع استخدام التكنولوجيا بجاهزية أفضل من غيره، مستشهداً ببعض الإحصاءات التي تشير إلى أن أكثر فئة استخداماً للانترنت هي فئة الشباب بنسبة 75 %-80 %، ما يدلل على أن المجتمع الفلسطيني مهيأ.

واستدرك خليل: «من المؤكد أن هناك الكثير من المعيقات، لكن الفضاء المفتوح هيأ لنا مساحة مهمة للتواصل مع الآخرين في أي مكان في العالم، والدليل على ذلك أحداث الشيخ جراح في أيار/ مايو 2021، التي وصلت للعالم من خلال استخدام التكنولوجيا ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، فاستطاعت أن تبرز وتصبح حديث العالم، لذا، يجب استغلال هذه الفرصة». ويتابع: «أشير هنا إلى عملنا المستمر على تأهيل خريجينا للحاق بركب التكنولوجيا الدولية، فمثلاً، برنامج الـ coding، يستهدف فئة الشباب الخريجين تحديداً، والعاطلين عن العمل، ليحاول تغطية الفجوة المتعلقة في التعامل مع البرمجيات المختلفة، إذ إن مخرجات التعليم لا تتوافق مع سوق العمل، وبالتالي، استطعنا من خلال هذا البرنامج أن نخرج فوجين غالبيتهم استطاعوا الحصول على فرص عمل». ونوه خليل إلى أن «مدى التنافسية على التحول الرقمي يبرز من خلال ثلاث قضايا، وهي: المعرفة،

والتكنولوجيا وأدواتها، وأيضاً الجاهزية للمستقبل».

وأكد خليل على أن «التحول الرقمي يقوم على جوانب متعددة أساسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لكنها تمتد إلى القطاع المالي، وهنا، الاحتلال يكون معيقاً أساسيّاً لأية تحولات في السياسات ونظم الإدارة النقدية، فنحن حتى الآن لا نمتلك نقداً. في موضوع العملة الرقمية، أعتقد أننا رغم عدم امتلاكنا للنقد، قد تكون العملة الرقمية بمحاذيرها المختلفة مخرجاً للتخلص من معيقات الاحتلال بخصوص التحول الرقمي»، مشيراً إلى أن البنية التحتية ومنظومة التعليم والبحث العلمي أيضاً تحديات مركزية بوجه التحول الرقمي الفاعل، وأن التبعات الاقتصادية والاجتماعية للتحول الرقمي آخذة بالتشكل.

ونوه خليل إلى أن «الحكومة الفلسطينية ماضية بتعزيز البنية التحتية اللازمة لإنضاج ودعم التحول الرقمي، مشيراً إلى قرب إطلاق خدمات حكومية رقمية مواكبة وفاعلة في سياق هذا التحول».

هل أصبح التحول الرقمي ضرورة في القطاع المالي؟

وقال بشار ياسين إن «الثورة التكنولوجية غيرت مفاهيم كثيرة في حياتنا، غيرت العديد من العادات الاجتماعية، وبالتالي، تركت هذه الثورة آثارها على جميع مناحي الحياة، أين يقف القطاع المصرفي؟ هل انخرط في مجال التحول الرقمي؟ أو تقديم الخدمات المالية بشكل رقمي؟ حسب دائرة الإحصاء المركزي، فإن عدد اشتراكات الهاتف الخليوي في فلسطين 4.3 مليون اشتراك، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت نسبة الأسر التي تملك خط هاتف خليوياً 97.2 % من عدد السكان، نسبة الأفراد التي تمتلك هاتفاً ذكياً حوالي 86 %، نسبة الأسر التي تمتلك خط إنترنت فوق 80 %، نجد أن الجميع في الغالب متعلق بالتكنولوجيا، وبالتالي، هذه الأرقام هي مدخل لسؤال: هل لدينا بنية تحتية تكنولوجية تمكننا من استخدام هذا التحول الرقمي؟ يعمل في القطاع المصرفي في فلسطين اليوم حوالي 13 مصرفاً، من خلال شبكة فروع ومكاتب موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تقدر بحوالي 379 فرعاً، توجد مصارف إسلامية ومصارف تجارية، كما توجد مصارف محلية ومصارف وافدة، بشكل أساسي من الأردن، إضافة إلى مصرف واحد من مصر، يوجد أكثر من 700 صراف آلي، هناك البعض يطالب بخدمات إلكترونية أكثر في القطاع المصرفي، جائحة كورونا سرعت من استخدام كل ما هو إلكتروني

في القطاع المصرفي، ولكن حتى يتم التحول الرقمي، نحن بحاجة خطة إستراتيجية متكاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفير بنية تحتية للتحول الرقمي».

وأضاف ياسين «قبل الحديث عن التحول الرقمي في القطاع الخاص، يجب أن تكون هناك خدمات إلكترونية تقدم من خلال الحكومة، مثل دفع مخالفات السير، ورخصة البناء، وفاتورتي المياه والكهرباء، بمعنى أن جميع الخدمات الحكومية المدفوعة يجب أن تتم بشكل إلكتروني، وبالتالي، التحول الرقمي في القطاع المصرفي هو استخدام التكنولوجيا للوصول للخدمات المالية أو الخدمات المصرفية في وقت أقل وبشكل آمن وتكلفة قليلة».

وأكد بشار أن «أبرز تحديات التحول الرقمي الأساسية هو القبول المجتمعي للخدمة الرقمية التي يقدمها المصرف، وسهولة الاستخدام، الأمر الآخر هو التوعية في استخدام الوسائل الرقمية البديلة، أيضاً التكامل في الخدمات الإلكترونية، والتكامل يتم من خلال أن تكون كل دائرة تقدم خدماتها الإلكترونية حتى نصل لحالة عامة من التحول الرقمي، تعتمد على بنية تحتية آمنة لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، ويشعر المواطن بالأمان خلال استخدامه لهذه الخدمة».

وتابع ياسين: «حتى يتم التحول الرقمي المتكامل، هناك حاجة لبنية تحتية من الاتصالات السلكية واللاسلكية، ويبرز هنا دور الاحتلال الذي يتحكم في دخول التكنولوجيا التي تنقل البيانات، وبالتالي، يتحكم بسرعة أو تأخر الاستفادة من التكنولوجيا، كما أن الإنترنت السريع والسهل يجب أن يكون منخفض التكلفة، فالإنترنت السريع يساعد على استخدام الأدوات الرقمية التي تساهم في عملية التحول، كل ما سبق يحتاج أيضاً بيئة تشريعية تحميه، فالبت في أية خلافات بين المستخدمين يحتاج لتوفير قاعدة تسمح للقضاء بأن تكون لديه أسس شرعية وقانونية يعتد فيها للحكم بين المتخاصمين».

واستعرض ياسين خطوات التحول الرقمي في القطاع المصرفي، إذ أشار إلى أنه في منتصف عام 2020 أطلقت سلطة النقد مشروع المقاصة الإلكترونية للشيكات كنقلة نوعية، إذ إن تحصيل الشيكات قبل المقاصة الإلكترونية كانت تتطلب 4-5 أيام، فيما تصل المدة بين المحافظات الشمالية والجنوبية وقتاً أكثر. والانتقال إلى المقاصة الإلكترونية جعلنا نعتمد على

المسح الضوئي للشيكات، إذ تؤخذ صورة الشيك الأمامية والخلفية ببياناته، يرسلها البنك المقدم للبنك الدافع، ويقوم البنك الدافع بدفع الشيك، بناءً على البيانات الإلكترونية التي وصلته من سلطة النقد التي تمثل المركز الرئيسي لعملية النقل الإلكتروني.

وأكد بشار أن «المقاصة الإلكترونية مثلت نقلة نوعية في حياة الاقتصاد الفلسطيني، فكل المبالغ المالية التي كانت تستغرق أياماً حتى تحصيل الشيكات، لم يكن يستفيد الاقتصاد منها، وكانت تؤخر عجلة الاقتصاد، اليوم، تستطيع الشركات أن تودع شيكاتها دون إرسال موظف، وبالتالي، تصبح عملية نقل الشيكات أكثر أمناً وأوفر وقتاً، لذا، قلل الانتقال إلى المقاصة الإلكترونية فترة الأموال العائمة التي تنتظر التحويل، أيضاً برزت خدمة المحفظة الإلكترونية من خلال بعض الشركات المرخصة، إذ يكون جهازك المحمول هو محفظتك الشخصية، وهذه الخدمة تتواءم وفكرة الشمول المالي؛ بمعنى أن يصبح لدى الجميع حساب مصرفي ويستطيع الاستفادة من الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي، المحافظ الإلكترونية تقدم ميزات كثيرة للأفراد والشركات بين بعضها البعض من حوالات وغيرها، وبالتالي، تعزز الخدمات الإلكترونية التي تساهم في التحول الرقمي بشكل كامل.

ونوه ياسين إلى أن المواطن في بعض المصارف يستطيع أن يفتح حساباً دون أن يضطر للذهاب إلى البنك نفسه، كما يوجد المصرف الرقمي في بعض المناطق، وهو مصرف بلا موظفين، تستطيع الذهاب إليه وتنجز كامل خدماتك دون الحاجة لأي كادر بشري، بالإضافة لذلك، يتم العمل على مفتاح مركزي للحوالات السريعة، بمعنى أن تتم عملية التحويل بشكل فوري.

واعتبر بشار أن المعيق الأول في تسريع تقديم كل هذه الخدمات وتطويرها هو الاحتلال، وتساءل: «مثلاً خطوط الفايبر، هل تستطيع الشركات تركيبها لزيادة سرعة الإنترنت في المناطق المصنفة ج، أو بين المدن؟»، مشدداً على أن الاحتلال يقيد حريتنا في تركيب خطوط الفايبر، أو استخدام الجيل الرابع، كما تبرز منافسة الشركات الإسرائيلية في المناطق التي لا تملك السلطة الوطنية السيطرة عليها.

واختتم ياسين مداخلته باعتبار أن عدد المشتركين في الإنترنت مؤشر على تقبل المواطنين للتحول الرقمي، مشدداً على أن عملية التحول الناجح

ناجمة عن تكامل القطاعات والاستخدامات ذات الصلة، ومن خلال بناء ثقافة متكاملة بين قطاع التعليم من خلال المناهج والتثقيف والتوعية، مشيراً إلى أن الحكومة تنظر لموضوع الانفكاك من خلال التخفيف المتدرج من تبعيتنا للاحتلال قدر الإمكان، كما تحاول الحكومة أن تنتقل رقمياً بتروٍّ، سواء من خلال الدفع الإلكتروني، أو تعزيز الخدمات إلكترونياً، لكن من المؤكد أن هذا التحول يحتاج بيئة قانونية وتشريعية معززة».

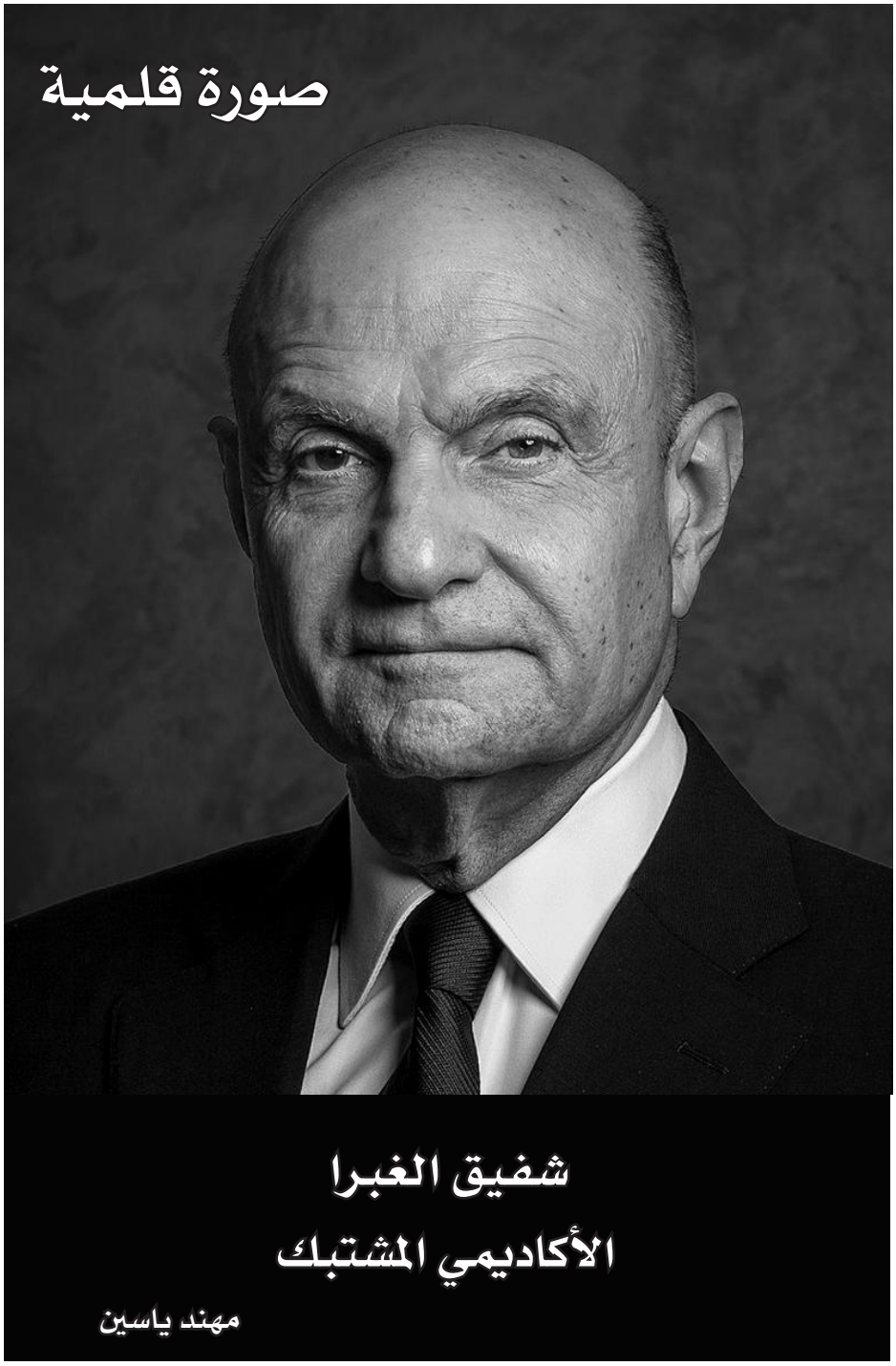

* صحفي في منصة الاستقلال الثقافية

رغم إعلان وفاته في الرابع من أيلول/ سبتمبر 2021، إلا أن أعمال الباحث الفلسطيني الكويتي متعدد الثقافات شفيق الغبرا لم تنقطع برحيله الجسدي، إذ يعمل كل من إبراهيم فريحات ومعين الطاهر على متابعة إصدار كتاب له حول النكبة، فيما تقوم ابنته حنين الغبرا بمتابعة ترجمة كتابه «حياة غير آمنة» للإنجليزية، تمهيداً لنشره في أقرب وقت. كان هذا شيئاً مما كشفته الباحثة الغبرا خلال حديثها عن والدها في ندوة إلكترونية تأبينية له في التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر 2021*

الطفل الفلسطيني العروبي

ولد شفيق الغبرا في كنف عائلة فلسطينية في مدينة الكويت في العام 1953، وتحديداً في آخر يوم من شهر آب/ أغسطس. والده ناظم الغبرا، الطبيب الشاب المولود في حيفا والمتخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1946، قبل العمل في الكويت في العام 1952. عمل والده في دول عربية عدة بعد النكبة التي وقعت عام 1948، بدأها طبيباً متطوعاً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، ثم في العراق والمملكة العربية السعودية.

وفي كتابه السيريّ يقول الغبرا عن والده: لقد نشأ والدي فلسطينياً عربياً، لكنه واجه الصراع مع الصهيونية والهجرات اليهودية الكثيفة تحت الانتداب البريطاني الذي احتل فلسطين مع سقوط الدولة العثمانية في العام 1918، مضيفاً: أثناء الحرب في حيفا واحتلال القوات اليهودية أجزاء من فلسطين في العام 1948، أنقذ والدي أرواحاً عربية وغير عربية، يهودية وبريطانية عديدة.

وتابع: سألته في أحد أيام طفولتي كيف فعلت ذلك، فقال: «يمارس الطبيب دوره الإنساني تحت كل الظروف. في حيفا عشنا في مدينة مختلطة بين يهود وعرب، مسيحيين ومسلمين. لن أسأل هل الجريح الذي أمامي عربي أم يهودي أم مهاجر يهودي أتى إلى فلسطين كما حصل مع مئات الألوف من اليهود؟ في النهاية الطب مهنة إنسانية».

* نظمت الندوة المجموعة الأكاديمية لفلسطين وأدارها ابراهيم فريحات فيما قدم كل من حنين الغبرا وسعود المولى وأحمد عزم وابتهال الخطيب مداخلات حول تجاربهم مع الراحل الغبرا.

أما والدته فهي نهلة صدقي عبد السلام الطبري، من مدينة طبريا ومن عائلة فلسطينية لها جذور تاريخية في تلك المدينة. فوالدها كان أحد كبار وجهاء المدينة وقائداً سياسياً فلسطينياً في القيادة المقاومة التي عرفت باسم «اللجنة العربية العليا» برئاسة الحاج أمين الحسيني.

ترعرع الغبرا على حكايات والده ووالدته المأساوية حول النكبة وتحديداً في حيفا وطبريا، حيث القصف وجرائم جنود العصابات الصهيونية والتهجير وسقوط شهداء من أسرتيهما، وغير ذلك الكثير.

ويعترف الغبرا في كتابه آنف الذكر: لقد ملأت السياسة حيزاً كبيراً من طفولتي (...) في الخامسة أو السادسة من عمري، راودني حلم ظل يتكرر لسنوات طويلة. كنتُ أحلم بتأليف مجموعة من الفدائيين لتحرير مدينة حيفا من الإسرائيليين، حلمت بأنني في المرفأ الواقع على البحر المتوسط كما وصفه لي والدي على شكل ضفدع بشري إلى جانب مجموعة مقاتلة مدججين بالأسلحة، ونحن مترددون في دخول المدينة خوفاً من أن نلحق الضرر بمنازلنا.

في العام 1958 انتقلت عائلة الغبرا إلى بريطانيا ليكمل والده تخصص جراحة القلب، واستقرت فيها عامين ونصف العام، وعن فترته في بريطانيا يقول: في لندن، منذ العام 1958 إلى العام 1960 بدوتُ مدركاً فعلاً لأحاسيسي العربية. فأن يكون الإنسان عربياً في بريطانيا، في زمن الصراع العربي البريطاني، تجربة غير سهلة على الإطلاق. ومجرد أنني من العالم العربي أو من فلسطين التي احتلتها إسرائيل، فهذا يمثل في حدّ ذاته مدعاة لموقف من الآخرين.. من أين أنت؟ أقول لهم «من فلسطين»ـ ثم يسألون: أين هي فلسطين؟ فأقول «أنا عربي، وفلسطين أرضنا قبل أن تتحول إلى إسرائيل بسبب بريطانيا واستعمارها لفلسطين».

ويضيف الغبرا: في إحدى المرات سألني طالب من أين أنت، وكنت قد تجاوزت السادسة من عمري، قلت «أنا عربي من فلسطين»، وإذا به يقول لي «أريد أن أقول لك شيئاً بصوت خافت». فقرّبت أذني منه: فما كان منه إلا أن بصق في أذني كل اللعاب الذي جمعه لي. قفزت من مكاني مصدوماً وذهبت لأغتسل بكل المياه التي أستطيع أن أصبّها في أذني فوراً، من دون أن أستطيع استيعاب ما حصل في تلك اللحظة، ولماذا فعل هذا الولد ما فعل؟

في العام 1960 وفي طريق عودته إلى الكويت كان قد تجاوز الغبرا السابعة من عمره، مرّ بالقاهرة هو وعائلته لجلب شقيقه يوسف الذي لم يره منذ تركته الأسرة هناك. وبالرغم من لغته العربية الركيكة، وعدم إتقان أخيه للغة الإنجليزية استطاعا التواصل.

وعن هذه الفترة يقول الغبرا: تلقيت تشجيعاً في القاهرة للعب مع أخي يوسف أمام المبنى الذي تقطن فيه جدتي وعمتي العزباء هيام. فهناك العشرات من الأولاد الذين يلعبون أمام المبنى، وجميعهم من المصريين، وقد اضطررت في وقت ما إلى التحدث بعربيتي الضعيفة مع أحدهم.

ويتابع: فجأة وجدته يصرّح أمام عشرات الأولاد «إنه إنجليزي.. إنه إنجليزي»، محذراً بقية الأولاد من وجود «مندس». تقدّم مني بعض الأولاد وسألوني: «هل أنت إنجليزي؟». وبدوا كأنهم يتحققون من هويتي قبل أن يقرروا كيف سيتعاملون معي.

صُدم أخي يوسف بما حصل، فصرخ باللهجة المصرية بأنني أخوه وأنني عربي مثله، وأنني عدت الآن من إنكلترا. وفيما كان أخي يلقي خطابه في حشد الأولاد، فقدت شجاعتي، فرميت الدراجة التي كنت أقودها، وركضت عائداً إلى شقة جدتي وعمتي.

في العام 1961 مُنح والده الجنسية الكويتية، ما أشعر الغبرا بالارتباك من هذا التحول باعتباره فلسطينياً لم يبلغ الثامنة بعد، وكان يرى أن عليه مهمة تمثيل وطنه وقضيته ليصبح مواطناً جديداً في البلد الذي ولد وتربى فيه. وهو ما عبّر عنه بسرد حكاية جاء فيها: في أحد الأيام جاء الشيخ صباح السالم إلى منزلنا، وبحضور والدي أبلغني أنني أصبحت مواطناً كويتياً، لكنني أمام الشيخ أصررت على أنني فلسطيني وأحمل قضية ألتزم بها.. استغرقت مناقشتنا بضع دقائق.

تكوين شخصية الغبرا

في كتابه «حياة غير آمنة» يعترف الغبرا قائلاً: حرب 1967 أيقظت فينا عملاقاً مكبوتاً يبحث عن تحرر وإعادة اعتبار لما حصل في نكبة 1948 عند قيام إسرائيل، لهذا بالتحديد جذبتْ جيلي حركة "فتح" التي تأسست بقيادة ياسر عرفات ومجموعة من إخوانه في العام 1965، فهي التي صنعت معركة الكرامة الكبيرة في العام 1968، وهي التي قلبت شعار

القوميين العرب والناصريين من «الوحدة طريق فلسطين» إلى «فلسطين طريق الوحدة»، ما ساهم في بلورة تجربة قطاع مهم لجيل من الفدائيين الأوائل، يُعبّرون عن خلفيات وديانات ومذاهب ووطنيات عربية مختلفة في صفوف حركة "فتح" الفلسطينية.

ويضيف: شهدت حياتي تغيّراً كبيراً في خريف 1968. ففي «ثانوية الدعية» بالكويت، وحين أصبحت في الفصل العاشر (الثاني الثانوي)، التقيت مجموعة من الطلبة الفلسطينيين الناشطين في السياسة، منهم مازن ع. وبديع وعبد الخالق.. دار بيننا نقاش عن الفدائيين في الأردن، وعن معركة الكرامة التي وقعت في شهر آذار/ مارس من ذلك العام، والتي نجح خلالها الفدائيون، بقيادة "فتح" وياسر عرفات (أبو عمّار)، في تحقيق انتصار وصمود كبيرين في مواجهة الجيش الإسرائيلي».

ويتابع الغبرا: بعد ثلاثة أيام جاءتني دعوة للقاء خارج المدرسة مع الأستاذ حسني زعرب، وهو مدرّس أول للغة العربية في مدرسة «الدعية» ويعمل مع حركة "فتح" في الكويت. ذهبنا إلى منزله أنا وبديع ومازن ع وعبد الخالق.. هذا اللقاء السري الذي لم أُعلم والديّ بشأنه أصبح بمثابة الاجتماع السياسي الأول لي.

فجأة لم يعد أصدقاء مراهقته يلهمونه كما كان الأمر في السابق، بل ابتعد عن معظمهم، ووجد نفسه منكباً على القراءة، فضلاً عن تنمية مهاراته في الكتابة. وقد تمثّلت مهمته الأولى بإعداد صحيفة حائط تتحدث عن فلسطين مع مازن ع وبديع وعبد الخالق، في ثانوية «الدعية».

صحيح أن بدايات ارتباطه بالعمل الفدائي كانت عبر التقائه مجموعة من الطلبة الفلسطينيين، ومتأثراً بأستاذ اللغة العربية بالمدرسة نفسها، لكن الغبرا كان يرى أن «فتح ليست حزباً سياسياً، بل هي حركة كانت أكاديمية، بل مدرسة، ولأنها مدرسة كان فيها كل هذه التيارات، كان فيها يسار، ويسار تقليدي، ويسار مجدِّد مثل (السرية الطلابية) كان فيها وسط، كان فيها يمين، كان فيها إسلامي، كان فيها شيوعي، وكان فيها وطني، لا يريد التداخل في أي شيء، لكن التركيز لديه انصبّ على فلسطين».

وقلة ربما من يعرفون أن الغبرا كان قائداً وضابطاً من بين قيادات الكتيبة الطلابية (التنظيم الطلابي لحركة "فتح") إلى جانب الشهيد علي أبو طوق ومعين الطاهر وغيرهما، ومنذ نهاية ستينيات وأوائل سبعينيات القرن

الماضي، وفق ما أفاد سعود المولى في الندوة المشار إليها أعلاه.

بعد الانتهاء من دراسته البكالوريوس من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأميركية في العام 1975، عاد الغبرا إلى لبنان ليقضي ست سنوات من النضال في الجنوب اللبناني، وحول هذه الفترة يقول الغبرا في مقابلة عام 2011 مع تلفزيون «وطن» الكويتي: "ذهبت إلى مكان أمارس من خلاله قيمي ومبادئي وإيماني بالقضية الفلسطينية، ووجدت أن المكان الوحيد الذي أستطيع أن أفعل ذلك من خلاله في ذلك الزمن كان جنوب لبنان»، مضيفاً: كانت تجربة غنية.. تجربة أليمة.

بعد هذه الست سنوات أي مطلع ثمانينيات القرن الماضي وقبل الاجتياح الإسرائيلي الأكبر للبنان كان الغبرا قد أخذ قراراً بأن يغادر تلك التجربة وأن يعود إلى مقاعد الدراسة، وبالفعل توجه مجدداً إلى الولايات المتحدة الأميركية وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بوردو- إنديانا، ثم نال شهادة الدكتوراة في السياسات المقارنة من جامعة تكساس- أوستن (1987)، ليعود في السنة نفسها إلى الكويت لتدريس العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت التي كان مُبتعثاً منها لدراسة الدكتوراة.

الغبرا الأكاديمي

استقر الغبرا في الكويت لأربع سنوات تقريباً، أي حتى أواخر العام 1990 (ثلاثة أشهر بعد الغزو العراقي على الكويت)، عاد بعدها إلى الولايات المتحدة الأميركية ليعمل مدرساً في جامعة وليام وماري الأميركية، وبدأ متطوعاً مع لجنة «مواطنون من أجل كويت حرة» دافع خلالها عن قضية عادلة بنظره وهي غزو الكويت من قبل النظام العراقي برئاسة صدام حسين على حد تعبيره كما أشار في اللقاء التلفزيوني المشار إليه أعلاه، حيث قال: «الأساس الذي يجب أن يحرك المرء هو قناعته بعدالة الأمور، بعدالة المواقف، بعدالة القضية. العدالة أساسية، وإن لم تكن هناك عدالة، ما هو المستقبل؟!». بعدها تقلد الغبرا منصب مدير المكتب الإعلامي الكويتي في واشنطن لأربع سنوات، عاد بعدها إلى الكويت للعمل كمدرس جامعي في جامعة الكويت.

«كأستاذ جامعي ينعكس على طلبتي أنني لا أتحدث في نظريات فقط، إنما أتحدث عن تجربة حياتية عميقة وتنوع في هذه التجارب في بيئات مختلفة،

كل بيئة أعطتني شيئاً خاصاً ومتميزاً.. طبيعة موادي بشكل أساسي تقوم على النقاش والحوار والأخذ والعطاء، باستثناء مادة الصراع العربي الإسرائيلي التي أُعطي فيها محاضرات متكاملة لطبيعة هذه المادة». هذا ما قاله الغبرا في المقابلة آنفة الذكر عند سؤاله عن تأثير تجربته وانعكاسها على طلبته أثناء التدريس.

أما ابنته حنين الغبرا فقد تحدثت في الندوة المشار إليها أعلاه عن والدها الأكاديمي قائلة: كأكاديمي أعتقد أنه أهم ما كان يعنيه البحث والنظرية، كان البحث في رأيه مفتاحاً لكونك أكاديمياً ناجحاً، لكن النظرية هي الطريقة التي يمكننا من خلالها فهم الاضطهاد والأنظمة السياسية من حولنا.. كأكاديمي، حتى حين كان يختلف مع شخص كان يُسوّي هذا الخلاف بكل أدب واحترام، كرّس حياته الأكاديمية للقضية الفلسطينية وللكويت. مضيفة «ما جعله يبرز كأكاديمي هو قدرته على تجديد عمليات تفكيره بالنظريات والمنهجيات الحديثة، حتى لو كانت من مدارس فكرية مختلفة».

جدير بالذكر أن الغبرا تقلد منصب مدير مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة الكويت، وهو الرئيس السابق والمؤسس للجامعة الأمريكية في الكويت (2006-2003)، كما عمل كرئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت وأستاذاً للعلوم السياسية فيها.

الغبرا الأب والابنة

«عندما أتحدث عن والدي، فأنا أتحدث عن أب يحب من دون قيود ومن دون شرط، بل أتحدث عن ميلاد أكاديمي آمن، لدينا علاقة تتجاوز الكلمات، لديّ تاريخ طويل مع الوالد، كفتاة صغيرة كان الوالد صديقي وأبي، حتى لو فعلت شيئاً خلال سنوات مراهقتي فلن يغضب، لكن سيجلس معي وسيشرح لي ويفهمني بالمنطق، بشكل عام كنت أشعر بالأمان، كان لديّ شخص أثق به ويحميني».. هكذا بدأت د. حنين شفيق الغبرا حديثها عن والدها في الندوة المُشار إليها سابقاً.

وأضافت: وفي العام 2012، اتخذت قراراً بالحصول على درجة الدكتوراة من جامعة «دنفر» في النقد البلاغي ودراسات التواصل والثقافة، وجاء والدي وتفرغ عندي في جامعتي، وكالعادة، كنا نجلس يوميّاً ونتحدث حول النظريات، لكن، وفي تلك النقاشات، خضت ولأول مرّة «هوشة» (شجار) مع والدي أمام أحد زملائي في الفصل.. الجدل شكّلنا بشكل كبير، وشكّل

علاقتنا الأكاديمية لأنّني كنت يسارية للغاية وكنت أدرس نزاع الاستعمار، وما بعد الاستعمار، الذي يعني أن نكون ضد الليبرالية البيضاء والليبرالية الجديدة والرأسمالية، ودرس والدي في برنامج علوم سياسية محافظ أكثر، كان مؤيداً للديمقراطية وللغرب، بمعنى أنه كان يتبع برنامجاً سياسيّاً ليبرالياً.. كانت هذه المناقشة ساخنة، فاجأتني وفاجأته وفاجأت الجميع، وأخبرته عن مشكلتي من تحرير المرأة من وجهة نظر الليبرالية، أخبرني هو أنني كنت متطرفة وأنني بحاجة إلى إلقاء اللوم على الأنظمة العربية.

ولفتت حنين إلى أن والدها، الذي ألف تسعة كتب، كان يسعى دائماً لإيداع نسخ من جميع كتبه أو الحلقات الدراسية التي كان يسجلها عن القضية الفلسطينية، وتم إطلاقها قبل أسابيع من موته على موقع «يوتيوب» في برنامج يحمل اسم «سفراء فلسطين»، الذي عمل عليه مع المخرجة والباحثة الفلسطينية روان الضامن.

الغبرا والعمل الطلابي

خاض الغبرا أولى تجاربه في العمل الطلابي السياسي مع حركة "فتح" في عدة عواصم ودول. البداية كانت في المدرسة في الفصل الدراسي العاشر في الكويت في العام 1968 في التنظيم الطلابي لحركة "فتح"، ثم في لبنان إبان دراسته في السنتين الأخيرتين من الثانوية، ثم في الولايات المتحدة منذ العام 1971 حتى العام 1975 أثناء الدراسة الجامعية. ولكن مع تخرجه من جامعة جورج تاون الأميريكية في العام 1975، كان قد بلغ الحادية والعشرين من عمره، وعلى مدى ست سنوات متتالية بعدها، ستتحول تلك التجارب إلى التزام شامل بالكفاح المسلح والقتال انطلاقاً من جنوب لبنان. فالجنوب في ذلك الوقت تحوّل إلى الجبهة الوحيدة الباقية والمفتوحة بين العرب وإسرائيل.

ومن أجل مشروع الأرض والتغيير بمعناه العربي الأوسع ومشروع الرد على هزيمة 1967 انضوى مئات الشبان والشابات من ذوي الميول الوطنية اليسارية، القادمين من التنظيم الطلابي لحركة "فتح" وقطاعات أخرى وتيارات حزبية عربية شبابية، تحت لواء ما سمّي بداية «بالسرية الطلابية» والذي تحول فيما بعد إلى اسم «كتيبة الجرمق» المقاتلة ضمن حركة "فتح"، حسب ما ذكر الغبرا في كتابه السيريّ «حياة غير آمنة».

وحسب الكتاب نفسه، فقد اشتهرت «السرية الطلابية»، ثم «كتيبة الجرمق»

فيما بعد، وهي التابعة لحركة "فتح"، رغم معارضتها المعروفة للحرب الأهلية اللبنانية بحكم تركيزها على فلسطين، بجرأتها في الجزء الأول من الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1976، كما تميزت بعدم طائفيتها أثناء الحرب الأهلية، ورفضها للتطهير الديني بين الفرقاء وأحياناً انسجامها مع خط حركة "فتح" العام، وأحياناً أخرى تقديمها لرؤى وأفكار وممارسات إصلاحية لم تكن متوافقة مع الممارسات العامة السائدة في "فتح" أو في الوسط المقاوم. ثم أصبحت «السرية الطلابية/ كتيبة الجرمق» من أكثر الأطراف العسكرية احترافاً وقدرة في مواجهة إسرائيل الساعية إلى التوسع عبر بناء القطاع الأمني في الجنوب اللبناني 1976-1982.

فدائي في بيروت

وأكمل أحمد عزم حكاية عن الغبرا ومشواره النضالي قائلاً: عندما زار بيروت في العام 1975، وبعد أن أنهى دراسته الثانوية فيها، اكتشف مجدداً، وبعمق أكبر، هذا التنوع الهائل في العمل السياسي، ليس في المدرسة فقط.. الآن هو شاهد المقاتلين، التنوع الهائل بين الطوائف المختلفة والتيارات السياسية والحزبية، والتيارات الحزبية في ذلك الوقت لم تكن تقل تناحراً عن الطائفية، هذه الحركية غير المؤدلجة واحدة من أهم معالم فكر الغبرا، هذه الحركية المرنة، بحيث تقبّل أن يحتفظ الإنسان بفكره المؤدلج وتياره السياسي وتوجهه الديني، ولكنه في ذات الوقت يعمل مع الآخرين.

وأضاف عزم في الندوة المشار إليها أعلاه: هذه الفكرة الحركية التي تحدث عنها الغبرا تقودنا لفكرة أخرى، حقيقة تحدّث عنها وآمن بها الغبرا، وهي فكرة مرتبطة بالسرية الطلابية وبالكتيبة الطلابية وبالتيار، فكرة التناقض الرئيسي والثانوي.. عندما سألت أحد اللبنانيين من أصحاب الفكر القومي اليساري، لماذا ذهبت لـ»فتح" وليس لفصيل فلسطيني ثانٍ يساري أو قومي؟ قال: إن فكرة "فتح" تجمع الكل في إطار واحد.. كل هذا كان الفكر الذي آمن به الغبرا.

وتابع عزم: عندما عاد الغبرا في العام 1975 ليلتحق بالعمل الفدائي مباشرة وبشكل فعلي، ربما كان من أول من قابلهم المناضل المصري المعروف «محجوب عمر»، الذي أخذ بيده إلى منطقة نسور العرقوب في الجنوب، حيث التحق بالقواعد هناك، ومحجوب عمر اسمه الحقيقي معروف نظمي ميخائيل عبد الملك المناضل القبطي وزوجته الراحلة منى العرقان اللبنانية

المارونية التي كان خالها وأهلها من قادة حزب الكتائب.. هذه التوليفة التي يتحدث عنها الغبرا، بمعنى كيف يمكن أن تتجاوز كل هذه التنوعات وتبقى في إطار الوحدة. وهذا تحدث عنه الغبرا في أكثر من مرة. كما سبق وأن تحدث عن تأثره بمحجوب، وعن تأثيره بحنا ميخائيل (أبو عمر) خريج هارفارد.. كان يريد أن يكون قريباً من الناس وقريباً حتى من الفكر الإسلامي ليس كتبٍ، لكنه كان يريد أن يفهم طبيعة هذه القوى الكبيرة.

ومن بين الملامح الفكرية للغبرا، التي تحدث عنها عزم في الندوة ذاتها، ما يعرف بـ»خط الناس»، بحيث كان دائم الحديث عن علاقة الشعب مع الناس.. ونقل عزم على لسان الغبرا قوله «التيار الطلابي أو السرية الطلابية أو التنظيم الطلابي كانت فيه قطاعات شبابية طلابية متعلمة قارئة مفكرة، فيه لبنانيّون وعراقيّون وسوريّون"، ويقول إن ما جمع هؤلاء فكرة عدم الدخول في التناقض السياسي والبحث عن المشترك. ما يؤكد أن الغبرا «كان من خط الناس».

شفيق الغبرا وتوثيق التجربة

ووفق ما ذكر الكاتب والإعلامي صخر أبو فخر في «شفيق الغبرا يروي الكتيبة الطلابية: جيل الأحلام والغضب»، فإنه "لم يؤرخ أحد، حتى الآن، تجربة الكتيبة الطلابية، وما كتب عنها عبارة عن شذرات متناثرة هنا وهناك، أو فقرات ترددت في سياق الحديث عن هذا الشهيد أو ذاك. غير أن الدكتور شفيق الغبرا، وهو فلسطيني ذو جذور سورية (ويحمل الجنسية الكويتية في الوقت نفسه) تصدى للكتابة عن هذه التجربة البهية، فأصدر لهذه الغاية كتاباً وافياً بعنوان (حياة غير آمنة: جيل الأحلام والإخفاقات)، والصادر في بيروت عن دار الساقي (2011)».

يروي شفيق الغبرا، حسب أبو فخر، في سيرته هذه كيف التحق بحركة "فتح"، وهو القادم من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأميركية، وكيف خضع لدورة عسكرية في بلدة مصياف بسورية، وكيف ترك أميركا بصورة نهائية وجاء إلى لبنان ليلتحق مباشرة بالعمل العسكري وليس بالعمل الإعلامي أو الدبلوماسي أو السياسي. فقد تزامن وصوله إلى بيروت مع اغتيال معروف سعد في صيدا في العام 1975، ثم اندلعت الحرب الأهلية، فوجد الكاتب نفسه في معمعان المعارك فانخرط فيها. ثم يسرد قصة «السرية الطلابية» التي أُسست بُعيد أحداث أيار/ مايو 1973،

وتحول اسمها إلى «الكتيبة الطلابية» ثم إلى «كتيبة الجرمق»، التي قاتل عناصرها في معركة الطبية في بيروت (كلية الطب التابعة للجامعة اليسوعية والواقعة في إحدى نقاط طريق الشام)، ودافعوا عن حي البرجاوي، وقاتلوا بشهامة في مرتفعات صنين وتلال العرقوب، وشاركوا في التصدي للإسرائيليين وجماعة سعد حداد في جبال البطم وتلة مسعود وتلة شلعبون، وغيرها من المواقع الملتهبة.

يعيد شفيق الغبرا، والحديث لا يزال لصخر أبو فخر، إحياء كثير من أسماء الشهداء والمناضلين الذين خاضوا تجربة «الكتيبة الطلابية»، فيروي حكايات دافئة عن الشهداء حنا ميخائيل (أبو عمر)، ومحمد بحيص (أبو حسن)، وعبد القادر جرادات (سعد)، وعلي أبو طوق، ومروان كيالي، وجورج عسل، وسمير الشيخ، وعصمت مراد، وباسم سلطان التميمي (حمدي)، ونعيم (عبد الحميد الوشاحي)، وأمين العنداري (أبو وجيه)، ونقولا عبود، وجواد أبو الشعر، ومحمد شبارو، وجودت المصري (أبو الوفا)، ودلال المغربي، وغيرهم. ويعيد تذكيرنا بمناضلين كثيرين تناثروا بعد الخروج من لبنان في العام 1982، أمثال: أنيس نقاش، وعادل عبد المهدي (الذي صار نائباً لرئيس الحكومة العراقية)، وإدي زنانيري، ومعين الطاهر، ويزيد صايغ، والسيد هاني فحص، وحسن صالح، وسعود المولى، ونظير الأوبري (الحلبي الجذور)، ومحمود العالول، وسامي عبود، ونعمان العويني، وهلال رسلان (من جبل العرب في سوريا)، ومحجوب عمر (من مصر)، وربحي، وأدهم، وهالة صايغ، وسامية عيسى، ومحمد صالح الحسيني (من إيران)، والعشرات من الأسماء الحركية أو المختصرة التي كانت جميعها تتكوكب في إطار «السرية الطلابية».

مراجعات

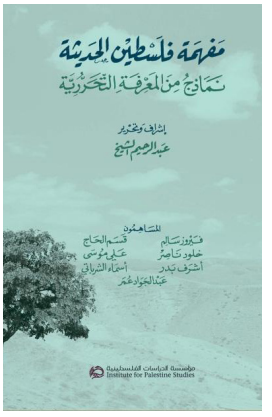

مراجعات

عنوان الكتاب: تحرير الشرق

المؤلف: إياد البرغوثي

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

سنة النشر: 2020

عدد الصفحات: 158 صفحة

مراجعة: أحمد زكارنة

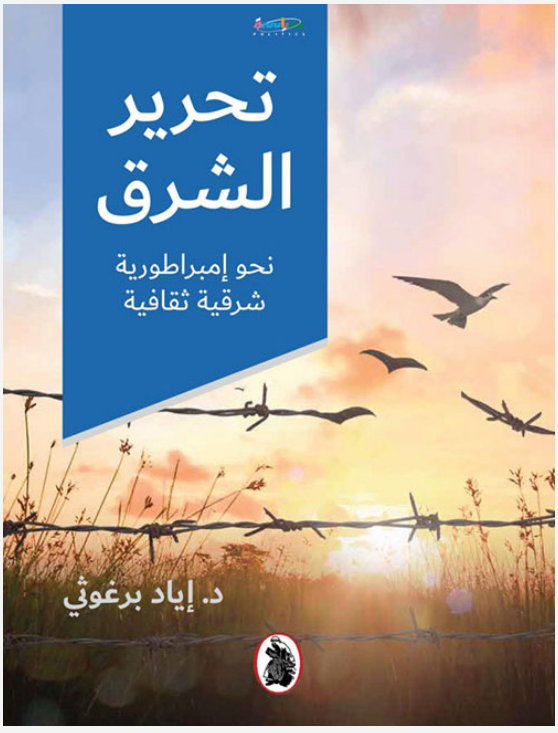

* كاتب وناقد وإعلامي فلسطيني.

يُعدّ من المتّفق عليه، أنّ الوعي الناجز، أساس البناء القويّ، وأنّ مفهوم الأمّة في بعدها الهوياتي، هو انعكاس طبيعيّ لعلاقة التصوّرات الثقافيّة بالبنى الاجتماعيّة، وأنّ المجال الجغرافيّ الاجتماعيّ لأيّ أمّة، من الضروريّ أن يكون مجالاً قابلاً لتلاقي الثقافات القطرية لإمكانيّة تشكيل أيديولوجيا جامعة.

تأسيساً على ما تقدّم، حينما نتحدّث عن مشروع «تحرير الشرق- نحو إمبراطوريّة شرقيّة ثقافيّة» كما هو عنوان كتاب الدكتور إياد البرغوثي، يصبح السؤال الأوّل: هل تمتلك شعوب الشرق هذا الوعي؟ وإن تم افتراض امتلاكه، هل لدى النخب الحاكمة الإرادة السياسيّة؟ وإن تأكد حضورها، أي «الإرادة»، أيمكنها «أي النخب» أن تتحرّر من التبعيّة السياسيّة والاقتصاديّة التي عملت على تشكيل أنظمتها على نحو ما عرف لاحقاً بـ «الدولة الوطنيّة» بعد تفكيك الإمبراطوريّة العثمانية؟ والأهم، هل تعدّ «دول» المنطقة بالمعنى المفاهيميّ دولاً مستقلّةً أم كيانات وظيفيّة؟

هذه الأسئلة وغيرها، أجاب عن بعضها البرغوثي بالشرح المقتضب، في كتابه المتّكئ بالأساس على البعد الثقافيّ، ولكن حين يشير الاقتراح المقدّم من قِبل الكاتب، إلى الدولة الإيرانيّة بوصفها الدّولة المؤهّلة والأكثر قدرة على تبنّي وقيادة هذا المشروع، تنصرف الأسئلة حكماً إلى دوائر أخرى، كأن يتساءل القارئ: وماذا عن الأيديولوجيا الإيرانيّة التي تُعرّف نفسها بالفارسيّة في سياق تناقضها مع المحيط العربيّ؟ وإلى أي مدى يمكنها أن تتنازل أو تقترب بالمنطوق المذهبيّ من الثقافات أو الخطابات الأخرى كي تقود؟ والأهمّ، هل يُعدّ سؤال فلسطين، سؤالها الفعليّ أم الشعاراتيّ؟

في هذه المقاربة مع كتاب الدكتور البرغوثي، أحاول الإضاءة على ما اقترحه الكاتب، ومناقشة بعض الأفكار في بعدين أساسيّين، الأوّل: تحدّيات البعد الهوياتي لمثل هذا المشروع، خاصّة مع انحياز الكاتب للاّعب الإيراني من بين ثلاثة لاعبين أساسيين في المنطقة هم: «تركيّا- مصر- إيران». وأمّا الثاني، فسيتناول حدود استجابة المثقّف العربيّ لفكرة مركزيّة فلسطين انطلاقاً من موقعها في وعي المشروع الإمبرياليّ، وتفاعلاته القائمة والمعكوسة على نطاقها الإقليميّ.

المشروع

ولأن الشيء يبنى على مقتضاه، كما يقال، فإن مقتضى أو حاجة الشرق اليوم لصياغة مشروع أو تصوّر لمشروع وحدة، ولو على الجبهة الثقافيّة،

بات حاجة ملحّة وضروريّة في سياق مواجهة التصدّع البنيويّ الحاصل في المجتمعات العربيّة برمّتها، الذي بدأ يتّضح للعيان يوماً بعد يوم، فضلاً عن انسداد الأفق السياسيّ أمام العديد من المشاريع السلميّة، وأوّلها وأهمّها القضيّة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى تفاقم عديد القضايا القطريّة والإقليميّة لكيانات أو «دول» المنطقة على الصعيدين السياسيّ والاقتصاديّ، جرّاء ما تعرّضت له من ضربات خارجيّة حيناً، وذاتيّة أحياناً، إلى أن هُشّم ما تبقّى لها من ملامح وجود قائم بذاته ومستقلّ، علماً بأنّه لم يكن يوماً قائماً ولا مستقلاً بالمعنى الفعليّ للكلمة طيلة القرن العشرين.

بالاتّكاء على هذه الحاجة، راح الكاتب والباحث إياد البرغوثي يطرح فكرة مشروع ثقافيّ شرقيّ، يتخذ من الإمبراطوريّة شكلاً يمكنه أن يشكّل نواة أولى لمشروع وحدة على كافة الصُّعد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، حدّد فضاءه الجغرافيّ ما بين أفغانستان شرقاً والمغرب غرباً، بغية التقدّم باتّجاه تغيير موقع الشرق من مفعول به إلى فاعل. ويستند البرغوثي في طرحه إلى ما يراها مواجهة حتمية مع المركزية الحالية للمشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة، ويرد هذه المواجهة إلى تكوّن مشروع مناهض لحاجة المعسكر الليبرالي إلى تأبيد وإدامة هذا المشروع كرأس حربة في مواجهة منافسيه في الشرق «الصين وروسيا والهند». يسعى المعسكر الليبرالي إلى الاحتفاظ بمصالحه المرتبطة في منطقة الشرق عبر وكيله «المقيم»: الكيان الصهيوني، الذي قام بدعم السياسة الأميركيّة في التمدّد في الجغرافيا العربيّة عبر حملات التطبيع السياسيّ والاجتماعيّ المعلنة والمستترة التي شهدتها المنطقة العربيّة منذ عقدين ويزيد. إن هذا الصراع قائم، ولكنه لم يصل إلى إعلان الانتصار الكلّي بعد، وهو ما عبرّ عنه البرغوثي بالقول: «ما دامت الإمبرياليّة بحاجة للمشروع الصهيونيّ لفرض إرادتها، فإن ذلك يعني أنّ مشروع التحرّر الشرقيّ لم يصل لحدّ الهزيمة الكليّة، وهنا تكمن أهميّة ثقافة الوحدة والقضيّة الفلسطينيّة، ويصبح مشروع الإمبراطوريّة الشرقيّة الثقافيّة مشروع وعي بامتياز».

تحدّيات البعد الهويّاتي

عند الحديث عن تحدّيات البعد الهويّاتي، لا بدّ من الاعتراف أولاً بأنّ البحث في موضوع الهويّة، تحديداً في المنطقة العربيّة، هو بحث مضنٍ وشائك ومرتبك، تكثر فيه الاجتهادات والاستخلاصات، ذلك لأنّ تعريف الأنا والآخر، تعريف

يشوبه الكثير من التشوّه والتباين والتناقض حدّ الالتباس والتداخل في الرؤية ما بين التصوّرات الذهنيّة والممارسات الماديّة. وهو ما يفسّر ما آلت إليه شعوب المنطقة في الزمن الراهن من حال تيه ووهن وتشظٍّ وتراجع، يمكن معه وصف معطى الهويّة باعتباره «فائض القيمة المطمورة» إن صحّ التعبير. ليس لأنها قيمة غير مدركة، ولكن لأنّه مُختلفٌ على طريقة الوعْي بها؛ هل تتم مقاربتها من المدخل الماضويّ، أم الحداثيّ؟ أيجب أن تدفع للانتصار إلى الماضي والتشبّث بالموروث بوصفه ميزة أصالة حامية، أم إلى الاشتباك مع الحاضر بالمعاصرة باعتبارها واقعاً يجب مواكبته؟ هل يجب التعامل معها بمنطق المهزوم الباحث عن طوق النجاة، أم المقاوم الناشد لمجابهة المفروض عليه؟ خاصّة أنّ كيانات المنطقة، كيانات وظيفيّة، «والكيان الوظيفيّ هو إطار أكثر توليداً للأزمات، وأكثر ضعفاً في مواجهتها»، على حدّ قول هشام البستاني[1].

تعريف الهويّة بهذا المعنى تنقصه بنية تحتيّة في مفهوميّة الوعي المجرّد والإجرائي، الأوّل كإطار نظريّ، والثاني كإطار تطبيقيّ، بما يمكنها، «أي الهويّة»، من تشكيل رافعة قادرة على الاشتباك من حيث المبدأ، مع كلّ أنماط الثنائيّات الضدّيّة، الذات والآخر، القوميّ والدينيّ، المذهبيّ والعرقيّ، الديمقراطيّ والدكتاتوريّ، إلى آخره؛ ومع الآخر النقيض المستعمر المهيمن من حيث هو لاعب فاعل يحاول القضاء على كلّ أشكال الاستقلال العربيّ الماديّ، الاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ، استجابة لمحاكاة سؤال النهضة وعلاقتها بثقافة المنطقة ما بين الوافد والموروث.

فالهويّة لدى أصحاب التوجّه الديني المتشدّد، تتجلّى مركّباتها في خطاباتهم من المدخل التاريخيّ وأدبيّاته الأسطوريّة، حدّ المزج في غالب الأمر، ما بين تعبيرات الهويّة ومفردات الخطاب نفسه، مسيحيّاً كان أم إسلاميّاً. واقع الحال في المنطقة يشير إلى أنّ خصائص الهويّة العربيّة القائمة على مكوّنات دينيّة ومذهبيّة وعرقيّة وقوميّة مركّبة ومتنوّعة، لا تنحصر في المنطق الديني بما فيه اليهوديّ وحسب، ما يعني أنّ الأمر ذو أبعاد متشابكة وشائكة في الوقت ذاته. خاصّة أن تناوله في ما بعد الكولونياليّة ودخول ما عرف بمفهوم الدّولة الحديثة، مترافقاً مع صعود الحركات القوميّة على خط الاشتباك ما بين النظم الحاكمة، صاحبة امتياز تحديد «الهويّة الوطنيّة» بخطابها المؤدلج، والقاعدة الاجتماعيّة المكوّنة لمفردات الهويّة الفرديّة والجماعيّة، بصراعها الطبقيّ غير المعلن حيناً، والظاهر أحياناً، حول فكرة الانحياز لخيار التراث الإسلاميّ بمحموله

الماضويّ، أم لمعطيات المدنيّة العلمانيّة الحضاريّة بحمولتها الغربيّة، وهو الصراع الذي دفع بطرفي المعادلة للعمل بجدّ على نفي الهويّات الأخرى بكل ما يملكان من قوّة. وهو نفسه الذي سمح للتيّارات المتشدّدة، كما الإسلام السياسيّ، بالادعاء بأنّ الإسلام هو الأغلبيّة التي يحق لها إعلاء الكلمة الفصل في هذه البقعة من العالم وفق منظور دينيّ أيديولوجيّ مغلق، في مواجهة ما يمكن تسميته في بعض الحالات بمنطق العلمانيّة المتطرّفة التي ترى في نموذج المدنيّة الغربيّة، بديلاً وحيداً. وهذا يعني أنّ الخلل القائم يكمن في طبيعة العلاقة بين الكتل الاجتماعيّة المكوّنة لهويّات المنطقة وشعوبها، على الرّغم من كون المشكلة، وفق معالجة برهان غليون في كتابه اغتيال العقل، ليست في وجود التناقض، وإنّما في معالجة النزاعات الناجمة عنه، (...) ولذلك، فإنّ تغيير العلاقة يعني قلب المناخ الثقافيّ السائد، والتخلص من الأوهام، وتغيير إطار الرؤية والممارسة، وفتح فضاء جديد لازدهار الفكر والشعور معاً»[2].

والمناخ السائد في المنطقة كما يراه العديد من الباحثين، بمن فيهم الدكتور البرغوثي، هو مناخ يشير بشكل لا لبس فيه إلى وجود معضلات أفقيّة وعموديّة على كافّة الصعد تقريباً، اقتصاديّة كانت أم ثقافيّة أو اجتماعيّة لأسباب متعدّدة ومتداخلة، منها الخارجيّ ومنها الذاتيّ، ما يطرح سؤال المقاربة من جهة المصالح المشتركة لشعوب هذه المنطقة؛ ولغة المصالح كما هو معلوم، هي لغة سياسيّة اقتصاديّة بالدرجة الأولى، ولكنّها لغة قابلة لأن تكون لغة ثقافيّة أيضاً، ذلك لأنّ واقع الحال في المنطقة يؤكّد أنّ المشروع الصهيونيّ «الإمبراطوريّ» المضاد لتطلّعات المنطقة وشعوبها، هو مشروع استطاع أن يحقّق نجاحات باتت تشكّل خطراً فاضحاً على المنطقة برمّتها، وهو المنطلق الذي انطلقت منه استخلاصات البرغوثي، أولاً من جهة تفنيد الحالة الراهنة للدول الرئيسيّة والوازنة في المنطقة، والقابلة تاريخيّاً وحضارياً لقيادة مشروع بحجم مشروع «إمبراطوريّة شرقيّة ثقافيّة» وتتمثّل في مصر وتركيّا وإيران، بوصفها دولاً محوريّة وأصيلة في الشرق، وثانياً في التوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ الدولة الوحيدة التي تبدو «الأقدر والأنسب لقيادة هكذا مشروع» هي الدولة الإيرانيّة مستنداً في موقفه هذا على تحقيقها لشرطين أساسيّين، الأوّل موقفها الجذريّ برأيه من القضيّة الفلسطينيّة، ومن المشروع الإمبرياليّ الصهيونيّ في المنطقة، والثاني امتلاكها لمشروع ذاتيّ غير مرتبط بالإمبرياليّة.

ولكنّ الملاحظ في طرح البرغوثي، بعيداً عن السقوط في شرك الاتهامات

الجاهزة والمعلّبة للدّولة الإيرانيّة، أنّ مشروعه المطروح في الكتاب المشار إليه، لم يوضّح للقارئ الكيفية والأداة: كيفيّة معالجة المسألة الهويّاتيّة التي تشكّل معضلة أساسيّة في أي تقارب عربيّ إيرانيّ، وأداة المعالجة الناجعة للخروج من دائرة الصراع على الجزيئات لصالح الاتفاق أو الاقتراب من الكليات، خاصّة أنّ علم الاجتماع السياسيّ يشير بوضوح كامل إلى أنّ الهويّة الانعزاليّة، وهي في حالتنا هنا، الهويّة الايرانيّة «الفارسيّة- الشيعيّة»، عادة ما تبحث عن أمرين محدّدين: الأوّل تثبيت أركان دولتها، والثاني العمل على فكرة التوسّع والتمدّد بما يخدم أيديولوجيّتها.

ووصف الهويّة الإيرانيّة باعتبارها هويّة انعزاليّة إقصائيّة، لم يأتِ على سبيل الاتهام أو الادعاء، ولكن لسببين أساسيّين: الأوّل لأنّ إيران في أدبيّاتها تعتبر نفسها أمّة قائمة بذاتها، وقد تكون محقّة في ذلك من وجهة نظر ما، وبالتالي، هي تنظر للجوار العربيّ بوصفه جاراً شريكاً في الجغرافيا والعقيدة، ولكنّه مختلف في التكوين الثقافيّ والهويّة المذهبيّة. أمّا الثاني، فهو أنّ إيران من حيث هي دولة محوريّة نقيضة للمشروع الإمبرياليّ، تعتبر الهويّة أداة قوة مقاومة ومناهضة لقوّة الهيمنة والاستلاب للمشروع الاستعماريّ، ما يدفعها للعمل بمنطق الجبريّة لفهم الهويّة نظريّاً وإجرائيّاً، فتنظر لها باعتبارها نواة صلبة وثابتة ومتحقّقة، وهو ما يتعارض مع ماهيّة الثقافة بوصفها عمليّة تلاقح وتفاعل وتطوّر وحركة وصيرورة مشروطة بحاجة اجتماعية تاريخيّة واقتصاديّة واعية، لا تسقط عامل الأصالة/ التراث، ولا ترتمي في أحضان المعاصرة/ الحداثة.

تحدّيات استجابة المثقف العربيّ

إذا كان ما ذُكر أعلاه هو جزء من تحدّيات البعد الهويّاتي أمام هذا المشروع الإمبراطوريّ المطروح من قبل إياد البرغوثي في كتابه المشار إليه، يصبح السؤال التالي حول استجابة المثقف العربيّ لفكرة مركزيّة فلسطين انطلاقاً من موقعها في وعي المشروع الإمبرياليّ، وتفاعلاته القائمة والمعكوسة على نطاقها الإقليميّ. والاستجابة بهذا المعنى تطرح سؤالين أساسيّين: الأوّل حول إمكانيّة حدوث ثورة اجتماعيّة في المنطقة العربيّة، والثاني يكمن في دور المثقّف في هذه الثورة، ومن ثمّ في المشروع نفسه.

أمّا عن معنى الثورة الاجتماعيّة، فهو لا يشير إلى معناها المتداول، خروج الناس على الدولة، أو على المستعمِر ونيل التحرير بالفعل الماديّ، ولكن

إلى معناها الأدّق في إحداث تغيير لا يشمل فقط الطبقة السياسيّة، وإنّما أيضاً الثقافيّة والاجتماعيّة، وصولاً للتغيير العميق في تركيبة بنى النظام الاجتماعيّ الطبقيّ والسياسيّ، بغية تحديد القيم الأخلاقيّة والمفاهيم الاجتماعيّة على أرضيّة تشاركيّة يمكنها أن تخدم الرؤى الفكرية، وبالتالي تفاعل الطبقات الاجتماعية المختلفة مع كلّ حراك محتمل.

وعند الحديث عن المثقّف العربيّ، فالإشارة هنا ترتبط بالنخبة أو الطبقة المؤسّسة للوعي والمعرفة، من حيث امتلاكها لأداة التنظير لهذا التغيير، ومن قبل أداة الوعي بضروراته الملحّة، في سياق موقع القضايا الكبرى من المشاريع الذاتيّة والخارجيّة، وأكثرها تأثيراً هي القضيّة الفلسطينيّة، بحكم مركزيّة موقعها في وعي المشروع الإمبرياليّ الاستعماريّ بغية فرض الهيمنة على كامل المنطقة العربيّة، وتعبيرات هذه الهيمنة على الإقليم وشعوبه في المدين القصير والبعيد، والأهمّ انعكاس هذه الهيمنة على النطاق الإقليميّ، وهو ما يستدعي بدوره سؤالي المقوّمات، والتجانس؛ مقوّمات فهم ماذا يعني أن تكون فلسطين مركز المشروع الإمبرياليّ والاستعماريّ في المنطقة، وتجانس مخرجات وتصوّرات المثقّف بناء على الحاجة الملحّة والضروريّة لمجابهة هذا المشروع، فإن فحص مقوّمات الفهم لتنظيم الأهداف وغاياتها، عندها ستتضح الإجابة الواضحة والمباشرة في تحليل الاندفاعيّة العمياء لبعض قوى الاقليم للارتماء في أحضان هذا المشروع، وما الإعلان عن تطبيع علاقات بعض كيانات/ دول الإقليم مع الكيان الصهيونيّ «الامارات والبحرين والسودان» إلا نموذجاً عن المعلن فضلاً عن المستتر.

وعند التوقف أمام التجانس، يتضح عديد المواقف العربيّة ذات الطابع السجاليّ المهيمن على تباينها وتناقضها في آن، كتلك التي تتبنّى المقولة الصهيونيّة حدّ التماهي، كما هو موقف كاتب بحجم يوسف زيدان في الزمن الراهن، وطه حسين في زمن مضى، فضلاً عن بعض الوجوه الإعلاميّة العربيّة المؤثرة؛ وفي المقابل، هناك مواقف جذريّة لا حصر لها ممّن تسجّل الحضور تلو الآخر انتصاراً لفلسطين شعباً وقضيّة، على الرغم من محدوديّة تأثيرها الاجتماعيّ والسياسيّ، خاصّة مع ما تشهده المنطقة من دفع موقع القضيّة الفلسطينيّة من المتن إلى الهامش، وهو ما لا يمكن أن ننكر نجاحه إلى حدّ كبير في زمن التحوّلات الكبرى التي تشهدها هذه البقعة من العالم.

غير أنّ المشروع المهمّ والضروريّ بالمعنى المطروح، هو مشروع ذو وظيفة واضحة مكانيّاً وزمانيّاً، ولكنّه مشروع، على أهميته ونبل غاياته، غاب عنه طرح سبل وأدوات التحقّق في ظلّ العديد من التفصيلات الضروريّة والتباينات الموضوعيّة في إطار بيئة سياسيّة وفكريّة مشحونة بالتوتّر ومتحرّكة باستمرار، فكما يقول بول ريكور: «من غير نظرة استرجاعيّة، وأخرى استشرافيّة لا يمكن للذات أن تؤسّس هويّتها»، ونظرة الدكتور البرغوثي في هذا الطرح المهم والضروري، هي نظرة استرجاعيّة مجرّدة بامتياز في بعض محاورها، ولكنّها لم تقدّم الكثير من النظرة الاستشرافيّة الإجرائية كي تتحقّق الهويّة الثقافيّة الجامعة المنشودة لهذه الإمبراطوريّة الشرقيّة الثقافيّة. فهل سيعمل الدكتور البرغوثي على تطوير وإنضاج المشروع المقترح لجهة تحديد السبل الإجرائية وأدواتها الفعلية؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام القادمة، وجدر متابعته باهتمام حال حدوثه.

الهوامش

1 هشام البستاني، الكيانات الوظيفية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 2021، ج2 ص485.

2 برهان غليون، اغتيال العقل، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006، ص314 .

ذروة الكفاح المسلح والاقتلاع
(2000 – 1973)

المؤلف: مازن عز الدين

الناشر:مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية

سنة النشر: 2021

عدد الصفحات: 298 صفحة

مراجعة: حذيفة حامد*

* باحث في العلوم السياسية – جامعة بيرزيت.

يتتبّع مازن عز الدين، في كتابه الصادر حديثاً عن مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بعنوان: «العسكرية الفلسطينية: ذروة الكفاح المسلح والاقتلاع 1973 - 2000"، العمل العسكري لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في عهد «الثورة والكفاح المسلح»، وذلك عبر تتبع تاريخ الثورة وإنجازاتها، ولا سيما المقاومة العسكرية. فمؤلف الكتاب، كغيره ممن شاركوا في قوات الثورة، احتفظ بذكريات ومجريات أحداثها، ووجد أن يدوّن ذلك في هذا الكتاب، رغبةً بـ»حفظ» التاريخ، من جهة، ومحاولة إعادة تقييم لإنجازات وأخطاء الثورة الفلسطينية من جهة أخرى.

يبدو جلياً اتّباع المؤلف للمنهج التاريخي في دراسة «العسكرية الفلسطينية» منذ حرب فلسطين والحركة الصهيونية عام 1948، وحتى الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. وقد اعتمد بشكلٍ رئيسي على المقابلات الشخصية التي قام بها مع شخصيات من الثورة الفلسطينية. وهي مقابلات أُعدّت منذ عام 1999 وحتى عام 2016. وعليه، فإن هذا الكتاب، يُمثّل انتقالاً إلى تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة من وجهة نظر من عايشها، وهو مؤلف الكتاب، مازن عز الدين. وهو بذلك، ليس بسيرةٍ ذاتية، وإنما محاولة لتتبع دور المقاومة العسكرية الفلسطينية خصوصاً في الحروب؛ حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وحرب الليطاني 1978، واجتياح إسرائيل لبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية صيف عام 1982، وأخيراً، خلافات منظمة التحرير مع حركة «فتح الانتفاضة» التي انشقت عن حركة «فتح»، وحركة أمل اللبنانية، في العامين 1983 و1987.

يتكون الكتاب من مقدمة وتمهيد وستة فصول إضافةً إلى خاتمة وتسعة ملاحق وقائمة مراجع ومصادر. أما الفصول الستة، فهي: دور المقاومة العسكرية الفلسطينية قبل اندلاع حرب 1973، والمقاومة العسكرية الفلسطينية 1973 - 1978، وحرب الليطاني عام 1978، وحرب عام 1982: أسباب واستعدادات، ومعارك المقاومة العسكرية الفلسطينية في حرب 1982، والمقاومة العسكرية الفلسطينية 1983 - 1987.

تمهيد الكتاب

بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، اتسمت المقاومة الفلسطينية إلى حد كبير بالطابع الفردي (العمليات الفدائية) وغير المنظّم سياسياً، لعقد ونصف العقد من الزمن. وفي عام 1956، اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية

الثانية إثر هجوم بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر بُعيد قرار القيادة المصرية بتأميم قناة السويس. وتشكّلت النواة الأولى لإنشاء منظمة فلسطينية «تقوم على تحرير الوطن باستقلالية عن الأنظمة العربية". كما يقول عز الدين في كتابه، على يد قادة المنظمة فيما بعد. ويشير للكويت تحديداً، حيث التقت نواة حركة تأسيس حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح). جاء العام 1964 ليحمل تطورين مهمين في تحريك المياه الفلسطينية الراكدة منذ العدوان الثلاثي على مصر: الأول، إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بجهود جامعة الدول العربية وزعمائها في أيار (مايو) من العام نفسه. أما الثاني، فهو تفجير مجموعة فلسطينية نفق «عيلبون» في شمال شرق فلسطين المحتلة يومي 28/ 29 كانون الأول (ديسمبر)، ليُعلن على إثرها انطلاقة حركة التحرير الوطني (فتح) في الأول من كانون الثاني (يناير) 1965، بعد أعوام على الفكرة. هذان الحدثان رسما معالم الفترة اللاحقة، وهي تمثيل الفلسطيني سياسياً بإطارٍ رسميّ عبر «م.ت.ف»، ومقاومة إسرائيل بأجنحة منظمة التحرير العسكرية.

لم يمض على صعود منظمة التحرير وحركة «فتح» بضعة أعوام حتى أغارت إسرائيل على سيناء المصرية وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان السورية وأجزاء من الجنوب اللبناني في حزيران (يونيو) 1967، وإعلان السيطرة الإسرائيلية على تلك المناطق بواسطة الاحتلال. أعلنت المنظمة و«فتح» الكفاح المسلح خياراً إستراتيجياً، وشاركتها في ذلك فصائل فلسطينية شُكّلت كرد فعل على هزيمة 1967، ومنها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وغيرها. وفي 21/3/1968، شنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقام بعبور النهر واندلعت أولى المعارك العربية/ الفلسطينية - الإسرائيلية بعد هزيمة 1967. وقد فوجئ الجيش الإسرائيلي بدور المقاومة الفلسطينية، ما اضطّره إلى الانسحاب بخسائر تقدر بـ 250 قتيلاً أمام القوة الفلسطينية الأردنية المشتركة في معركة قرية الكرامة الأردنية. ويشير عز الدين إلى أن أهم نتائج تلك المعركة هي تحطيم معنويات الجيش الإسرائيلي وازدياد معنويات الشعب الفلسطيني والتفافه حول نهج المقاومة.

ازدادت عمليات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل من عدة جبهات عربية. وكان لبنان الوجهة الثانية لـ «م.ت.ف» بعد الأردن، نظراً لخلافاتها مع الدولة الأردنية، كان أشُدّها أحداث أيلول (سبتمبر) 1970.

ويستنتج عز الدين أن علاقات المنظمة مع الأردن انحدرت إلى «مسلسل أخطاء فلسطينية»، أفضت إلى نهاية مرحلة وبداية مسار جديد.

الوجود في لبنان: مرحلة دقيقة في مسار العسكرية الفلسطينية

كان مسار منظمة التحرير الجديد ليس بجديد عن مسار تواجدها في الأردن. ففي العامين 1971 و1982، تعرضت المنظمة لمحاولات اجتثاث لبنانية من تيارات وجهات لبنانية، وهو ما أدى إلى اشتباكات متواصلة وعنيفة بين «م.ت.ف» وقوات الكتائب اللبنانية، وهي قوات تتبع الطائفة المارونية المدعومة سياسياً من إسرائيل. ورغم تلك الاشتباكات، كانت العمليات الفدائية متواصلة. وكانت إسرائيل -في المقابل- تقوم بتنفيذ سياستين إزاء المقاومة الفلسطينية في لبنان. الأولى وهي سياسة سحق مقاومة فصائل منظمة التحرير عبر شن حملات متقطعة على لبنان. أما السياسة الثانية، فتقوم على إشغال «م.ت.ف» بخلافاتها مع الفرقاء اللبنانيين، من خلال دعم خصومها من سكان البلد، وإعداد لبنان لحالة عنف وحرب أهلية طويلة، امتدت منذ سنة 1975 وحتى توقيع اتفاق الطائف عام 1989.

حرب 1973: جبهة ثالثة باسم المقاومة الفلسطينية

أثناء تواجد منظمة التحرير في لبنان، قرّرت سوريا ومصر شن حرب على إسرائيل. وقد أبلغ الرئيس المصري الأسبق، محمد أنور السادات (1918 - 1981) رئيس المنظمة، ياسر عرفات، بخطة الحرب لعبور قناة بارليف وتحرير سيناء في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام 1973، دون تحديد ساعة الصفر. ونظراً لابتهاج عرفات للحرب، قامت «م.ت.ف» بفتح جبهة ثالثة في الجنوب اللبناني، باسم المقاومة الفلسطينية. وكانت تلك الجبهة مميزةً، كونها قدمت عمليات فلسطينية متطورة ومنظمة جيداً، حتى بات الرقم الفلسطيني رقماً صعباً، حسب وصف عرفات، بواقع 78 عملية عسكرية (في الفترة 16/10 - 24/10 1973).

تداعيات حرب 1973 على المقاومة الفلسطينية ولبنان

لم تحمل حرب أكتوبر 1973 نتائج إيجابية من الناحية الموضوعية، وإنما ستكون مفصلاً مهماً في سياق القضية الفلسطينية. فبعد مُضي أربعة أعوام على الحرب، فاجأ الرئيس السادات العرب والعالم بزيارته إلى مدينة القدس المحتلة وإعلان السلام مع إسرائيل، ولاحقاً توقيع معاهدة السلام

المصرية - الإسرائيلية في 26/3/1979. أما سوريا، إضافة إلى مصر، فقد وقّعت اتفاقات فك الاشتباك مع إسرائيل عام 1974. كان الخاسر الرئيسي من حرب 1973، هما لبنان والمقاومة الفلسطينية. فقد حوصرت «م.ت.ف» داخل إقليم الدولة اللبنانية. وبدأت تظهر ملفات ساخنة ومجمّدة -نتيجة حرب 1973- في الداخل اللبناني بين الفلسطينيين وأطراف لبنانية غذّتها أطراف خارجية، أهمها: سوريا وإسرائيل. وبالتالي، اللعب على توازنات الصراع الداخلي لهدف سوري يتمثل بالهيمنة على لبنان، وهدف إسرائيلي يتمثل بإخراج فصائل منظمة التحرير من لبنان وإضعافها بزجّها في صراعات داخلية، تضمن إشغال الآخرين عنها. وما يلفت الانتباه، هو أن سوريا بدأت تدريجياً بالاقتراب من القوى المدعومة إسرائيلياً، ما أحدث اختلالاً في «أصول المعادلة». أمام هذا المشهد، تشتتت منظمة التحرير، وكثُرت المعارك مع الأطراف، وازداد الدوّران السوري والإسرائيلي في ضرب المقاومة وإضعافها عسكرياً وسياسياً. فسوريا ارتكبت مجازر بحق الفلسطينيين والمقاومة في مخيم تل الزعتر عام 1976. أما إسرائيل، فقامت باجتياح الجنوب اللبناني عام 1978.

حصار بيروت 1982: نهاية الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان

بدا واضحاً أن الوجود الفلسطيني في لبنان آيل إلى الكارثة. فلم تنته الحرب الأهلية اللبنانية والتدخلات السورية، وفي المقابل، أصرّت إسرائيل على ضرورة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان وتشتيتها، لإنهاء ملف وجود «م.ت.ف» في دول الطوق العربي. ففي 14 - 15 آذار (مارس) 1978، قام الجيش الإسرائيلي باجتياح 150 بلدة لبنانية في الجنوب، وهي ما تُعرف بـ «عملية الليطاني».

وبعد عشرة أعوام على وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، ومُضيّ سبعة أعوام على الحرب الأهلية اللبنانية، ومحاولات اجتثاث منظمة التحرير، وجدت إسرائيل أن الأمر يتطلب تدشين حرب ضد لبنان والفلسطينيين، بعد صمود المقاومة إثر عمليات إسرائيل وسوريا المتكررة تجاه الفلسطينيين. وعليه، حاربت منظمة التحرير آخر معاركها من لبنان إثر اجتياح إسرائيل لبيروت وحصارها ثلاثة أشهر صيف عام 1982.

وقد خاضت منظمة التحرير العديد من المعارك في حرب عام 1982، ومنها: حصار مدينة صيدا، معركة قلعة شقيف الشهيرة، معركة الدامور، معركة

مراجعات

عين زحلتا، معركة السلطان يعقوب، معركة حاصبيا، وغيرها. ولعل الحدث الأهم في تلك الحرب هو الحصار الإسرائيلي لبيروت الذي شهد معارك مثل: معركة خلدة، معركة الأوزاعي، معركة المطار. ومع نهاية الحرب، بوساطات دولية، خرجت منظمة التحرير من لبنان متجهةً إلى تونس. أما إسرائيل، فقد شعرت بتفوق عسكري وسياسي آخر، رغم حجم المقاومة والصمود الفلسطيني. وظلّ الجنوب اللبناني مُحتلاً حتى قرار إسرائيل بالانسحاب ربيع العام 2000.

بعد خروج المقاومة عام 1982، واجهت قيادة منظمة التحرير أزمات تنظيمية وخلافات داخلية وانشقاقات حزبية. من هذه الانشقاقات، انشقاق تيار يساري في حركة فتح أُطلق عليه «فتح الانتفاضة». وقد خاضت المنظمة أيضاً معارك مع الفصائل المنشقة، واحتكاكات بين الجانبين. ومن العوامل التي أحدثت الانشقاقات: 1. الدور السوري في تمزيق صفوف منظمة التحرير. 2. حالة اليأس التي سادت بعيد حرب 1982 بين الفلسطينيين، والاتهامات المتبادلة. كما أشعل اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب حديثاً، بشير الجميّل، وهو حليف إسرائيل السياسي، وخصم منظمة التحرير وزعيم حزب الكتائب، في 14 أيلول (سبتمبر) 1982، انتقاماً من أنصاره في حزب الكتائب، واستثماراً إسرائيلياً للحدث (بالرغم من خروج المنظمة قبيل الاغتيال بأيام). وبالتالي، تعرض الفلسطينيون في لبنان لمجزرة جديدة، هي مجزرة صبرا وشاتيلا، حيث قامت القوات الإسرائيلية بعملية التمهيد لدخول قوات الكتائب إلى المخيمات في مساء 16 سبتمبر (أيلول).

من السهل تخيّل الفترة بين الأعوام 1983 و1987. فالوضع السياسي لمنظمة التحرير كان في أسوأ ظروفه، والمعنويات الفلسطينية مكسورة. وإضافة لذلك، استكملت الأطراف اللبنانية والسورية والإسرائيلية خطط التدمير الممنهج لحياة الفلسطينيين في لبنان. وبدأت الحرب على المخيمات الفلسطينية، ضرباً لهدف عرفات بإعادة بناء قوة فلسطينية تمنع المجازر ضد الفلسطينيين[1]. وكانت حركة أمل تقوم بحملة لضرب الكفاح المسلح في المخيمات، وبتحريضٍ سوريّ. وقد توقفت حرب المخيمات في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1987، بعد توصّل حركة فتح وحركة أمل إلى اتفاق وقف شامل لإطلاق النار.[2]

خاتمة

حسمت منظمة التحرير الفلسطينية خيارها إزاء إسرائيل مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، بالذهاب الى الخيار السلمي بعد تبنّيها لخيار الكفاح المسلح طيلة ربع قرن، ما قاد لتحولات أفضت لتوقيع «إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» مع الحكومة الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية، عام 1993 (اتفاق أوسلو)[3]، وهو ما يشير إليه الكاتب بتحول الوسائل[4]. باختصار، فإن تطور العسكرية الفلسطينية، ودورها الكبير في معارك وحروب الأعوام 1968 و1973 و1976 و1978 و1982، وصلا إلى مرحلة تحوّل النهج واستبداله بنهج نقيض له، وهو نهج التسوية السياسية وعملية السلام.

ملاحظات نقدية

يحمل هذا الكتاب تفاصيل جمالية لمعارك وحروب منظمة التحرير، وأسماء بعض قياداتها وشهدائها ومعاركها. لكن أولى ملاحظاتي تتعلق بأن الكتاب يعج بالفقرات الخطابية، والمصطلحات العاميّة وحالة العواطف الأيديولوجية، أما متن الفقرات، فيشوبه التكرار، ما يؤثر سلباً على تواصل النص. ويلفت الانتباه أيضاً، عدم دقة بعض الأرقام والتواريخ، وهو ما قد يكون مرده صعوبة تحديدها بالنسبة للكاتب أو مصادره، التي في أساسها مقابلات شفوية.

يُحدد الكاتب في عنوان كتابه الفترة الزمنية لما يسعى أن يطرحه، وهي من العام 1973 وحتى العام 2000، إلا أنه تطرّق إلى الفترة 1987 - 2000، بشكلٍ سريع لا تتجاوز الـ 7 صفحات. كما أن الكتاب لم يقدم خاتمة تركيبية ترتبط بأطروحة وهدف الكتاب بشكل محدد، وذلك أن الأطروحة وإشكالية البحث ليست واضحة للقارئ بشكل دقيق، ما أفقد الكتاب قيمة بحثية كانت متاحة.

يعكس الكتاب بوضوح حنين الكاتب المقاتل إلى ماضيه ورغبته باسترداد ذكريات الثورة وحفظها تأريخاً وتوثيقاً، بما في ذلك أخطاء فلسطينية زمن الثورة.

لم يشر الكتاب بما يكفي إلى التحولات الفلسطينية بعد العام 1993، فيما يتصل بالخارطة السياسية وموازين القوى واشتباك الرؤى بين مكونات الحقل

السياسي الفلسطيني، وهي مساحة تحليل ضرورية لربط الكتاب بهدفه المركزي القائم على التأريخ البناء الرافد للفكر السياسي.

الهوامش

1 عز الدين، ص 245.

2 عز الدين، ص 252.

3 علي الجرباوي، «إسرائيل و»الحكم الذاتي» لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 114 (ربيع 2018)، ص 56.

4 عز الدين، ص 259.

أكبر سجن على الأرض..
سردية جديدة لتاريخ الأراضي المحتلة

المؤلف: إيلان بابيه

الناشر:الأهلية للنشر والتوزيع– عمان

ترجمة: أدونيس سالم

سنة النشر: 2020

عدد الصفحات: 255 صفحة

مراجعة: محمود الفطافطة*

* محاضر في العلوم السياسية، مؤسس» باحثون بلا حدود- فلسطين».

الباحث والأكاديمي، إيلان بابيه، من المؤرخين اليهود القلائل الذين تفرغوا لتفكيك الرواية الصهيونية المتعلقة بالصراع مع الفلسطينيين، إذ استطاع من خلال العديد من مؤلفاته، لا سيما كتابي «التطهير العرقي لفلسطين»، و«عشر خرافات عن إسرائيل»، أن يكشف وقائع عمليات التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني خلال نكبة العام 1948، وينقض الرواية الإسرائيلية عن تلك الحرب؛ ليؤكد أن طرد الفلسطينيين لم يكن مجرد هروب جماعي وطوعي للسكان، بل عبر خطة مفصلة ومتدرجة للتخلص من أكبر عدد من السكان، تمهيداً لبناء الدولة الإسرائيلية.

وفي كتابه الأخير» أكبر سجن على الأرض.. سردية جديدة لتاريخ الأراضي المحتلة»، يكشف بابيه وثائق تُنشر لأول مرة، تُقدم إثباتاً ملموساً على أن حرب 1967 لم تكن نتيجة حتمية لتصاعد التوتر بين إسرائيل وكل من سوريا ومصر، كما تتناقله السردية التاريخية المعروفة. وإلى جانب ذلك، كان العديد من الحقائق التي يكشفها المؤلف في كتابه، والتي يتم ذكرها في نص هذه المراجعة.

بيروقراطية الشر!

يتكون الكتاب من اثني عشرة فصلاً، إلى جانب التمهيد والمقدمة. في التمهيد الذي جاء تحت عنوان: تلة، وسجنان، وثلاث وكالات، يُطلق المؤلف وصف «بيروقراطية الشر»، على الوحشية المنهجة للاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، التي تجسدت، في بعض صورها، بحواجز الجيش على الطرقات، والاعتقالات الجماعية، والقتل، وتفتيش المنازل، ونقل السكان قسراً، وزرع المستوطنين، والجدار العنصري، وسواها. تلك الوحشية أسست أكبر سجن على وجه الأرض. ويقول الباحث بابيه إن كتابه لا يهدف إلى شيطنة المجتمع الإسرائيلي ككل، مع أن الكثيرين فيه يؤيدون السجن الضخم وكثيرين غيرهم يغضّون الطرف عنه.

ويضيف: يُميّز هذا الكتاب، قدر الإمكان، بين النظام وبين الأفراد الذين يعملون فيه، ويحدد السياسيين والأكاديميين الذين وضعوا سنة 1967 آلية التطويق والحبس، بالإضافة إلى المسؤولين والضباط والجنود والشرطيين الذين تولوا إدارة هذا السجن، مشيراً إلى أن بعض من تظهر أسماؤهم في هذا الكتاب هم مذنبون بقدر ما هم مذنبون كل أولئك الأشخاص في العالم الذين اكتفوا بالتفرج الصامت عبر التاريخ على جرائم تُرتكب بالنيابة عنهم وباسمهم وأمام أعينهم.

ويبين الكاتب أن الإسرائيليين الذين يؤيدون سياسة القمع أو لا يعترضون عليها، يُحيَّوْن في العالم الغربي كأبطال للسلام والإنسانية، ويُمنحون سيلاً لا ينضب من الجوائز والمكافآت التي لا يستحقونها. رغم ذلك، يجب الاعتراف أن عدد الأنظمة الشريرة في العالم غير قليل أبداً، ونظام السجن الضخم في فلسطين هو واحدٌ منها. إن الأشرار في هذا الكتاب، وفق بابيه، هم أولاً، الإسرائيليون الذين نسجوا التفاصيل الدقيقة لهذا النظام، وأولئك الذين رسخوه طيلة تلك السنوات، وأولئك الذين طوروه، وبنوع خاص، طوّروا قدرته على الإساءة والإذلال والتدمير. ويتابع واصفاً: «كل هؤلاء كانوا ولا يزالون خدماً في بيروقراطية الشر. كلهم يلتحقون بالنظام أبرياء في البداية، لكن قلة قليلة منهم فقط تصمد في وجه علّة وجوده وأسلوب عمله. وبما أنهم سجانون في أكبر سجن على وجه الأرض، فهم يواصلون الاعتداء على حياة الفلسطينيين وحرياتهم وإذلالهم وتحطيمهم. وفقط عندما يُصرف آخرهم من الخدمة، سنعلم أن السجن الفلسطيني الضخم قد تمّت إزالته إلى الأبد».

شهوة الجغرافيا!

يشرح بابيه في مقدمته تفاصيل تحول فلسطين إلى سجن عملاق، أُنشئ ليس بغرض الحفاظ على الاحتلال، بل استجابة عملية للمتطلبات الأيديولوجية للصهيونية، والحاجة إلى السيطرة على أكبر قدر ممكن من فلسطين التاريخية، وخلق مبدأ الأغلبية اليهودية. وهذه المتطلبات، وفق المؤلف، هي التي أدت إلى التطهير العرقي لفلسطين عام 1948، ووصلت إلى السياسة التي تشكلت في 1967 وأصبحت المغذي الأول للأعمال الإسرائيلية التي تمارس اليوم.

يعرض الكاتب في الفصل الأول خلفية سياسات حرب 1967 وكونها تكملة للإستراتيجيات التي اعتمدتها الصهيونية منذ عام 1882، وخاصة في 1948. وفي ضمن هذا الفصل، مسحٌ للفترة ما بين 1948 و1967، والسياسات التي اتبعت بعد ذلك باعتبارها مراحل في مشروع استعماري مستمر، يهدف إلى تهويد فلسطين ونزع عروبتها. ويؤكد المؤلف في هذا الفصل أنه في العام 1967، لم تكن هناك تهديدات جوهرية لإسرائيل، ولم تكن مناورات جمال عبد الناصر تختلف -من حيث نوعها ونطاقها- عن تصرفاته السابقة، والجبهة السورية كان يمكن لإسرائيل تهدئتها ببضعة تصرفات غير عدوانية. لكن إسرائيل شنت الحرب استمراراً للتطهير العرقي وابتلاع فلسطين كاملة.

وفقاً للوثائق التي يستند إليها بابيه، فقد وُضعت خطة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في بدايات الستينيات، وأُطلق على الخطة آنذاك «خطة شكم»، ومن ثم عُرفت باسم «غرانيت»، التي قسمت الضفة الغربية إلى ثماني مقاطعات، وعينت الحكام الإداريين لتلك المقاطعات. وفي الوقت ذاته، شرعت الاستخبارات الصهيونية في وضع لائحة بأسماء الشخصيات المحلية، إضافة إلى المؤسسات الناشطة في الأراضي التي ستُحتل بعد سنوات، لغاية خلق قيادة محلية متعاونة مع الاحتلال عند وقوعه. وكما يشرح بابيه، فإن الغاية النهائية للخطط التي وضعتها القيادة الصهيونية، آنذاك، تتمثل في إقامة أكبر سجن على وجه الأرض.

صاحبة الدم!

يتحدث بابيه عن دعم الصحافة الإسرائيلية القومية المتطرفة والعدوانية، التي كانت تدعم الجنرالات والسياسيين الإسرائيليين، إذ يقول: «ناقش الصحفيون وكبار المسؤولين الحكوميين، علناً وبحماسة، إمكانية تأسيس دولة إسرائيل الكبرى في 1958، وقد ارتأت الصحافة أن السبب الرئيسي للخوض في هذا الخيار هو الرأي العالمي الذي كان سيتقبل توسعاً من هذا النوع؛ بعيداً عن أي تبرير آخر لاستعادة قلب الوطن اليهودي، مشيراً إلى أن فكرة الاستعادة هذه راسخة بعمق في المناهج والنصوص التعليمية المدرسية في النظام التربوي الإسرائيلي.

يروي الباحث الإسرائيلي إيلان بابيه، في الفصل الثاني كيف أنه بعد ثلاثة أيام من القتال، أحكمت إسرائيل سيطرتها على فلسطين التاريخية، ووضعت في قبضتها مليون فلسطيني بالضفة الغربية، وحوالي نصف مليون في قطاع غزة؛ كلهم تحولوا في نظر الصهيونية إلى لاجئين على أرضهم. كما تم الاتفاق على سياسة عامة تجاه الواقع الجديد، ومصير الأراضي وطرد السكان ومستقبل القدس. وما لم يظهر في السجلات، كان قرار ترك آلية السيطرة على حياة الناس في الضفة والقطاع إلى الجيش، وتحويلهم إلى حالة عديمي الجنسية، ودون وضع قانوني يحمي حقوقهم المدنية والإنسانية. وفي منطقة القدس الكبرى، كانت جميع هذه المواقف والممارسات قد دخلت حيز التنفيذ في الشهر الأول من الاحتلال.

ويبين الباحث أنه قبل العام 1964، لم يكن واضحاً قد، أن إسرائيل هي «طفلة أميركا المدللة» في المنطقة، لكن الوضع تبدل غداة اغتيال الرئيس

جون كنيدي وتسلم الرئيس ليندون جونسون سدة الحكم في أميركا، وهكذا بدأت حقبة جديدة لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، تُعامل فيها إسرائيل على أنها عضو في مجموعة مميزة من الدول التي لا تتدخل واشنطن في سياساتها.

وحول دور الجامعة العبرية في إعداد إستراتيجية السيطرة على الأراضي الفلسطينية، يكشف مؤلف الكتاب أنه في صيف 1963، التحقت مجموعة طلاب إسرائيليين غير عاديين بدورة دراسية مدتها شهر واحد في الحرم الجامعي (جفعات رام) وكانوا كلهم تقريباً من ذوي الخلفية الحقوقية. هذه الدورة التي نُظمت بدعوة من قسم العلوم السياسية في الجامعة تضمنت محاضرات عن الحكم العسكري عموماً، والوضع السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشمل المنهج الدراسي أيضاً، مقدمة قصيرة عن الإسلام. ويوضح أن هذه المجموعة من الطلاب شكلت جزءاً من الإستراتيجية العسكرية الشاملة التي أطلقها رئيس الأركان الإسرائيلي، وطرحها على الجيش في الأول من أيار (مايو) 1963، وهي تهدف الى الإعداد للسيطرة العسكرية، لتصبح فلسطين منطقة عسكرية محتلة.

المدينة المثقوبة

جاء الفصل الثالث تحت عنوان» القدس الكبرى مشروعاً تجريبيّاً»، وفيه يكشف المؤلف عن كيفية ترسيم مساحة فلسطينية محصورة داخل عدة مناطق يهودية مستعمرة، نتيجة لجهد متضافر منح السجن الهائل شكله النهائي. ويبين: «لقد كان هناك مشروعان رئيسيان: مشروع خارجي يعتمد تقطيع الضفة الغربية وغزة إلى شرائح عبر إقامة المستوطنات، ومشروع داخلي يتمثل في إصدار مراسيم وقوانين مستمرة لا تنتهي أبداً، الغرض منها هو مصادرة الأراضي الفلسطينية لاستعمارها مستقبلاً، والحد من النمو الطبيعي والعضوي للمجتمعات الفلسطينية عبر منع البناء والتوسع الجديدين إلى ما بعد القدس الكبرى».

ويوضح بابيه أن الوسيلة الأبرز لتوسيع مساحة «إسفين القدس الشرقية» كانت السرقة الممنهجة للأراضي والاستيطان، وتصميم بعض المناطق كمساحات خضراء ورئة خضراء للمدينة الجديدة، بتعبير آخر، مناطق محظورة على الفلسطينيين، بالإضافة إلى هدم المنازل والرفض المتكرر لطلبات الفلسطينيين تشييد إضافات على أبنيتهم. ومن الوسائل الأخرى

التي اعتمدت لتوسيع نطاق هذا الإسفين، الامتناع عن الاستثمار في أي بنية تحتية لمشاريع إسكان فلسطينية مستقبلية، مع أن المواطنين المقدسيين كانوا يدفعون الضرائب ذاتها التي يدفعها المستوطنون الإسرائيليون.

جاء الفصل الرابع تحت عنوان «الرؤية التي قدمها آلون»، وفيه يتطرق المؤلف إلى حاجة الدولة المحتلة لرسم عمليات الاستيلاء الجديدة بطريقةٍ تُرضي شهيتها وتهدئ مخاوفها. وفي هذا الخصوص، يذكر الكاتب أن إيغال آلون كان يقود وحدات النخبة الصهيونية ومسؤولاً فعلاً عن التطهير العرقي فيالقرى والبلدات الفلسطينية عام 1948، وقدمت له نتائج حرب حزيران فرصة لاستعادة أمجاده القديمة، وكان مشروعه يقوم على تهجير فلسطينيي الضفة إلى الأردن.

ويبين الباحث أن آلون لم يكن يسعى للتوصل إلى تسوية، بل إلى التوسع، إذ إنه كان أول من بحث عن أفضل طريقة لاستغلال الاستيطان اليهودي لضمان قضم المساحة الجغرافية من دون دمج السكان. وقد تحولت هذه المشكلة إلى معضلة إسرائيل الأبدية، وشغلها الشاغل منذ نشأة دولتها. ويشير بابيه، إلى أن آلون سيطر على الفكر الإستراتيجي للحكومة الإسرائيلية خلال السنوات الأولى التي تلت احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك بصمته على خرائط الاحتلال، ولا يزال أسلوب العمل الذي ابتكره يوجه السياسة الإسرائيلية حتى اليوم، وجوهر هذا الأسلوب يقوم على اقتراح لحكم المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان بشكلٍ غير مباشر، والسعي بموازاة ذلك إلى ضم سائر المناطق.

الطعام مقابل الاستسلام!

تحت عنوان» مكافآت اقتصادية وعقوبات انتقامية»، يسرد المؤلف في الفصل الخامس، كيف أنه خلال شهر حزيران 1967، وضعت إسرائيل أساس واقع جديد في الضفة والقطاع استمر حتى اليوم. وكانت الفكرة المهيمنة هي كيفية فرض واقع اقتصادي يُمكّن المستعمرين الجدد من الهيمنة على السكان الأصليين. ويشير بابيه في هذا الشأن إلى أن الافتراض الأساسي تمثل في بناء مجموعتين من المصالح، وفيما يخص السكان الأصليين للبلاد، فإن الاقتصاد يجب أن يعمل كمكافأة على السلوك الجيد، وأيضاً وسيلة عقاب على السلوك السيئ من وجهة نظر المستعمرين. لكن بما أن الاحتفاظ بالأراضي أمرٌ مكلف بالنسبة للكيان الصهيوني، كان لا بد من

خلق حقائق تستند إلى المساعدات الآتية من الولايات المتحدة وأوروبا. كما كان من الضروري -وفق الكتاب- الإفادة اقتصادياً من الأراضي المستعمرة استيطانياً عبر احتكارها والإفادة من الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة. وهذا ما يشرح سبب إصرار إسرائيل على الإمساك بالسياسة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المستعمرة استيطانياً عام 1967.

في الفصل السادس المعنون بـ «التطهير العرقي في حزيران 1967»، يؤكد بابيه أن حزب العمل الإسرائيلي كان أكثر شراً وتوافقاً مع المشروع الصهيوني الاستيطاني، ومشروعه يقوم على تشريد السكان الأصليين. ويوضح أنه لا توجد سوى مصادر قليلة جداً تروي موجة الأعمال الوحشية التي تصاعدت في تلك الأيام الأولى، في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمنظمات حقوق الإنسان التي تبذل عادة جهوداً حثيثة وصادقة لتوثيق الأدلة في مثل هذه الحالات لم تظهر على الساحة إلا بعد فترة طويلة، كما لم يكتب الفلسطينيون آنذاك كتباً ومقالات عن الأيام الأولى للاحتلال، وبالتالي، فإن المحاضر الحكومية تشكّل مصدراً مهماً، ويكاد يكون حصرياً، بالإضافة الى تقرير الأمم المتحدة سنة 1971، لتوثيق هذه السياسات الإجرامية.

أتى الفصل السابع تحت عنوان «إرث حزب العمل من 1968 - 1977»، وفيه يبين المؤلف أن فترة هذا العقد تم تصويرها كذباً، في أكثر من مطبوعة إسرائيلية، كـ«عقد مستنير»، يحمل الكثير من فرص السلام والتقدم للفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى. لكن الحقيقة -كما يرويها الكتاب- هي أنه كان عقداً تحوَّل فيه أهل الأراضي المحتلة، منذ اليوم الأول، إلى نزلاء مدى الحياة (هم وأطفالهم وأحفادهم) في سجن تحكمه بيروقراطية تنظر إليهم بوصفهم تهديداً محتملاً ومصدر خطر. ويتطرق الكاتب للحديث عن أحد الضباط الكبار بالجيش الإسرائيلي، وقيادي في حزب العمل، وهو مردخاي غور الذي تقدم بمشروع للحكومة في تموز/ يوليو 1967 يقضي بخلق ظروف تجبر الفلسطينيين على الرحيل، وضرورة استيعاب لاجئي غزة في الضفة الغربية، ثم الضغط على الجميع للرحيل فقط، وأنه يجب العمل على ترسيخ الشعور بعدم الأمل في البقاء، وتجميد كل مشروعات الإغاثة والمساعدة والتنمية لتشجيع الترانسفير.

وجاء الفصل الثامن بعنوان» بيروقراطية الشر»، ويسرد فيه بابيه الخطوات التفصيلية للخطة الإسرائيلية، إذ يقول: «عندما انتهت اجتماعات مجلس الوزراء الأساسية في حزيران/ يونيو 1967، انتهى القرار باستبعاد الضفة

الغربية وقطاع غزة من أي جدول أعمال للسلام، ونقل حكمها إلى الجيش، والإذن ببعض عمليات الطرد الخفي دون طرد جماعي، وإدماج الأراضي في الدولة اليهودية دون ضمها رسمياً، وبالتالي، ترك الناس هناك في طي النسيان المدني والشخصي».

لجنة السلب

يتطرق الكاتب إلى اللجنة المسماة «لجنة المديرين العامين»، التي كانت مشكّلة من المديرين العامين لجميع الوزارات، وأُوكل إليها وضع البنية الأساسية للسجن الكبير. هذه اللجنة، وفق الكتاب، أُنشئت في 15 حزيران/يونيو 1967، وجميع اجتماعاتها مدونة في مجلدين يضمان آلاف الصفحات، وكان هدفها الرغبة في تعزيز الوجود اليهودي في الضفة الغربية، وبدرجةٍ أقل في قطاع غزة.

في الفصل التاسع المعنون بـ»في الطريق نحو الانتفاضة، 1977 - 1987»، يذكر المؤرخ بابيه أن هذا العقد كان مملوءاً بخيبات الأمل للفلسطينيين، حيث سماه الكاتب «عهد المستوطنين». وباندلاع الانتفاضة في العام 1987، استجاب الفلسطينيون للانتفاضة بصورةٍ لم تحدث منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وأصبحت صورة الطفل النحيل، الذي يواجه دبابة عملاقة بحجر في يده، أيقونة لفلسطين في أعين العالم.

ويقول المؤلف: «يتقدم عمر السجن الأعظم في التاريخ (فلسطين المحتلة)، ولا يزال الجيل الثالث من السجناء ينتظرون من العالم أن يعترف بمعاناتهم ويدرك ما هم فيه من اضطهاد مستمر، وأن الحصانة التي تلقتها إسرائيل على مدى نصف قرن، تشجع الآخرين -من أنظمة ومعارضين على حدٍ سواء- على الاعتقاد بأن حقوق الإنسان والحقوق المدنية في الشرق الأوسط لا قيمة لها».

خدعة وتمثيلية

الفصل العاشر خصصه الكاتب للحديث عن «الانتفاضة الأولى، 1987 - 1993»، إذ يوضح: «استمرت الانتفاضة الأولى ست سنوات، وقُتل فيها ألف فلسطيني واعتُقل 120 ألفاً، كثير منهم دون سن السادسة عشرة. ثم وقع الفلسطينيون في خدعة اتفاق أوسلو الذي امتلأ بالأساطير، ولم تنتج عنه سوى زيادة السيطرة الإسرائيلية ووحشية المستوطنين». في النهاية، نتج

عن الانتفاضة الأولى نموذج آخر للسجن المفتوح. وبعد الإطاحة بالانتفاضة الثانية، ظهر نموذج جديد لسجن شديد الحراسة عام 2000، واستمر هذا النموذج عدة سنوات، ثم تحول إلى نموذج مختلط من كل ما سبقه في عام 2005.

في الفصل الحادي عشر الذي جاء بعنوان «تمثيلية أوسلو والانتفاضة الثانية»، يناقش الكاتب أسرار ومجريات اتفاقية أوسلو، وما تعرضت له من عقبات وتحديات نجمت عنها الانتفاضة الثانية. يقول بابيه: الحقيقة أكثر تعقيداً، فشروط المفاوضات كانت مستحيلة التحقيق، والادعاء أن عرفات رفض احترام التعهدات الفلسطينية التي تضمنها الاتفاق غير دقيق، فلم يكن باستطاعته أن ينفذ تعهدات مستحيلة. كانت عملية السلام طرحاً فاشلاً منذ البداية، وأن استثناء حق العودة الفلسطيني من جدول أعمال مفاوضات السلام شكل سبباً رئيسياً لإفقاد أوسلو قيمتها كعملية سلام. ويوضح: «لم تقدّم المفاوضات شيئاً غير إضفاء الشرعية على الاحتلال بوصفه احتلالاً لا امتداداً لحالة استعمارية قائمة أصلاً في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك تكون المستعمرات القائمة في الضفة غير قابلة لتكون جزءاً من المفاوضات، لأنها جزءٌ من أيديولوجيا صهيونية، إضافة إلى كونها جزءاً لا يتجزّأ من أدوات تثبيت أكبر سجنٍ في العالم، وكذلك يكون هدف المساعدات الدولية، إضافة إلى المؤسسات الرسمية الفلسطينية التي نشأت عن المفاوضات، هو خفض مصاريف الاحتلال وتحريره من مسؤولياته الأمنية والإدارية وغيرها تجاه سكان هذه المناطق المحتلة الذين يُشير إليهم الاحتلال الصهيوني بوصفهم «مقيمين».

بروفة الموت!

في الفصل الأخير المعنون بـ«نموذج السجن المشدد الحراسة: قطاع غزة»، يروي المؤلف عملية بناء مدينة عربية وهمية في صحراء النقب عام 2004، وفيها شوارع بأسماء محددة، ومساجد ومبانٍ عامة وسيارات. بلغت كلفة هذه المدينة الشبح 45 مليون دولار، وتحولت إلى غزة مزيفة في شتاء 2006 بعد صمود حزب الله في قتال إسرائيل في الشمال، لكي يستعد الجيش الإسرائيلي لخوض «حرب أفضل» في مواجهة حماس في الجنوب. ويذكر الكاتب أنه في حرب 2009، جرى بدلاً من الهجوم على المدينة الوهمية، هوجمت غزة الحقيقية، منوهاً إلى أن خلاصة الشهادات التي قدمها جنود إسرائيليون أكدت أنهم تلقوا أوامر بالهجوم على غزة وكأنهم يهاجمون معقلاً معادياً ضخماً.

وتأسيساً على ما سبق، نود الإشارة إلى أن هذا الكتاب هو تاريخ لقوى الاحتلال أكثر منه تاريخاً للشعب الخاضع للاحتلال، فهو يسعى لتفسير الآلية التي تم استحداثها لحكم ملايين الفلسطينيين، وليس لاستعادة مراحل حياتهم. صحيح أن الفلسطينيين يظهرون في الكتاب، لكنه في الواقع سرد لما تعرضوا له من قمع، أكثر منه سرداً لتطلعاتهم ونسيجهم الاجتماعي، ونتاجهم الثقافي، ولجوانب أخرى من حياتهم.

إن تفكيك هذا السجن الكبير، الذي ضحاياه هم الفلسطينيون وجلادوه ينتمون إلى أبشع احتلال عرفته البشرية، سوف يبعث برسالةٍ أكثر تفاؤلاً لكل من يعيش تحت الظلم في هذا العالم المضطرب، كما وعلى دول العالم، لا سيما التي كانت سبباً في نكبة الفلسطينيين، أن تعترف بظلمها لنا، لما ساهمت به من تثبيت وتقوية هذا الكيان الغاصب في أرضنا. إن الحصانة التي حظيت بها دولة الاحتلال، في السنوات الخمسين الأخيرة، تشجع الآخرين، سواء أكانوا أنظمة أم تيارات، على الاستهانة بالحقوق الإنسانية والمدنية للشعوب، كما سيظل العالم يغلي بالاضطراب والدم والتفتيت.

مراجعات

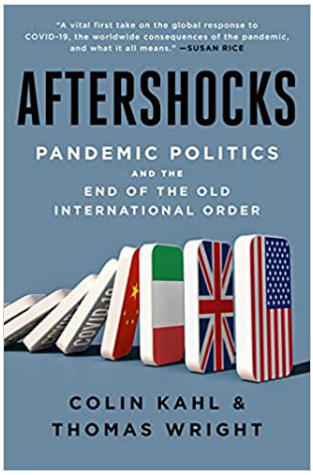

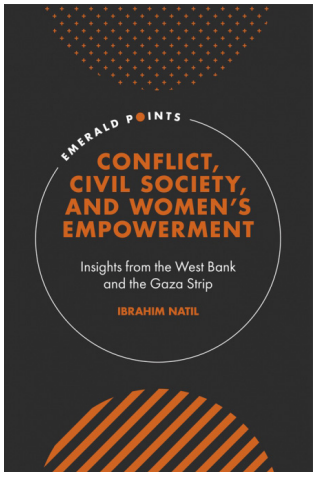

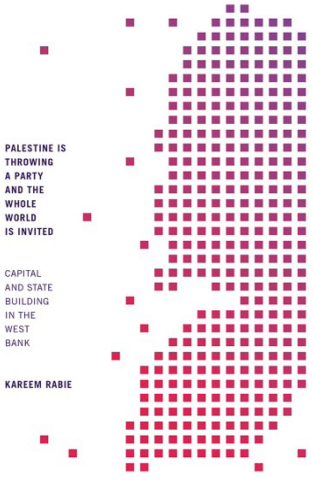

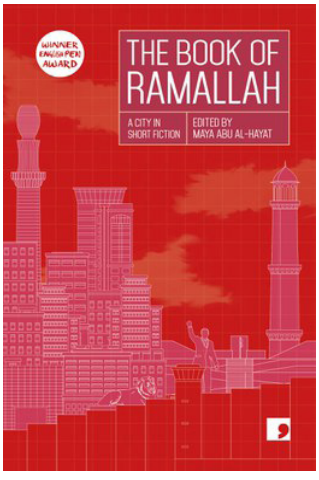

مراجعات قصيرة ... رنيم العزة

مراجعات

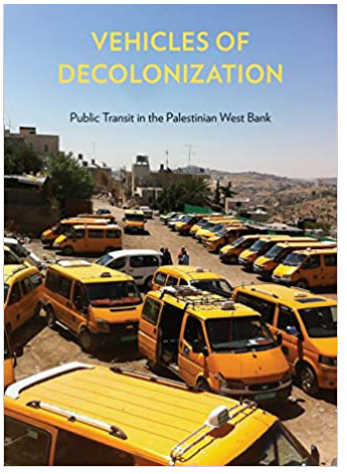

Vehicles of Decolonization: Public Transit in the Palestinian West Bank (Critical Race, Indigeneity, and Relationality)

Maryam S. Griffin

Temple University Press 202

وسائل إنهاء الاستعمار: النقل العام في الضفة الغربية في فلسطين (السباق الحرج، الأصالة، والروابط)

مريم س. جريفين

231 صفحة

تنفرد هذه الدراسة بكونها ترصد مساحة بديهية في حياة البشر في عالمنا اليوم في أي مكان، إذ يأتي الأفراد من خلفيات متنوعة مع مسارات مختلفة للتجمع في مركبات النقل للتنقل بسلاسة داخل المدن وفيما بينها؛ ولكنه ليس كذلك في الضفة الغربية في فلسطين. يشير الكتاب إلى أن وسائل النقل العام بمختلف تفاصيلها تشكل تحدياً للاستعمار وقيوده على حياتهم اليومية وتنقلاتهم. وتتأثر وسائل النقل العام بشدة بسياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني نظراً لتحكم المستعمِر بالطرق العامة. كما هي حال الشبكة بين المدن الفلسطينية المختلفة. ما يجعل التنقل باستخدام وسائل النقل كسراً للقيود. وهو كسر يتعارض مع مسألة ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي بأقل عدد من السكان. وهنا، لا تكتفي إسرائيل بالفصل بين المناطق التي يقطنها الفلسطينيون والمناطق التي يقطنها الإسرائيليون، وإنما تقوم بالفصل بين السكان الفلسطينيين أنفسهم وتعيق تحركاتهم. إذ تقارن الكاتبة بين التنظيم والترتيب الذي يحصل عليه المستوطنون، والصعوبات والتحديات التي تواجه الفلسطينيين، الذين يشكلون السكان الأصلانيين.

استخدمت الكاتبة مجموعة من الدراسات الفلسطينية ودراسات المقاومة والتنقل، جمعت معها ملاحظاتها بعد زيارة فلسطين ومشاهدتها للواقع. يقع الكتاب في خمسة فصول تسبقها مقدمة ومختصر عن وسائل النقل في الضفة الغربية وتلحقها خاتمة وملحق. ويشكل الكتاب دراسة مهمة ذات تسلسل تاريخي منظم وعميق وواضح لشرح تفاصيل الطرق والمناطق التي استولت عليها إسرائيل.

مراجعات

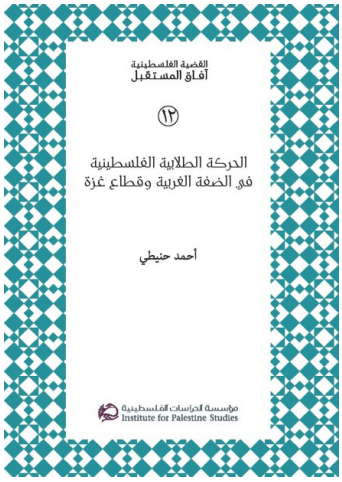

الحركة الطلابية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

أحمد حنيطي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2021

216 صفحة

يقع الكتاب ضمن سلسلة آفاق المستقبل الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وهو يتكون من سبعة فصول ومقدمة وخاتمة وملحق. يتصدر فصوله مدخل نظري، أما منهجياً، فاعتمد الباحث في دراسته على العديد من المقابلات، وقام بتحليل مضمون البيانات الصادرة من الأطر الطلابية.

تحلل الدراسة عمل الحركات الطلابية منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى عام 2020 في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشير إلى الاختلاف بين مسيرة الحركات الطلابية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ومن جملة الأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف طبيعة المجتمع وبنيته الاجتماعية ومسألة الانقسام السياسي، بالإضافة إلى الهيكلية الإدارية للجامعات. ومن التحديات التي تواجه الحركة الطلابية في فلسطين، حسب الدراسة، غياب المشروع الوطني وفوضى الهوية الوطنية وأزمات الجامعات المتلاحقة والوضع الاقتصادي والانقسام السياسي. وتحاول الدراسة تبيان علاقة الحركات الطلابية بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، وتحديد دور المرأة في الحركات الطلابية.

تحظى الدراسة بأهمية في ظل غياب دراسات مشابهة تتناول هذا الموضوع، ومع الأزمات المتلاحقة التي تواجه الجامعات الفلسطينية اليوم.

مراجعات

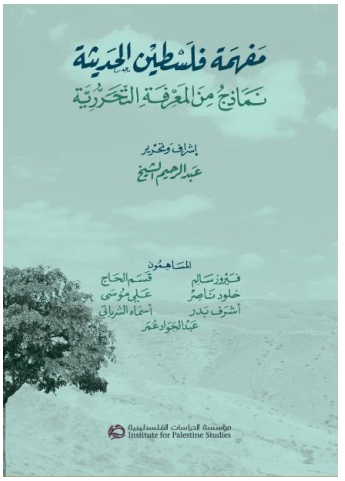

مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحررية

إشراف وتحرير: عبد الرحيم الشيخ

عدة مؤلفين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2021

256 صفحة

يأتي هذا الكتاب كجزء أول ضمن سلسلة دراسات بحثية تصدر بتعاون بين جامعة بيرزيت ومؤسسة الدراسات الفلسطينية. يقع الكتاب في سبعة فصول أنجزها طلبة برنامج الدكتوراة في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. تنوعت الأبحاث حول الهوية والوجود والديمغرافيا. ويجمع الكتاب فلسطين في طياته بين الزمان والمكان تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً. جاءت العناوين كالآتي: «من أروقة المحاكم الاستعمارية إلى الأرض: الصراع اليومي على الزمان والمكان في الأغوار الفلسطينية»، لفيروز سالم. «سؤال الديموغرافيا: بين التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية الراهنة»، لخلود ناصر. «الاشمئزاز كآلية استعمارية: الاستعمار الصهيوني نموذجاً»، لأشرف بدر. «حظر التجوّل والإغلاقات العسكرية: اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره»، لقسم الحاج. «أبعاد الهوية الفلسطينية في سير ذاتية ومذكرات من نابلس (1948 -1967)»، لعلي موسى. «صور الفاعلية في الكتب المدرسية الفلسطينية»، لأسماء الشرباتي. «ما بعد فلسطين: الخطاب الثقافي الفلسطيني وتراجيديا الهزيمة»، لعبد الجواد عمر.

وحسب مقدمة الكتاب، فإن مفهمة فلسطين الحديثة تسعى إلى «تجاوز مزدوج للفوات النظري وفوضى المفهمة حول ما تعنيه فلسطين كـ«حالة استعمارية» بين تيارات عديدة تتنافس اليوم على «كسب فلسطين» في رصيدها النظري كدراسات: ما بعد الاستعمار، والاستعمار الاستيطاني، والأصلانية، والبحث المحارب، وإعادة زعزعة العام».

مراجعات

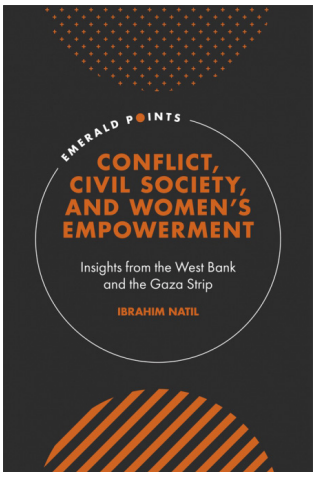

Conflict, Civil Society, And Women's Empowerment: Insight from the West Bank and Gaza Strip

Ibrahim Natil

Emerald publishing limited 2021

الصراع والمجتمع المدني وتمكين المرأة: نظرة ثاقبة من الضفة الغربية وقطاع غزة

إبراهيم نتيل ٢٠٢١

144 صفحة

يقدم الكتاب دراسة عميقة عن مشاركة المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة في المجتمع المدني رغم التحديات التي تواجهها في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية، والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في فلسطين والمؤسسات المحلية الفاعلة. ويستعرض تاريخ مشاركة المرأة في كافة مجالات التنمية، ويفحص جهود ومساعي قيادة المؤسسات المحلية لتحقيق الأهداف المختلفة لأنشطة التمكين والتغيير، من خلال دور القيادة المحلية للمجتمع المدني في إدارة الأنشطة في الانتخابات الوطنية والمحلية، ويدرس أيضاً العلاقة بين القيادات النسوية والمجالس المحلية والمجتمع المدني كحالة دراسية، ويناقش ما إذا كانت المرأة قد شاركت بفعالية في الأنشطة ومدى تأثير ذلك على تطوير المجتمع المحيط بها. وتشمل الدراسة استعراض الأنشطة النسائية التي قمن بها لإنهاء الانقسام السياسي والمقاومة السلمية، وتحلل الجهود والمساعي التي تبذلها المنظمات المحلية لتحقيق الأهداف المختلفة لتمكين المرأة من خلال تنظيم أنشطة تدريبية لبناء القدرات، ومراقبة المجتمع وتقديم المشورة. يتكون الكتاب من مقدمة وسبعة فصول وخاتمة، يستعرض خلالها أيضاً دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية والثقافية والتعليمية والاجتماعية أثناء الأزمات الإنسانية.

مراجعات

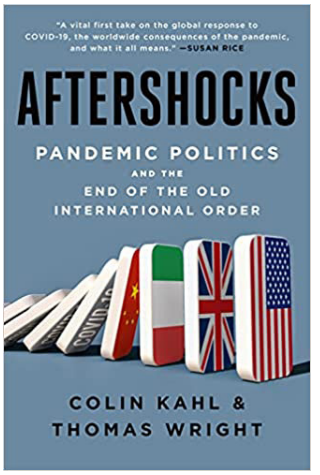

Aftershocks: Pandemic Politics and the End of the Old International Order

Colin Kahl and Thomas Wright

St. Martin's Press 2021

الهزات المرتدة: السياسة الوبائية ونهاية النظام الدولي القديم

كولن كال وتوماس رايت

464 صفحة

يشكل الكتاب صورة حية لنظام دولي مصاب بخلل وغير قادر حتى على التعاون البسيط في مواجهة حالة طوارئ صحية عامة عالمية ميتة. يحكي قصة -أزمة سياسية عالمية مستمرة- ومشهد فوضوي من عدم اليقين والخوف والمنفعة السياسية. ويسعى الكتاب إلى استخدام الأزمة كأداة تشخيصية لتحديد المسار الطويل الأمد للنظام الدولي. يجادل كال ورايت بأن الوباء لعب دور المحفز وليس المسبب في الانهيار النهائي للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. لقد انتهى عصر تعاون القوى العظمى. قد يكون الاعتماد المتبادل عبر الوطني -في الاقتصاد والأمن والصحة العامة والبيئة- آخذاً بالازدياد، ولكن التنافس بين الولايات المتحدة والصين يخلق آثاراً سلبية يمكن أن تجعل العالم أقل استقراراً وأقل أماناً. يجادل المؤلفان بأنه يجب على الولايات المتحدة والدول ذات التفكير المماثل أن تتخلى عن بناء نظام عالمي للحكم، وأن تتعاون بدلاً من ذلك لمعالجة المخاطر المشتركة، مع الحفاظ على المبادئ الدولية الليبرالية للشفافية والمساءلة. إن الكتاب موجه للرأي العام وينتقد السياسة الخارجية الأميركية ويضع أمامها مسارات جديدة من أجل أن تتعاون مع العالم لتجنب مخاطر الأوبئة وغيرها من التحديات التي قد تواجه العالم في المستقبل. يزخر الكتاب بالمعلومات والتحقيقات الصحفية والتحليلات السياسية التي يقدمها الكاتبان بلغة سلسة.

يتكون الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً موزعة على أربعة أقسام، بالإضافة للمقدمة. يستعرض الكتاب التاريخ السياسي لجائحة الإنفلونزا التي اجتاحت العالم بين عامي 1918 و1919، ويقدم بحثاً مكثفاً حول العواقب العالمية لجائحة كوفيد. كما يتناول الكتاب آليات استجابة الدول الديمقراطية والاستبدادية للجائحة، التي يرى مؤلفا الكتاب أنها آليات غير ملائمة تم إعطاء الأولوية فيها للمنافسة والأيديولوجيا على حساب التعاون والعلوم، إلى جانب الاستجداء على حساب العمل الجماعي، ونشر المعلومات المضللة بدلاً من خلق حقيقة مشتركة، والتحدث بما يصفها الكتاب التفاهات عن الإنصاف أثناء مشاهدة تزايد أعداد الموتى.

مراجعات

Palestine Is Throwing a Party and the Whole World Is Invited

Capital and State Building in the West Bank

Kareem Rabie

Duke University Press 2021

فلسطين تقيم حفلاً والعالم مدعو

رأس المال وبناء الدولة في الضفة الغربية

كريم ربيع

272 صفحة

يقوم الكتاب على مقاربة مختلفة وجديدة لفهم واقع السياسة الفلسطينية. فمعظم الدراسات والسرديات تتعامل مع الذاكرة التاريخية والجماعية وتستثني الواقع السياسي القائم. من هنا، يتعمق الكتاب في اقتصاديات الاستعمار والاحتلال العسكري، ودور الدبلوماسية الدولية في الانقسامات بين الفلسطينيين، ويأتي على التناقضات والتفاوتات الهائلة بين الضفة والقطاع، بحيث يتم تصوير رام الله، وفق الكتاب، على أنها «نموذج». والكتاب يتعامل مع مشكلة الدولة والتنمية في فلسطين من زوايا مختلفة، فيدعي أن نموذج مدينة روابي الواقعة على تلال رام الله وبيرزيت هي تجلي مفهوم بناء الدولة كما تراه السلطة الوطنية. ويتطرق الكاتب إلى الخصخصة وتأثيراتها على بناء هذه الدولة. ويقدم الكتاب قراءة في الجدلين الإعلامي والسياسي اللذين أحاطا بإنشاء مدينة روابي.

يحتوي الكتاب على عشرة فصول ومقدمة وخاتمة وملحق، ويشكل دراسة نوعية تستدعي الترجمة للعربية، ويأتي بلغة أكاديمية، ويوظف مصادر متنوعة تشمل دراسات ومقابلات وتحليلات، ويمكن القول إنه دراسة أنثروبولوجية تتحدث عن التنمية ومشروع بناء الدولة والخصخصة والليبرالية الجديدة في فلسطين، ويرصد الانتقادات الموجهة لمشروع بناء روابي، كما يخصص الفصلين التاسع والعاشر لمسألة استغلال المستوطنين لخطاب حقوق الإنسان وتوجيهه لدعم المشاريع والادعاءات الإسرائيلية وفرض المزيد من القيود على الفلسطينيين، لا سيما خطاب منظمة «ريجافيم» الإسرائيلية، التي تدعي أن روابي تعتدي على الأراضي الإسرائيلية، في إشارة إلى القيود على الحركة والحياة والسكن والتنمية التي تفرضها دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني.

مراجعات

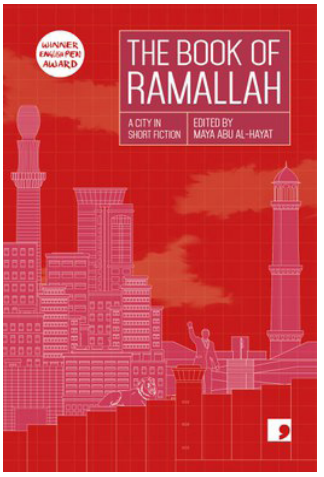

The book of Ramallah: A City in short fiction

Edited by: Maya Abu Al-Hayat

Comma Press 2021

كتاب رام الله: المدينة في قصص قصيرة

تحرير: مايا أبو الحيات

112 صفحة

يحتوي الكتاب على عشر قصص قصيرة كتبها مؤلفون فلسطينيون معاصرون، عن المدينة الجبلية المحاطة بالعديد من المستوطنات والحواجز العسكرية التي يقضي المسافرون بين رام الله ومدينة أخرى معظم وقتهم في الانتظار عليها بشكل يومي.

يقع الكتاب ضمن سلسلة كتب لدار كوما برس للنشر عن المدن، إذ لا بد أن كل مدينة في العالم لها قصتها وتاريخها، وفي كل مدينة يكتب الروائيون والقاصون رواياتهم وقصصهم التي تخلد تلك المدينة وتحفظ ذاكرتها لأجيال قادمة. وفي رام الله وعن قصصها، يتشارك الحاجز العسكري بعض القصص ليصف المشهد المؤلم. في المقدمة، تصف الروائية مايا أبو الحيات تاريخ رام الله وحياتها الاجتماعية، مدينة نابضة بالحياة مليئة بالتناقضات يشوبها الاحتلال والحواجز. تقول أبو الحيات: «إنها مدينة التناقضات مع ثقافة المقاهي الراقية والمطاعم الحديثة بالإضافة إلى مطاعم الفلافل وأسواق للطبقة العاملة.. مدينة فيها ثلاثة مخيمات للاجئين الفلسطينيين وهي: الجلزون والأمعري وقلنديا».

يرسم هذا الكتاب القصصي صورة ما يعيشه الفلسطيني في حياته اليومية. لغته أدبية جميلة، وقصصه من نسج خيال كتابها، لكنها ذات مطابقة بسياقات الواقع، تسرد المعاناة ولكن بإضافة العنصر القصصي والسرد الجميل. شارك في هذا الكتاب الروائيون والقاصون: إبراهيم نصر الله، ومايا أبو الحيات، وزياد خداش، وليانا بدر، وأنس أبو رحمة، وأحلام بشارات، وأمير حماد، وخالد حوراني، وأحمد جابر، ومحمود شقير.

مراجعات

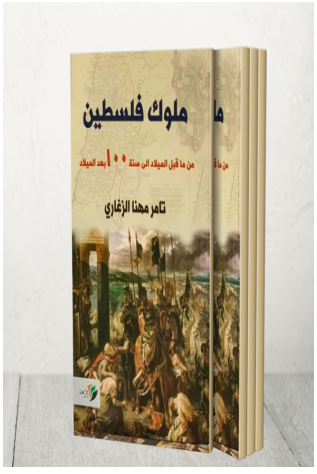

ملوك فلسطين من ما قبل الميلاد إلى سنة 100 بعد الميلاد

تامر مهنا الزغاري

الرعاة للدراسات والنشر وجسور للنشر والتوزيع 2021

362 صفحة

يبحث الكتاب في تاريخ ملوك حكموا فلسطين من قبل الميلاد إلى العام 100 بعد الميلاد، بالاعتماد على مئة مرجع تاريخي بلغات متعددة من أجل تجميعها في هذا الكتاب. أولهم سام بن نوح (أكبر أبناء النبي النوح) من الأسرة العمليقية (5098 إلى 4498) قبل الميلاد. ركب سام سفينة نوح ونجا مع الناجين، وكان نصيبه أن يحكم وسط الأرض. استقر في بيت المقدس وبناها وكان ملكاً عليها. يستشهد الباحث ببعض الآثار التي وجدت في منطقة شعفاط تعود إلى العام 5000 ق. م، ويؤكد في المراجع التاريخية توثيقاً للمعلومات الواردة.

آخر الملوك الوارد في الكتاب هو الملك الرابع والستون أغريباس الثاني (27 إلى 100) بعد الميلاد، الذي أصبح ملكاً على فلسطين عام 48 بعد الميلاد، بعدما توفي عمه الملك هيرودوس الثاني. حكمها لمدة 52 عاماً، وكان آخر ملوك الأسرة الأدومية.

تتقدم الكتاب خلفية تاريخية بأسماء أطلقت على منطقة فلسطين، ثم عنوان «الفلسطينيون ليسوا من جزيرة العرب أو جزيرة كريت»، ويكتب في إثبات خطأ النظريتين، منها استشهاده بالآثار التي وجدت وتدل على قدم الحضارة في فلسطين، ومن ضمنها الآثار الكنعانية التي تعود إلى خمسة آلاف عام قبل الميلاد، بينما هي في الجزيرة العربية تعود إلى حوالي الألفين وخمسمئة عام قبل الميلاد.

ومن جملة ما كتب الباحث أن سام بن النبي نوح سكن فلسطين وبنى مدينتها «سميت (يبوس) التي تعني المنطقة اليابسة، وذلك بسبب أن الأرض كانت قبل ذلك غارقة بالطوفان العظيم، وهذا يدل على أن فلسطين لم تكن

مراجعات

فارغة كي يأتي مهاجرون ليكونوا أول الساكنين لها». أما فيما يخص نفي نظرية جزيرة كريت، فوضح أربعة تفسيرات لإثبات خطئها، من ضمنها أن جزيرة كريت واليونان كانتا جزءاً من الإمبراطورية الفلستية القديمة، وعندما جاءت القبائل الفلستية إلى فلسطين، كان ذلك بمثابة العودة إلى الوطن وليس قدوماً لمهاجرين أو غزاة.

وثائق

وثائق

بيان صادر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية

الدورة العادية الحادية والثلاثون

دورة الشهيد القائد الوطني جمال محيسن

رام الله- فلسطين

6-8 شباط/ فبراير 2022

عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية دورته العادية الحادية والثلاثين «دورة تطوير وتفعيل م.ت.ف وحماية المشروع الوطني والمقاومة الشعبية (دورة الشهيد القائد الوطني جمال محيسن)» في مدينة رام الله من 6-8 شباط 2022، وقد بدأت الجلسة بعزف النشيد الوطني الفلسطيني وتلاوة الفاتحة ترحمًا على أرواح شهداء شعبنا.

افتتح الجلسة الأب قسطنطين قرمش، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الذي تلا كلمة سليم الزعنون رئيس المجلس، ودعا فيها الى تعزيز ثقة الشعب بالمشروع الوطني والقيادة وتسليم الراية للشباب المنتمين للوطن والمستعدين للتضحية لاستكمال المسيرة حتى تحقيق أهدافنا في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأضاف الزعنون «ما أحوجنا اليوم ونحن نواجه الهجمة الاستعمارية الاستيطانية أن نعزز مقاومتنا الشعبية وندافع عن الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس عاصمة دولتنا، إذ أترك مقعدي في رئاسة المجلس الوطني اليوم لمن يستحق ثقتكم، فإنني على ثقة بأن الدماء الجديدة ستقوي مؤسساتنا وتعمل من مكامن قوة الرجال الذين يستلهمون من الأوائل العزيمة والانتماء للهدف الأسمى «فلسطين»»، وأردف «لقد فشل المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته في تنفيذ قراراته وإنهاء الاحتلال لأرضنا، وفي ظل مماطلة وامتناع الإدارة الأمريكية عن الوفاء بالتزاماتها، وتخلّي مجلس الأمن الدولي عن تحمّل مسؤولياته، فإنه بات لا مفر من اتخاذ القرار المناسب للرد على هذه الحرب الإسرائيلية المفتوحة ضد وجودنا، والبدء بإجراءات عملية لكسر قيود مرحلة السلطة والانتقال لمرحلة تجسيد الدولة، مشيراً الى ان استمرار الانقسام ألحق ضرراً بالغاً في نسيج وحدتنا الوطنية، وعلى الطرف الذي تسبب بهذا الانقسام العمل على تنفيذ اتفاقيات المصالحة والانخراط في وحدة وطنية شاملة في إطار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا».

وثائق

وفي ختام كلمة الزعنون، تقدم الأب قسطنطين قرمش باستقالته من هيئة رئاسة المجلس الوطني قائلاً «أفتخر بفترة عملنا المشترك سواء وأنا في هيئة رئاسة المجلس أو قبل ذلك في عضويتي في المجلس الوطني، إن الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه يقف صفاً واحداً في الدفاع عن حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية بمقدساتها المسيحية والإسلامية».

واستمع المجلس الى كلمة الرئيس محمود عباس، التي اعتمدها المجلس وثيقة للدورة جاء فيها «لا بد من الحفاظ على مؤسسات م.ت.ف وتفعيلها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتأكيد على القرار الوطني المستقل والتمسك بثوابتنا الوطنية كما في إعلان الاستقلال وقرارات المجلس الوطني في العام 1988»، وأكد الرئيس على أهمية المحافظة على منجزاتنا الوطنية، ومواصلة بناء مؤسسات دولتنا الديمقراطية والالتزام بسيادة القانون وحرية التعبير وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودعم الإبداع وتمكين المرأة والشباب وتعزيز القضاء»، وأضاف الرئيس أبو مازن «القدس الشرقية ستبقى عاصمة دولة فلسطين الأبدية وسنواصل دعم صمود أهلنا، وندعو للمقاومة الشعبية السلمية دفاعاً عن هويتنا ووجودنا، نُشيد بهبّة القدس والشيخ جراح وببطولات أهلنا في القرى والمدن والمخيمات، وقال: «لن نقبل باستمرار الاحتلال وممارساته الاستعمارية التي تكرس الفصل العنصري وإرهاب المستوطنين».

وشدد الرئيس أبو مازن على أن مجازر العصابات الصهيونية بحق أبناء شعبنا منذ العام 1948 لا تسقط بالتقادم، داعياً المجتمع الدولي الى تنفيذ كل ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية «أمنستي» الذي يمثل خطوة هامة نحو كشف حقيقة الجرائم الإسرائيلية بحق شعبنا، وجدد الرئيس دعوته الى عقد مؤتمر دولي للسلام، وتوفير آلية الحماية الدولية لأبناء شعبنا وعلى أساس المرجعيات الدولية المعتمدة، وقال «نؤكد على دعم صمود أهلنا في المخيمات والشتات والدفاع عن حق العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية..... نستذكر وعد بلفور، والعالم أمامه فرصة لتحمل مسؤولياته تجاه شعبنا الفلسطيني، خاصة الدول التي تسببت بمأساة الشعب الفلسطيني، ونُشيد بالدول والمنظمات الدولية وغيرها، وكل من يقف الى جانب حرية وعدالة قضيتنا في العالم أجمع».

واستمع المجلس الى كل من رئيس لجنة المتابعة العربية في الداخل محمد بركة، ورئيس القائمة العربية المشتركة أيمن عودة، اللذين أكدا على وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ودعيا بقوة الفصائل الفلسطينية وقوى وفعاليات

وثائق

الشعب الفلسطيني كافة الى تعزيز وحدتهم الوطنية تحت مظلة م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، والتمسك بالحوار الديمقراطي كوسيلة وحيدة لحل الخلافات والتباينات داخل أطرها ومؤسساتها، وأكدا على أهمية استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام البغيض الذي ألحق أفدح الأضرار بالقضية الفلسطينية.

وشدد كل من بركة وعودة على ضرورة التصدي لسياسة التمييز العنصري الذي تمارسه حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في الداخل، والتوقف عن هدم منازل المواطنين ومصادرة أراضيهم، مذكرين بتعمق سياسة هدم البيوت والتجمعات السكانية في الداخل ووجود قرى غير معترف بها ومحرومة من أبسط حقوقها، وجددا الدعوة الى المجتمع الدولي لتنفيذ قراراته الخاصة بالقضية الفلسطينية وضرورة إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 وإقامة الدولة المستقلة.

كما ألقى رئيس الوزراء في دولة فلسطين د. محمد اشتيه كلمة استعرض فيها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تواجه أبناء شعبنا والأزمة المالية التي تواجه الموازنة العامة بسبب توقف الدول العربية الشقيقة عن الالتزام بقرارات الجامعة العربية بتنفيذ التزاماتها المالية، معبراً عن شكره الجزيل للجزائر الشقيقة على الدعم الأخير والبالغ مئة مليون دولار، والذي ساعد في التخفيف من حدة الأزمة وصرف رواتب الموظفين، كما استعرض الأوضاع الصحية الصعبة وما قامت به الحكومة في مواجهة جائحة كورونا، كما تطرق الى المجالات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية وتجاوز الأزمة المالية، حيث عبر عن شكر الحكومة للدول الأوروبية على استئنافها دفع التزاماتها في دعم الموازنة، مؤكداً انه لن يكون هناك زيادة في الضرائب.

كما تحدث عن مشاركته في مؤتمر قمة الإتحاد الأفريقي ممثلاً للسيد الرئيس وعبر عن شكر فلسطين للاتحاد الأفريقي على قرار القمة الأفريقية بتأجيل مسألة قبول إسرائيل عضواً مراقباً لسنة وتعليق القرار السابق الذي اتخذه الأمين العام بهذا الشأن.

وبعد كلمات جلسة الافتتاح صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال كما صادق على لائحة الكوتا النسائية في عضوية المجلس المركزي وفقاً للقائمة التي قدمتها اللجنة التنفيذية والتي بلغ عدد أعضائها 34 عضواً من الأخوات الأعضاء في المجلس الوطني حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس المركزي الى 25%.

وفي ضوء استقالة مكتب رئاسة المجلس الوطني تم انتخاب هيئة جديدة لرئاسة المجلس الوطني وفقاً للائحة الداخلية للمجلس حيث انتخب الأخ روحي فتوح رئيساً

وثائق

للمجلس الوطني والأخوان على فيصل وموسى حديد نائبين للرئيس والأخ فهمي الزعارير أميناً للسر.

وأثنى السيد الرئيس محمود عباس على الجهود التي بذلها مكتب رئاسة المجلس السابق برئاسة القائد الوطني سليم الزعنون والشهيد تيسير قبعة، والأب قسطنطين قرمش نائبي الرئيس والأخ محمد صبيح أمين السر، ووسط تصفيق الأعضاء أعلن قراره بتقليد الزعنون وسام نجمة الشرف من الدرجة العليا، والمناضلين الأخوة قبعه وقرمش وصبيح وسام نجمة القدس.

وفي جلسة المجلس الثالثة انتخب المجلس المركزي ثلاثة أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية هم:

الأخ حسين الشيخ عن حركة فتح مكان الأخ المرحوم صائب عريقات.

الأخ د. محمد مصطفى مستقلاً.

الأخ رمزي رباح عن الجبهة الديمقراطية مكان الأخ تيسير خالد الذي استقال من موقعه.

وانتخب الأخ د. رمزي خوري رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، ووفقاً للنظام يصبح عضواً في اللجنة التنفيذية.

وقد منح الرئيس محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية السابق الرفيق تيسير خالد وسام نجمة الشرف من الدرجة العليا لدوره الوطني في الحركة الوطنية وم.ت.ف والتي امتدت لعقود.

وأثناء انعقاد المجلس، قامت قوة خاصة إسرائيلية بعملية اغتيال جبانة لثلاثة مناضلين في أحد أحياء مدينة نابلس «المخفية» وهم الشهداء: محمد الدخيل، أشرف مبسلط، أدهم مبروكة. وأدان المجلس العملية الجبانة التي قام بها جيش الاحتلال الصهيوني، مشدداً على ضرورة استنكار المجتمع الدولي والعربي وإدانة هذه العملية البشعة، وسرعة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال لأرض دولته الفلسطينية.

وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال وخاصة الوضع السياسي من قبل أعضاء المجلس، اتخذ عدداً من القرارات السياسية والتنظيمية من أبرزها:

وثائق

أولاً: حول العلاقة مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)

نظراً لاستمرار تنكر دولة الاحتلال الإسرائيلي للاتفاقيات الموقعة، وإمعانها في الاستيلاء المتسارع على أرض دولة فلسطين في محاولة لعرقلة انجاز الاستقلال والسيادة للشعب الفلسطيني على أرضه وفق قرارات الشرعية الدولية، وتأكيداً لقراره السابق، بأن المرحلة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقات الموقعة بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة فإن المجلس يقرر:

- إنهاء التزامات م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية بكافة الاتفاقات مع دولة الاحتلال (إسرائيل) وفي مقدمتها:
- تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل لحين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967 بعاصمتها القدس الشرقية ووقف الاستيطان.
- وقف التنسيق الأمني بأشكاله المختلفة.
- تحديد ركائز عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة ذات السيادة.

- رفض مشروع السلام الاقتصادي وخطة تقليص الصراع وإجراءات بناء الثقة التي تطرحها إسرائيل كبديل عن السلام الدائم والعادل بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ووقف الاستيطان الاستعماري وابتلاع ارض الدولة الفلسطينية.

ثانياً: حول العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي:

1- رفض صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق ترامب، بما في ذلك قرار الاعتراف الولايات المتحدة بالقدس الموحدة عاصمة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل ابيب الى القدس ورفض استمرار العمل بها.

2- دعوة الإدارة الأمريكية لتنفيذ ما قاله الرئيس جو بايدن ووزير خارجيته انتوني بلينكن، حول التزام إدارته بحل الدولتين ووقف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي ووقف سياسة الطرد القسري للفلسطينيين من أحياء القدس والحفاظ على الوضع التاريخي في المسجد الأقصى وساحاته ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية والتأكيد على وقف الأعمال أحادية الجانب وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، وإعادة فتح ممثلية م.ت.ف في واشنطن، ورفض أن تبقى

تعهدات الرئيس بايدن نظرية بدون تطبيق، ونطالبه بتنفيذها عملياً وعدم ربط ذلك بموافقة الدولة القائمة بالاحتلال ونطالبه بعدم التلكؤ في تنفيذها.

3- الدعوة لتحرك دولي عاجل يبدأ باجتماع الرباعية الدولية على المستوى الوزاري وإصدار بيان يؤكد على حل الدولتين وعدم شرعية الاستيطان ووقفه على الفور، ورفض جميع الممارسات أحادية الجانب وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية ومطالبة دول العالم التي تحرص على حل الدولتين ولم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بالاعتراف بها.

4- وبعد الاطلاع على رؤية الرئيس محمود عباس التي طرحها في مجلس الأمن في 20/2/2018 يؤكد المجلس ان الإدارة الأمريكية بقرارها بشأن القدس فقدت أهليتها كوسيط وراع لعملية السلام وتأكيد رفض المجلس التفرد من أي جهة برعاية عملية السلام، وفي ضوء ذلك نؤكد مجدداً على الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية برعاية دولية جماعية تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وتوسيع دائرة المشاركة فيه لتضم اطرافاً أخرى وفق ما يتفق عليه، وإنشاء آلية حماية دولية للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية لحماية الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال وممارساته الإجرامية بكل اشكالها وأدواتها، وبهدف أن يخرج المؤتمر الدولي بقرارات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة المستوطنات الاستعمارية وتمكين دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 من ممارسة استقلالها وسيادتها وحل قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة رقم 194 وإطلاق سراح الأسرى وحل سائر القضايا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بسقف زمني محدد.

5- التأكيد على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري ووجوب الوقف الفوري لبناء وتوسيع المستعمرات الاستيطانية وجدران الضم والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين وهدم بيوتهم ومطالبة مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 واتفاقيات جنيف الرابعة، والتأكيد مجدداً على دعم حركة المقاطعة الدولية (BDS) بمقاطعة دولة الاحتلال ودعوة أحرار العالم للانضمام اليها.

6- تفعيل متابعة ما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمساءلتها أمام الجهات القانونية الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومطالبة المجتمع الدولي بإدانة ومعاقبة سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي تمارس العنصرية والأبارتهايد ضد الشعب الفلسطيني.. ويعبر المجلس المركزي عن تقديره للتقرير الذي أعلنته مؤخراً منظمة

وثائق

العفو الدولية «أمنستي» الذي أكد ان ما تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين هو جريمة حرب ضد الإنسانية وينبغي مساءلة إسرائيل على ارتكاب جريمة الفصل العنصري وان النظام الإسرائيلي هو نظام قهر وابارتهايد.

7- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على سلطة الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء إجراءات تدمير الاقتصاد الفلسطيني والاستيلاء على أرضنا، ومواردنا الطبيعية، وحجز أموالنا، وإطلاق حرية التنقل لشعبنا، ووقف عمليات تغيير طابع وهوية مدينة القدس والتضييق على أهلها، وضرورة العمل على إنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة، ويدعو إلى عدم وضع العراقيل أمام إعادة الإعمار ودعم صمود أهلنا هناك.. ويؤكد المجلس على حق شعبنا باتخاذ الخطوات العملية لتحقيق استقلاله الاقتصادي والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس.

ثالثا: على المستوى العربي

مع اقتراب عقد القمة العربية في الجزائر الشقيقة تتجسد الحاجة الماسة لاسترداد آليات العمل العربي المشترك وتفعيل قرارات القمم العربية بشأن القضية الفلسطينية وبخاصة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام نصاً وروحاً وتسلسلاً، فلا اعتراف ولا تطبيع من قبل الدول العربية والإسلامية إلا بعد انهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في 4 حزيران 1967 وكذلك بتوفير الدعم المالي لموازنة الدولة الفلسطينية وتأمين شبكة الأمان العربية لها.

رابعاً: على المستوى الوطني

1-باعتبار أن م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، وضرورة مواصلة الحفاظ عليها، وتطوير مؤسساتها ودوائرها وتفعيلها وتصويب العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها باعتبار المنظمة مرجعية السلطة الوطنية، ويعبر المجلس عن تقديره للجهود التي تقوم بها الحكومة في رعاية أبناء شعبنا الفلسطيني اقتصادياً وصحياً وتعليمياً واجتماعياً.

ويؤكد المجلس المركزي على دعمه للحكومة في استراتيجيتها الرامية للانفكاك عن الاحتلال وتعزيز الصمود لأهلنا في أرض دولته وعاصمتها القدس الشرقية.

2- ضرورة مواصلة العمل على تكييف الوضع القانوني لمؤسسات الدولة الفلسطينية وعلاقاتها الدولية، تنفيذا لقرار الجمعية العامة رقم 19/67 للعام 2012 والخاص بالاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

وثائق

3- يشيد المجلس بنضال وصمود أهلنا في القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين الأبدية ويؤكد على مواصلة العمل على دعم صمودهم ودعم المؤسسات الوطنية فيها وحماية مقدساتنا المسيحية والإسلامية وإحباط سياسة التطهير العرقي التي تقوم بها سلطة الاحتلال. ويؤكد المجلس على توحيد المرجعيات السياسية والوطنية تحت مرجعية واحدة تقودها دائرة شؤون القدس في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف وتوفير الإمكانيات والاعتمادات التي تحتاجها المدينة، والعمل على حث الدول العربية والإسلامية للوفاء بالتزاماتها نحو القدس.

4- التأكيد على مواصلة النضال من اجل حل مشكلة اللاجئين والنازحين والمبعدين ونيلهم حقوقهم في العودة والتعويض وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194، والتأكيد على دور وكالة الأونروا ومواصلة مهامها وفق قرار إنشائها رقم 302 لعام 1949، وعدم التعامل مع أي إطار لا يتوافق مع قرار إنشاء الأونروا. ويؤكد المجلس على استمرار بذل الجهود لرعاية مخيمات اللجوء في الخارج والشتات وخاصة مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان ورعايتهم ومتابعة جالياتنا في كل أماكن تواجدهم في الخارج.

5- التمسك بكامل حقوق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي والعمل على إطلاق سراحهم جميعاً، ومواصلة دعم ورعاية عائلات الشهداء والأسرى، واستمرار رعاية الجرحى وإصدار القوانين الخاصة بهم ورفض أي محاولات الانتقاص منها، فهم مناضلون من أجل حرية وطنهم واستقلاله وسيادته.

6- التأكيد على حق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة أشكالها وفق ما كفله القانون الدولي والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية، والدعم الكامل للمقاومة الشعبية وتوفير احتياجاتها في مواجهة اعتداءات المستوطنين ومخططات الاحتلال، ووجوب العمل على تكثيفها ونشرها على نطاق واسع وصولا إلى العصيان الوطني الشامل وتفعيل عمل القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية.

7- مواصلة العمل على وحدة ارضنا وشعبنا وإنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم القوى المشاركة فيها بالشرعية الدولية والبرنامج الوطني المتمثل بإعلان الاستقلال عام 1988 انسجاماً مع وثيقة الوفاق الوطني الموقعة عام 2006 ، ويعبر المجلس عن تقديره العالي لمصر الشقيقة في متابعة تحقيق المصالحة وجهود انهاء الانقسام، كما يؤكد على اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وكسر الفيتو الإسرائيلي على إجرائها في مدينة القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وإجراء انتخابات الحكم المحلي في مرحلتها الثانية ودعوة حركة حماس عدم وضع العراقيل امام إجرائها في قطاع غزه، وكذلك الأمر بالنسبة لانتخابات

وثائق

الاتحادات والنقابات والجامعات وفق القانون.

8- كما يعبر المجلس المركزي عن تقديره للجزائر الشقيقة على مبادرتها بدعوة الفصائل الفلسطينية قبيل القمة العربية للحوار معهم وبلورة صيغة من جانبها من أجل الاتفاق عليها بهدف إنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويحث المجلس المركزي كافة الفصائل والقوى من أجل تحمل مسؤولياتها الوطنية والاتفاق على تنفيذ الاتفاقات والتفاهمات التي تمت لإنهاء الانقسام والاستجابة المسؤولة لجهود الجزائر الشقيقة، والشقيقة مصر التي رعت وبذلت جهداً مميزاً في حوارها مع الفصائل حتى توصلت الى إعلان القاهرة 2006 واتفاق المصالحة 4/5/2011 واعلان القاهرة في 2/10/2017، ولا بد من امتلاك الإرادة الصادقة من كافة القوى من اجل تحقيق الهدف الأسمى بإنهاء الانقسام والمصالحة والشراكة الوطنية بين الجميع وتعزيز الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف لمجابهة الأخطار التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

9- الدعم الكامل لاستقلال القضاء وتطويره ودعم أجهزة إنفاذ القانون وقوى الأمن كافة، ومكافحة الفساد وتطبيق الرقابة الإدارية بما يحقق العدالة والأمن والشفافية والمحاسبة، وضمان حرية التعبير والتظاهر وفق القانون، مع التمييز بين النقد والتشهير، وتمتين الجبهة الداخلية والابتعاد عن تشتيت الجهد الفلسطيني والتفرغ للخلاص من الاحتلال. وأهمية الانخراط في الحوار البناء من أجل تعزيز السلم الأهلي ومواصلة بناء مؤسسات الدولة والحفاظ على حداثتها وديمقراطيتها والالتزام بسيادة القانون، وضمان حقوق المواطنة للجميع.

10- يدعو المجلس المركزي إلى سرعة إصدار قانون الأحوال الشخصية وقانون حماية الأسرة ويؤكد المجلس على استكمال تنفيذ قراره بتمثيل المرأة بنسبة 30% في هيئات م.ت.ف ومؤسسات دولة فلسطين، ويؤكد المجلس على أهمية دور الشباب والشابات في عملية بناء مؤسسات الدولة وعملية التنمية والبناء.

11- يقرر المجلس المركزي الإسراع بإعادة تشكيل وتفعيل المجلس المركزي للمنظمات الشعبية، وتكليف هيئة رئاسة المجلس بمتابعة تنفيذ هذا القرار، ويطلب المجلس توفير الإمكانيات لإعادة بناء فروع الاتحادات في الخارج والداخل وعقد مؤتمراتها لاستكمال مهماتها الوطنية والدولية.

ويؤكد المجلس المركزي على الحريات النقابية التزاماً باتفاقية العهد الدولي.

12- يؤكد المجلس على أن الثقافة والإبداع قنطرتان واجبتان في سياق الحفاظ على الهوية الوطنية المحمولة على إرثها وتراثها المجيد، وأن فلسطين ثقافةً ووعياً

وثائق

تواصل ردها من خلال ثقافتها العميقة على رواية الاحتلال، تأكيداً على دور الكتّاب والأدباء في الوطن والشتات في معركة التحرر الوطني والحفاظ على تراثنا وحمايته.

13- قرر المجلس المركزي ضرورة ممارسة صلاحياته الدستورية وولايته الرقابية على الجهات التنفيذية في المنظمة وأجهزتها ومؤسساتها، وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية وعمل الاتحادات والنقابات والجمعيات وفق القوانين التي تنظم عملها.

14- كما قرر المجلس المركزي الطلب من رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية العمل على إعادة تشكيل المجلس الوطني بما لا يزيد عن 350 عضواً وفقاً لقانون انتخابات المجلس الوطني الذي أقرته اللجنة التنفيذية واعتمده رئيس دولة فلسطين وضرورة الإسراع في تنفيذ ذلك.

استناداً الى وثيقة اعلان الاستقلال عام 1988 وقرار الأمم المتحدة رقم (19/67 لعام 2012)، يعلن المجلس المركزي أن دولة فلسطين هي وحدها صاحبة السيادة على الأرض الفلسطينية وفق حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وأن وجود الاحتلال بجيشه ومستوطنيه على أرض دولة فلسطين هو وجود غير شرعي ينبغي إنهاؤه فورًا، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على أرض دولته حتى يتاح لها ممارسة سيادتها الكاملة.

ويكلف المجلس اللجنة التنفيذية بإعادة صياغة مؤسسات السلطة الوطنية بما ينسجم مع تجسيد سيادة دولة فلسطين على أرضها.

ويؤكد المجلس المركزي على اللجنة التنفيذية تقديم تقارير دورية للمجلس في دورات انعقاده التي يجب انتظامها وفق لائحة المجلس الداخلية حول تنفيذ هذا القرار والقرارات الأخرى التي اتخذها.

يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بوضع الآليات المناسبة لتنفيذ هذه القرارات وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني

***

المجلس المركزي

رام الله- فلسطين

6-8/02/2022

شؤون فلسطينية قبل 48 عاماً

شباط (فبراير) 1974

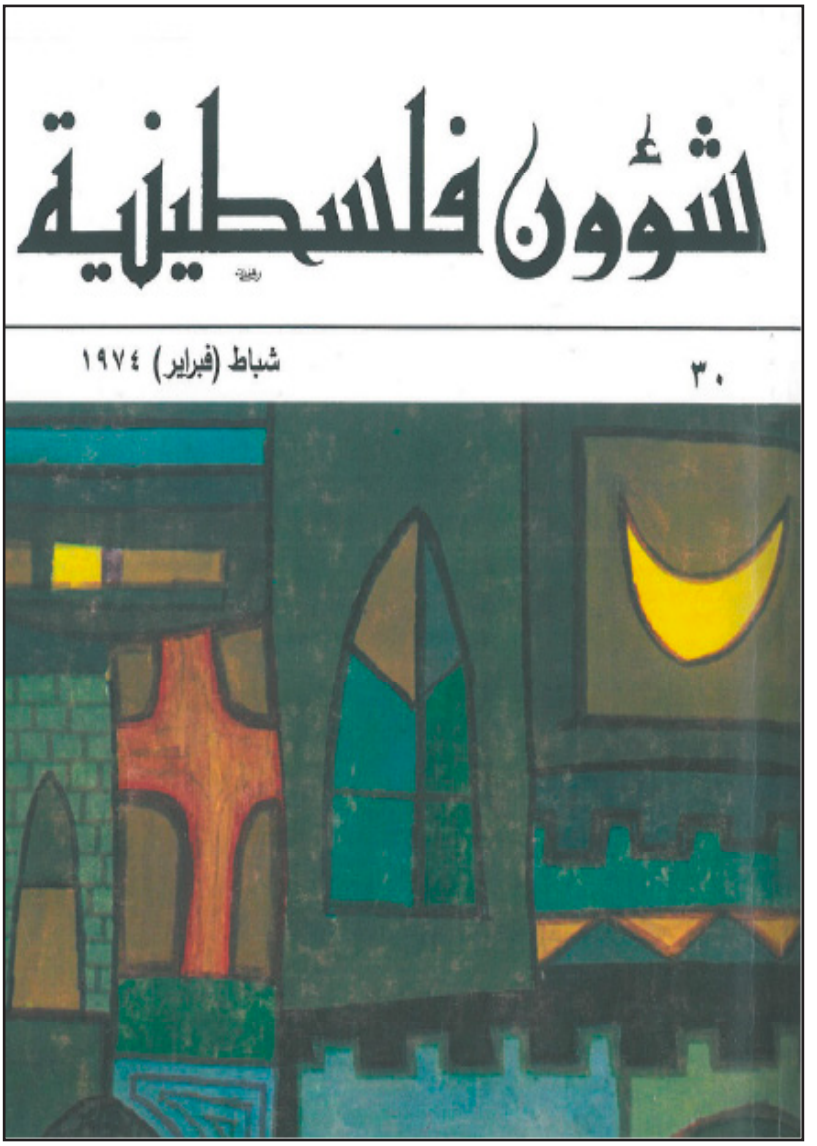

صدر حديثا... كتاب

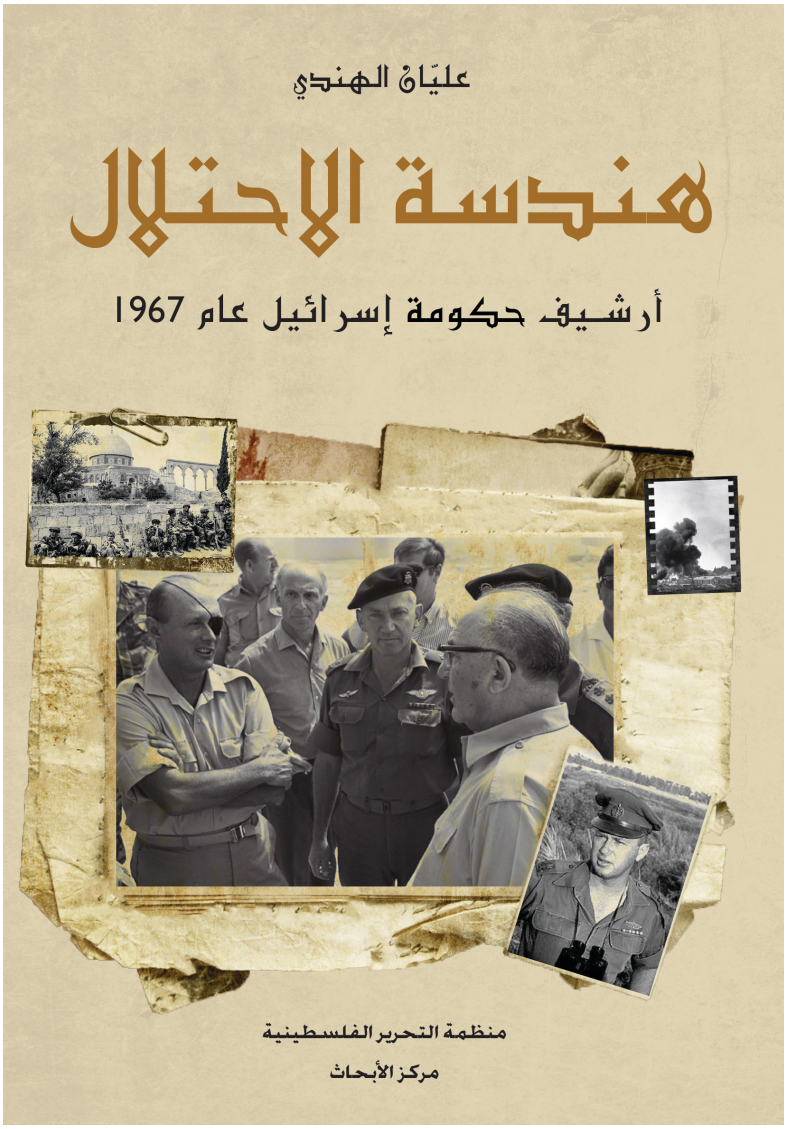

صدر حديثا...

اليوميات الفلسطينية
المجلد التاسع والعشرون
من ٢٠٢١/١/١ الى ٢٠٢١/١٢/٣١
مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية
القدس - فلسطين